جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في استغلال الثروة المعدنية بالجزائر

(باستخدام تحليل swot)

من إعدادالطالبين:
ـتواتي مريم
ـبن الربيع فطوم

إشراف:
الأستاذة الدكتورة: امال شوتري

أعضاء لجنة المناقشة

حاجي فاطمة	الرتبة	رئيسا
شوتري آمال	الرتبة	مشرفا
شماني وفاء	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أوصى بهما رب الكون ورسوله الكريم والدي حفظهما الله و أطال عمرهما

إلى سندي واتكالي إخوتي حفظهم الله ورعاهم

إلى من لا تحلو حياتي بدونهن أخواتي العزيزات

إلى كل أبناء وبنات أخواتي وأخي

إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة شوتري آمال إهداء خاص لصبرها معي ومساعدتي ودعمي شكرا لك من قلبي

إلى من فارقتنا بهم الحياة ولكن قلوبنا ما تزال متعلقة بهم لم تنسهم رحمهم الله واسكنهم فسيح جناته

إلى صديقاتي وأحبتي وكل من شجعني

شكرا لكم

مريم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من خصهما الله بالذكر فقال في كتابه العزيز "وقضى ربك ان لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

من ربتني وانارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى شمعة حياتي إلى اغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

من كافح من اجلنا وتمنى لنا الافضل إلى من رباني وأحسن تربيتي إلى من كان سندي في حياتي أبي العزيز

من تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم حلو الحياة ومرها اخواني الأعزاء منير، اسلام وامين.

صديقاتي دون إستثناء خاصة الغالية مريم زميلتي التي تقاسمنا معا عناء البحث وإلى كل من سقط من قلمي سهوا

فطوم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمداً يليق بعظمة وجهه.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة "شوتري آمال" على كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة.

ولكل من ساعدنا في انجاز هذا البحث

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي في الثروات المعدنية بالجزائر باستخدام تحليل سووت، من خلال إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف للجزائر في الاستثمار الأجنبي في ثرواتها المعدنية(البيئة الداخلية)، إضافة إلى كشف الفرص التي قد تحوزها الجزائر في هذا المجال والتهديدات التي قد تواجهها(البيئة الخارجة). تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للجزائر نقاط قوة من شأنها أن تحفز المستثمر الأجنبي للاستثمار في ثرواتها المعدنية، وبالمثل لها نقاط ضعف عديدة من شأنها أن تجعل المستثمر الأجنبي ينفر من الاستثمار في ثروات الجزائر، هناك فرص عديدة للجزائر للاستثمار الأجنبي في ثرواتها المعدنية، كما تواجه الجزائر تهديدات في هذا المجال قد تؤثر سلبا عليها من بينها المنافسة العامية الشديدة.

الكلمات المفتاح: الثروة المعدنية، الإستثمار الأجنبي، تحليل سووت، الإقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to shed light on the importance of foreign investment in mineral resources in Algeria using SWOT analysis, by highlighting the strengths and weaknesses of Algeria in foreign investment in its mineral resources (the internal environment), in addition to revealing the opportunities that Algeria may have in this field and the threats that it poses (the outside environment). The descriptive analytical approach was relied upon in analyzing the internal and external environments of foreign investment in mineral wealth.

The study reached several results, the most important of which is that Algeria has strong points that would motivate the foreign investor to invest in its mineral wealth, and similarly it has many weak points that would make the foreign investor averse to investing in Algeria's wealth. There are many opportunities for Algeria for foreign investment in its mineral wealth, as Algeria faces threats in this field that may negatively affect it, including intense regional competition.

Key words: Mineral wealth, foreign investment, SWOT analysis, Algerian economy.

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	II
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: مدخل نظري للاستثمار الأجنبي والثروة المعدنية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي	03
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي	03
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي	05
المطلب الثالث: العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر	17
المبحث الثاني: ماهية الثروة المعدنية	19
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الثروة المعدنية	19
المطلب الثاني: أنواع الثروات المعدنية واستخداماتها	22
المطلب الثالث: تحديات إدارة الموارد المعدنية والآثار البيئية للتعدين	25
المطلب الرابع: اتجاهات قطاع التعدين 2050 والعوامل المؤثرة على طلب وعرض الموارد المعدنية	31
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	34
المطلب الأول دراسات متعلقة بالاستثمار الأجنبي	34

المطلب الثاني: دراسات متعلقة بالثروة المعدنية	38
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع موضوع الدراسة	40
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي	
المبحث الأول: ماهية تحليل سوات swot	48
المطلب الأول: تعريف تحليل سوات swot وأهميته	48
المطلب الثاني: عناصر البيئة الداخلية لتحليل سوات swot	49
المطلب الثالث: عناصر البيئة الخارجية لتحليل سوات swot	50
المبحث الثاني: تطبيق تحليل سوات swot على الاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية بالجزائر	51
المطلب الأول: البيئة الداخلية للجزائر للاستثمار الأجنبي في ثروتها المعدنية	51
المطلب الثاني: البيئة الخارجية للجزائر للاستثمار الأجنبي في ثروتها المعدنية	79
خلاصة الفصل الثاني	92
الخاتمة	98-94
قائمة المراجع	107-100

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الاستثمارين المباشر وغير المباشر	16
02	الفرق بين الثروة المعدنية والتعدين	21
03	ترتيب الجزائر العربي والعالمي في مؤشر PRS لمخاطر الدول سنة 2022	52
04	ترتيب الجزائر العربي والعالمي في مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالمعاملات التجارية لسنة 2022	53
05	ترتيب الجزائر العربي والعالمي في أهم مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار والأعمال لسنة 2022	53
06	ترتيب الجزائر العربي والعالمي في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2022	54
07	مخزون الاستثمار الاجنبي الوارد للجزائر (مليون دولار)	58
08	ملخص لأهم الموارد المعدنية بالجزائر من حيث الاحتياطات وأهمية المعدن	68-66
09	تصنيف الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2019-2024	74-73
10	ترتيب الجزائر العربي والعالمي وفقاً لمؤشر كوفاس للفترة الزمنية 2020-2024	74
11	ترتيب الجزائر العربي والعالمي في مؤشر فيتش لمخاطر الدول لسنة 2022	76-75
12	ترتيب الجزائر العربي والعالمي في مؤشر فيتش لمخاطر الدول لسنة 2022	76
13	ترتيب الجزائر العالمي والعربي في مؤشر ليجاتوم للازدهار 2023	77
14	صافي التدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر 2018-2020 (مليون دولار)	78
15	مصفوفة سوات swot لأهمية الاستثمار الاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية	91-90

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يوضح أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر	07
02	أمثلة عن المعادن الفلزية	23
03	صورة عن الأتربة النادرة	23
04	حصة الطلب المتوقع لعام 2050 الذي يمكن تلبيته من خلال الاحتياطات وفقاً لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية USGS سنة 2016	32
05	سيناريو نمو الطلب للمعادن الأكثر استخداماً المتوقع لسنة 2050	33
06	مخطط يوضح مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين تندوف وبشار	56

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأحد أكثر أنواع الاستثمارات جاذبية وتنافسية لمزاياه الإيجابية. وتعد الثروة المعدنية من أهم الموارد الطبيعية التي تستخرج من باطن الأرض أو من الأحجار، مثل: الحديد؛ المنجنيز؛ النحاس؛ الرصاص؛ الالمنيوم؛ الذهب؛ الفضة؛ الفحم؛ اليورانيوم؛ النيكل وغيرها، حيث تتشكل بتأثير العوامل الطبيعية دون تدخل الانسان وما يُستنزف منها يذهب بدون رجعة، بمعنى هي موارد غير متجددة.

كما تعتبر اليوم بديلاً للطاقات الأحفورية خاصة بالنسبة للدول النامية وتكمن العلاقة بينها وبين الاستثمار الأجنبي في أنها تتأثر به من خلال دوره المهم في تعزيز بيئة الاستثمارات التعدينية وتطويرها مما يساهم في الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية وزيادة إنتاجها، كما يسهم في نقل رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وخبرات العمل في هذا المجال، بالإضافة إلى تحفيز نمو قطاع الثروة المعدنية. وعليه؛ يعدالاستثمار الأجنبي عاملا مهما في تطوير الصناعية التعدينية وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد المعدنية.

ومن أهم الدول الناجحة في مجال الاستثمار في الثروة المعدنية، نذكر على سبيل المثال :الصين التي تستثمر مليارات الدولارات فيمناجم الذهب والنحاس في شرق صربيا وقد استحوذت سنة 2018 على أكبر حصة خاصة في عملية تعدين النحاس والذهب1. وروسيا التي تسعى لتوسيع التعاون مع الدول الأفريقية في مجال التعدين والاستكشاف الجيولوجي وقد قدمت مساهمات كبيرة في اكتشاف ودراسة الرواسب الأفريقية (غينيا رواسب البوكسيت، مالي رواسب الذهب، أنغولا الماس، الكوبالت المغرب، المعادن النادرة في الموزمبيق) ومن أهم الشركات الروسية المستثمرة في هذا المجال شركة ألروسيا في أنغولا، شركة روسا توم في نامبيا ..الخ ، وتستعد روسيا لتزويد البلدان الإفريقية بتقنياتها الخاصة في مجالات الجيولوجيا2.أيضاً، هناك مصر التي يشهد فيها قطاع التعدين خطوات مهمة في تطوير وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وذلك من أجل الاستغلال الأمثل

1 **استثمار صيني بمليارات الدولارات في تعدين الذهب والنحاس بصربيا**،https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/09/11، 2024/03/22، 14:42

2روسيا توسع التعاون مع دول افريقيا في مجال التعدين**،**https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/08/17/، 2024/03/22، 15:49.

للثروات المعدنية التي تتمتع بها مصر، حيث تم إصدار تعديلات لقانون الثروة المعدنية الجديد، ومن أهم فرص مشروعات الاستثمار التعديني كانت: مشروع استغلال الرمال الكلولينية لهضبة الجنة جنوب سيناء، مشروع استغلال الرصاص والزنك بأم غيج جنوب القصير البحر الأحمر، مشروع استغلال القصدير والمعادن المصاحبة في منطقة المويلحة الصحراء الشرقية3. وأقدمت المملكة العربية السعودية على منح تراخيص كثيرة للشركات المستثمرة لتحفيز أعمال استكشاف في الفترة القادمة، ومن بين المعادن المستهدفة: النحاس الزنك والنيكل، والتي يمكن أن يكون لها أثر أكبر في الاقتصاد، وقد اعتمد هذا الدعم لكل الشركات المستثمرة والتي تملك رخصة سارية كما عملت على تطوير قطاع التعدين، حيث تم إطلاق أكبر وأحدث مسح جيولوجي إقليمي في العالم بمساحة 700 ألف كلم مربع بمنطقة الدرع العربية وتطوير قاعدة البيانات الوطنية لعلوم الأرض، إضافة إلى إصدار نظام الاستثمار التعديني الجديد المتسم بالشفافية وبمبادئ الحوكمة البيئية الاجتماعية والمؤسسية4. وكذلك تتمتع الجزائر هي الأخرى بثروات معدنية هامة لكنها غير مستغلة متمثلة في العديد من المعادن وبكميات كبيرة، كما تمتلك مناجم لمعادن مهمة وثمينة في عدة مناطق أهمها منجم غار جبيلات، وتعد الصناعة المعدنية أحد القطاعات الرئيسية التي تسعى الجزائر اليوم إلى تحسين أدائها وتطويرها خاصة وأن الجزائر تمتلك مخزونا كبيراً من المعادن الاستثنائية من بينها المعادن التي تستخدم في صناعة التكنولوجيا الحديثة كالصناعات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

1. **إشكالية الدراسة:** تبنت الجزائر مؤخرا الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية، وذلك لتعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على الاستثمار الأجنبي بوصفها من أغنى الدول في الثروات المعدنية. وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في أهمية الاستثمار الأجنبي في استغلال الثروة المعدنية باستخدام تحليل سووت، لمعرفة نقاط قوة الجزائر في الاستثمار الأجنبي المباشر في استغلال الثروة المعدنية، ونقاط الضعف وطرق معالجتها(البيئة الداخلية)، وتحديد الفرص المتاحة أمامها للاستثمار في الثروة المعدنية لاقتناصها، وضبط التحديات التي تواجه الجزائر في هذا المجال لمواجهتها(البيئة الخارجية). وعلى ضوء ما سبق تمحورت الإشكالية الرئيسية في الأسئلة الآتية:

1. ماهي أهمية الاستثمار الأجنبي والثروة المعدنية؟

---

3 7 **مشروعات تعدينية بخريطة فرص الاستثمار التعديني بمصر**، https://www.youm7.com/story/2020/5/22/7، 2024/03/22، 15:21

4السعودية انتهت بنسبة 30% من أكبر مسح جيولوجي في العالم، https://defense-arab.com/vb/threads/191267/?fbclid ، 2024/03/22، 15:50

2. ماهي أهم نقاط قوة ونقاط ضعف الاقتصاد الجزائري في الاستثمار الأجنبي المباشر في الثروة المعدنية؟

3. ما هي أهم فرص وتهديدات الاقتصاد الجزائري في الاستثمار الأجنبي المباشر في الثروة المعدنية؟

1. **أهمية الدراسة:**تكمن أهمية الدراسة في:

1. الدراسة تعد قيمة مضافة لمكتبة الكلية على مستوى سنة ثانية ماستر في موضع الثروات المعدنية.

2. استخدام تحليل سووت لفهم أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الثروة المعدنية بالجزائر، من خلال معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص المتاحة والتهديدات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال، وذلك لتحسين القرارات الاستراتيجية للحكومة وحث الشركات على تحسين استفادة البلاد من مواردها المعدنية بشكل مستدام و فعال، وتقديم رؤى حول كيفية تحسين إدارة واستغلال الموارد المعدنية وتحقيق التوازن بما يتناسب مع الاحتياجات الحالية الاقتصادية للبلاد، والتأكيد على استمرارية الاستفادة للأجيال القادمة.

3. توضيح دور الثروة المعدنية كبديل اقتصادي للنفط في الجزائر لمحاولة تطوير الصناعة التعدينية بالجزائر.

1. **أهداف الدراسة:**تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نوجزها في:

1. معرفة أهمية الاستثمار الأجنبي والثروة المعدنية.

2. إبراز أهم نقاط قوة الاقتصاد الجزائري في الاستثمار الأجنبي المباشر في الثروة المعدنية.

3. إبراز أهم نقاط ضعف الاقتصاد الجزائري في الاستثمار الأجنبي المباشر في الثروة المعدنية.

4. إبراز أهم فرص الاقتصاد الجزائري في الاستثمار الأجنبي المباشر في الثروة المعدنية.

5. إبراز أهم التهديدات التي تواجه الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر في الثروة المعدنية.

1. **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على تحليل سوات swot كأداة تحليل في معالجة الفصل التطبيقي الذي

ينطلق من منطق تحديد أهم العوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً ، والمتمثلة : أولاً في عناصر تحليل النقاط الداخلية المعبر عنهاً بـ: نقاط القوة ونقاط الضعف(عوامل داخلية يمكن التحكم بها)، وثانيا: عناصر تحليل النقاط الخارجية المعبر عنها بـ: الفرص والتهديدات، الهدف منها اكتشاف الفرص واقتناصها و تحديد التهديدات واجتنابها أو مواجهتها وأخذ الاحتياطات اللازمة لذلك (عوامل خارجية لا يمكن التحكم بها). وهذا هو سبب تسمية النموذج الحروف الابجدية الانجليزية swot والتي تمثل اختصارات : Strengths/ Opportunities/ Weaknesses/ Threats.

حدود الدراسة: تتمثل في:

1. **الحدود الموضوعية:**تناولنا في هذه الدراسة الاستثمار الاجنبي والثروة المعدنية وأهميتهما، إضافة إلى تحليل سوات وتطبيقه على الاستثمار الاجنبي في الثروة المعدنية بالجزائر.
2. **الحدود الزمنية:** تتعدد دراسات الثروة المعدنية والاستثمار الاجنبي منذ نشأتهما منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث لكن في دراستنا ركزنا على الفترة الزمنية الأخيرة 2017-2023، وبحسب ما هو متاح من إحصائيات مرتبطة بالثروة المعدنية.
3. **الحدود المكانية:**تمثلت الحدود المكانية لدراستنا في الجزائر.

1. **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضع، نوجزها فيما يلي:

1. اشتداد المنافسة على الثروات المعدنية، وزيادة نسبة الاستثمارات التعدينية في العالم.
2. تبني الدول النامية سياسات جاذبة للاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال الثروة المعدنية التي تعتبر محورا اقتصاديا مهما نظراً للطلب المتزايد عليها من طرف دول العالم، وذلك لأهميتها الكبيرة خاصة مع التطور التكنولوجي الحادث.
3. الجزائر أكبر بلد عربي وإفريقي من حيث المساحة وبالتالي من أكثر الدول التي تزخر بثروات معدنية هائلة ومتنوعة.
4. توضيح دور الاستثمار الاجنبي في استغلال الثروات المعدنية بالجزائر بطريقة مثلى كبديل مطروح عن النفط والغاز.

1. صعوبات الدراسة:

تعددت صعوبات الدراسة، نذكر منها:

1. صعوبة الحصول على معلومات وبيانات دقيقة ومؤكدة.
2. محدودية المراجع والدراسات السابقة المتعلقة بالثروة المعدنية بالجزائر.
3. تناقض بعض المعلومات، على سبيل المثال البنية التحتية في الجزائر هناك مصادر تقول أنها جيدة وأخرى أنها سيئة وقديمة.

1. **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول تضمن الإطار النظري، حيث قسم إلىمبحث أول للاستثمار الأجنبي والمبحث الثاني للثروة المعدنية والمبحث الثالث تناول أهم الدراسات السابقة. تناول الفصل الثاني الدراسة التطبيقية حول دور الاستثمار الأجنبي في استغلال الثروة المعدنية باستخدام تحليل سوات swot، وتم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصول، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

مدخل نظري للاستثمار الأجنبي والثروة المعدنية

الاستثمار الأجنبي عبارة عن عملية يقوم بها أفراد أو كيانات من دولة معينة بالاستثمار في شركات أو أصول موجودة في دولة أخرى، ويعتبر الاستثمار الأجنبي أحد الركائز الاساسية التي تساهم في بناء اقتصاديات الدول ومحركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كذلك يعتبر عاملا حيويا في الاستغلال الأمثل للثروات الوطنية خاصة لما يشهده العالم من تحولات في ظل العولمة فهو يسهم في نقل التكنولوجيا والخبرات بين الدول وتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية خصيصا في الدول المضيفة، لذلك تسعى معظم دول العالم على اختلاف مستويات تقدم اقتصاداتها الى تشجيع الاستثمارات وجذبها لا سيما البلدان النامية والتي تعاني عامة من انخفاض حجم الاستثمارات بها .وتحاول الجزائر كنظيراتهامن الدول استقطاب وتحفيز الاستثمارات الاجنبية خاصة في قطاع الثروة المعدنية، اذ أصبح الاستثمار في هذا المجال اليوم من الضروريات خصوصا بعد انخفاض العوائد النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري في إيراداته بنسبة كبيرة، ولمعرفة عميقة أكثر حول موضوع الاستثمار الأجنبي والثروة المعدنية، سنتطرق في هذا الفصل إلى أولا الاستثمار الأجنبي ثم الثروة المعدنية وأخيرا يتم استعراض أهم الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي دور مهم في الدائرة الاقتصادية لمعظم دول العالم، إذ يساهم في تعزيز وتطوير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، كما يساهم في استغلال الثروات الوطنية بشكل أمثل، ويتوقف على مدى توفر المناخ الملائم والمحفز له، بالإضافة إلى أنه يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد، إذ أصبح من مؤشرات ودلائل تقدم الدولة أو تخلفها، لذلك تسعى معظم دول العالم لاستقطابه وجذبه. ولمعرفة أكث ر حول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي، سنتطرق في هذا الفصل الدراسي مفهومه وأهميته وأشكاله.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي

في عصرنا الحاضر، وتحت ظل العولمة، التي دفعت البلدان لفتح حدودها لتسهيل عملية تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول وغيرها، باتت حاجتنا لدراسة الاستثمار الأجنبي وطرق جذبه وعوامل إعاقته وطرده أكبر، حيث أصبح اليوم يشكل جزءا لا يتجزأ من العملية الاقتصادية لما له من أهمية اقتصادية اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وغيرها.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي

1. **تعريف الاستثمار**:الاستثمار هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية اجتماعية ثقافية بهدف تراكم رأس مال جديد بالإضافة لرفع القدرة الإنتاجية وتجديد رأس المال القديم، وهو تأجيل الاستهلاك الحالي لرأس المال لتوظيفه في المستقبل من أجل الحصول على عائد مرتفع1.

2. **تعريف الاستثمار الأجنبي**:الاستثمار الأجنبي هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت اليوم من مصادر التمويل الأساسية في المشاريع الاقتصادية للدول، خاصة في الدول النامية2. هو امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما أصولا تعمل في دولة أخرى سواء كان ذلك بحق أو بدون الحق في إدارة تلك الأصول لفترة زمنية قصيرة أو طويلة المدى سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة3.يرى خالد وهيب الراوي بأن الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن تضحية بالثروة الحالية المؤكدة

---

1 ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2011، ص12.

2 قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2009، ص37.

3جمام محمود، دور **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي باستخدام الحوافز الجبائية**، جامعة أم بواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الرابع، الجزائر،ديسمبر 2011، ص186.

لثروة في المستقبل غير مؤكدة1.يعرف أيضا بأنه المحرك الأساسي للتكامل الدولي ومن خلاله تقوم المؤسسات الأجنبية بالاستثمار في دولة معينة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدولة بالإضافة إلى استفادة الدولة الأم2.

مما سبق ذكره *نستنتج* أن الاستثمار الأجنبي يشير إلى عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات أو الحكومات من دولة واحدة في بلد آخر، يتمثل الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي في تحقيق عوائد مالية أو استفادة استراتيجية من الاستثمار في السوق الخارجية، يمكن تحقيق الاستثمار الأجنبي من خلال عدة طرق بما في ذلك انشاء شركات فرعية أو شراكات مع شركات محلية أو الاستحواذ على شركات محلية موجودة بالفعل أو شراء أصول في الخارج، يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما للتنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة حيث يساهم في توفير فرص العمل ونقل التكنولوجيا وتعزيز النمو الاقتصادي، ومع ذلك يتطلب الاستثمار الأجنبي تنظيما واجراءات للتأكد من استفادة البلدين المتعاملين من العملية بشكل متوازن وعادل.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال دوره الرئيسي في تحقيق النمو والتنمية ونقل التكنولوجيا والإنتاج وتحديث الصناعات المحلية والتطوير القدرات التنافسية والتصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، فقد أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي للبلدان تقاس بمدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع الموفرة لفرص العمل وتنشيط حركة الصادرات، كما تعتبر مصدرا لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. كذلك من أهدافه الرئيسية استقطاب رؤوس الأموال الخارجية لإقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الزراعة الصناعة الخدمات....الخ عن طريق إنتاج السلع وخدمات تتميز بالتنافسية من أجل تصديرها. خصوصا انه يعتبر المحرك الرئيسي الأساسي لعملية التصدير ويتميز بمساعدته في تطوير المنتجات وتخفيف تكاليف انتاجها من أهم فوائد الاستثمار الأجنبي ما يلي3:

1خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم تحليل استراتيجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 1999، ص28.

2جمام محمود، مرجع سابق، ص 186.

3نعيمة العربي، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر3، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد8، عدد1، 2022، ص 384-385.

1. يؤثر على التقنيات المستخدمة بحيث أنه يقوم بجلب التقنيات الحديثة والتكنولوجيا ويطور العمليات الإدارية والرقابية.
2. يعتبر حلا لمشكلة البطالة بالنسبة للدول المضيفة من خلال خلق فرص عمل بالإضافة إلى تطوير العمالة الوطنية.
3. جذب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المضيفة وينعكس هذا ايجابيا على ميزان المدفوعات وذلك بزيادة نسبة الطلب على العملة المحلية لتمويل المدفوعات المحلية.
4. يساهم في زيادة نسبة الصادرات وتخفيف عمليات الاستيراد.
5. يؤثر على سعر الصرف العملات الأجنبية حيث انه يقوم بجذب رؤوس الأموال الأجنبية بالتالي استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم.
6. يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادية وذلك بإضافة مصدر تمويل نقدي أجنبي إلى رصيد الدول المضيفة كما يقدم معرفة تقنية لازمة لنجاح الاستثمارات.

يتميز الاستثمار الأجنبي بعدة إيجابيات خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى لجذبه ومن أهم هذه الآثار الايجابية، نذكر 1:

1. تغطية جانب من فجوة الموارد المالية المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي بالتالي يؤدي إلى تكوين رأسمالي.
2. زيادة الدخل المحلي الإجمالي الذي يقوم على تحويله إلى استثمارات محلية
3. نقل التكنولوجيا وتنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة
4. رفع مستوى الإنتاجية وحسن استخدام الموارد المتاحة
5. خلق فرص عمل جديدة والتقليص من نسبة البطالة
6. زيادة نسبة النقد الأجنبي ما يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات للتالي التمكين من زيادة الصادرات
7. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الدول المستقبلة حيث يقوم بدراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي

ينقسم الاستثمار الاجنبي من حيث وسائله أو وسيلته إلى شكلين:

1جمام محمود، مرجع سابق، ص187.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر غير المباشر:

1 ـ تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر:ويعرف بأنه يمثل القروض كقروض المصدرين أو شراء السندا ت الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل الأجانب وتهدف المشروعات لتحقيق أقصى الارباح دون أن يتر تب عليها اشراف مباشر أو قرارات من عند هؤلاء الاجانب1.

يسمى أيضا بالاستثمار المحفظي، أو الاستثمار في الاوراق المالية، ويتمثل في الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو مؤسسات أجنبية خاصة، أو قد تأتي في صورة اكتتاب في الصكوك الصادرة عن إحدى الدول النامية أو في المشروعات التي تقوم بها، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات وتحصيل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات المقامة بها على أن لا تخول للأجانب حق الإدارة.2

2 ـ **أشكال الاستثمار الاجنبي غير المباشر:** تتعددت أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر، الإستثمار في مجال الإنتاج، والاستثمار في مجال التجارة والتصدير، ونوجزها في الشكل الآتي:

الشكل(1): مخطط يوضح أشكال الاستثمار غير المباشر

1جمام محمود، مرجع سابق، ص187

2مصطفى دحماني، الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة طاهري محمد بشار، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، جامعة تندوف، العدد 1، ديسمبر 2017، ص71

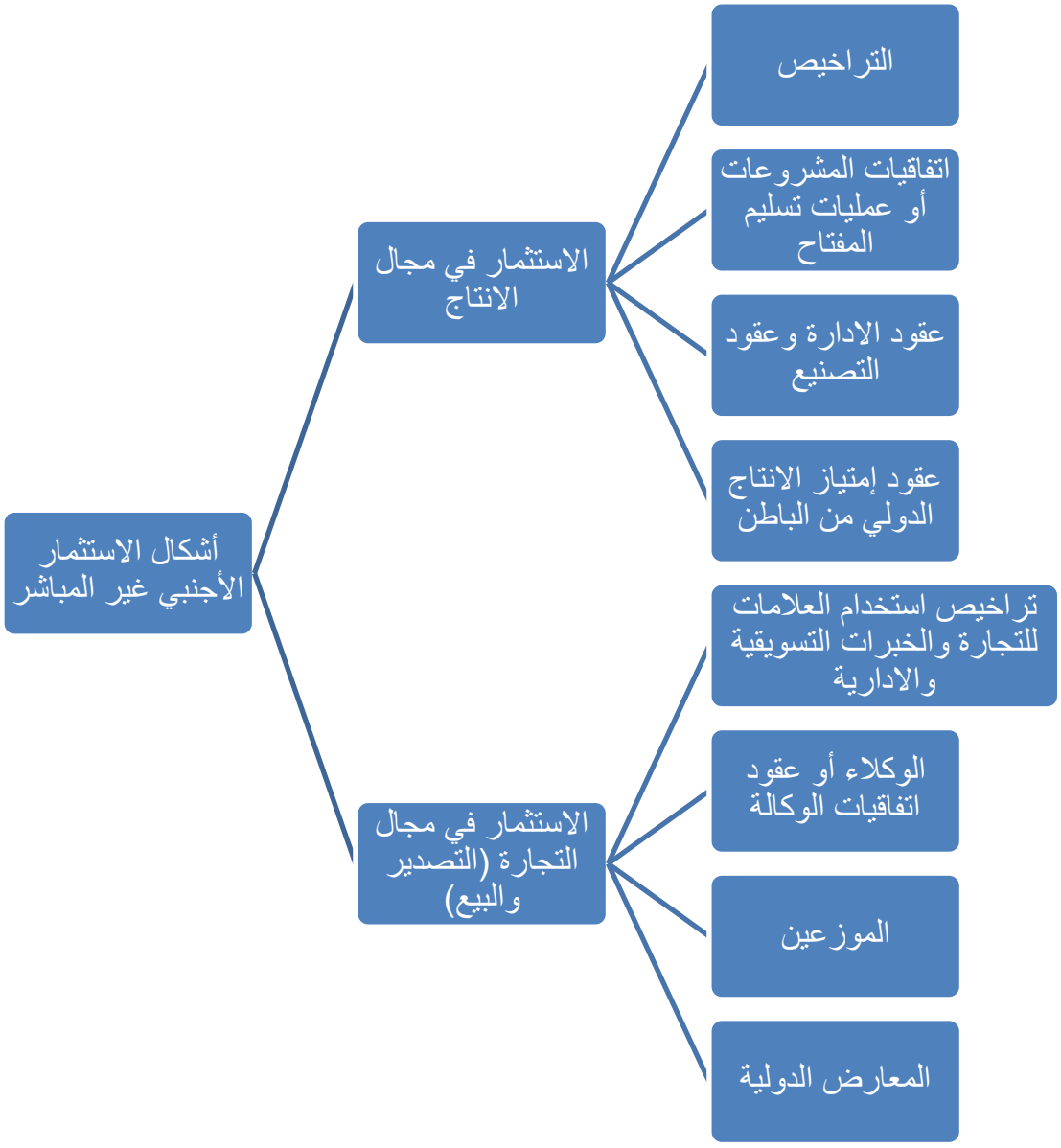

المصدر: مصطفى دحماني، الاستثمارات الاجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 18.

ثانيا الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمصطلح الاستثمار الاجنبي المباشر كل المشروعات التي تنشأ من طرف المستثمرين الأجانب حيث يمتلكون أو يشاركون المستثمر الوطني فيها، أو يسيطرون فيها على الادارة، كما تتميز باستقرار كبير وتعتبر طويلة الأجل وكثيراً ما تتم عبر شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا المتطورة[1]

[1] نعيمة العربي، مرجع سابق، ص 383 .

عرف البنك الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه فئة من الاستثمار عبر الحدود المرتبطة بمقيم في أحد الاقتصادات يكون له سيطرة أو درجة كبيرة من التأثير على إدارة منشأة مقيمة في اقتصاد آخر وتعتبر ملكية 10% أو أكثر من الأسهم العادية والأسهم التصويت هي المعيار لتحديد وجود علاقة الاستثمار المباشر1.

هي الاستثمارات التي تتم خارج بلد المستثمر ويمارس فيها المستثمر سيطرة كبيرة على المشروع وعادة ما يكون المستثمر في هذه الحالة شركة أجنبية قد توسع ملكيتها وتتم الإدارة في البلد الأم أو بلد المستثمر وتكون السيطرة كبيرة ومباشرة على الشركة التابعة وعادة ما تشمل حق تعيين مجلس الإدارة2.

من خلال ما تم التطرق إليه نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية استثمار تتم عن طريق إنشاء شركات فرعية او شراكات مشتركة مع شركات محلية أو استحواذ على شركات محلية موجودة بالفعل في بلد آخر يعطي المستثمر الأجنبي السيطرة المباشرة على الأصول والعمليات والقرارات في الشركة المستثمرة يهدف الاستثمار الاجنبي المباشر الى تحقيق عوائد مالية و استراتيجية على المدى الطويل بالإضافة إلى تعزيز التكنولوجيا وتوفير فرص العمل المحلية في البلد المستضيف.

2. **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**:تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتميز كل شكل بمميزاته الخاصة، ونذكر هذه الاشكال:

2 . 1 الاستثمار المشترك:3 هو اشتراك دولتين أو أكثر في المجال الحكومي أو الخاص بهدف إنتاج سلع وخدمات لأغراض السوق المحلية أو الاقليمية أو لغرض التصدير، وهو شكل من أشكال التحالفات الاستراتيجية عن طريق امتلاك أو المشاركة في مشروعات الأعمال بين الطرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، تشترك هذه الدول في رأس المال وقد تمتد المشاركة إلى الإدارة والخبرة والعلامات التجارية وهو مرتبط بـ:

1الموقع الرسمي للبنك الدولي. https://databank.worldbank.org/metadataglossary/africa-development ، 2024/03/23، 13:02

2 فاطمة الزهراء صلاح الدين محمود السعيد، دور **الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الطاقة المتجددة في مصر**، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد49، العدد12، جزء7، مصر، ديسمبر 2020، ص538.

3نعيمة العربي، مرجع سابق، ص 384.

1. شراء جهة أجنبية حصة من شركة محلية وتحويلها إلى مشروع مشترك.

2. يتميز باستخدام أحدث التقنيات التي توصلت إليها الشركات الأجنبية والتي تساهم في إنتاج السلع التنافسية، وهو ما يساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى بناء مشاريع اقتصادية على نطاق واسع الإنتاج، بالتالي الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

3. بما أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي، كما أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

4. كلا طرفي الاستثمار قد تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا والعمل ورأس المال وتقديم المعلومات والمعرفة التسويقية.

5. لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع المشترك وهو ما يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح.

2 . 2 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[1]: يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تميزا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، باعتبار أن المستثمر الأجنبي يحتفظ بحق ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة احتفاظه بحق إدارته والتحكم في كل عملية، ويأخذ هذا النوع صورا مختلفة كبناء مشروع جديد أو شراء مشروع قائم، وإذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعا انتاجيا في البلد المضيف فإنه يتم شراء شركة توزيع في هذا الأخير لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بمجموعة من المزايا والعيوب، من بين مزاياه بالنسبة للدول المضيفة زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي ونظرا لكبر حجمه فانه يؤدي الى اشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات ما ينتج عنه تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، كما أنه يساهم في نقل التكنولوجيا وتحديثها الى الدول المضيفة مقارنة بأشكال الاستثمار الاخرى خاصه غير المباشر. وأهم عيوبه تتمثل في أن العديد من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من

1نعيمة العربي، مرجع سابق، ص386

الاستثمار تخوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق هذه الدول. يتميز هذا النوع من الاستثمارات بضرورة وجود رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة إضافة إلى المخاطر غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي كالتأمين والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم استقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية خصوصا في الدول النامية المضيفة، خاصة إذا كان الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية كصناعة البترول والأسلحة والأدوية.... الخ

2 ـ 3 الاستثمار في المناطق الحرة1: يرتبط هذا النوع من الاستثمار في مناطق محددة تقع عامه قرب الحدود البرية أو البحرية تستفيد من الإعفاءات الجمركية والنشاطات الإنتاجية أي أنها معفاة من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال حيث يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي هنا يكون معزولا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

2 . 4مشروعات التجميع:2 يكون هذا النوع من الاستثمار بشكل اتفاقيات بين الطرفين الأجنبي والمحلي حيث بموجبها يتم قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للاستثمار بمكونات أو مواد اولية أو أجزاء من منتوج معين يتم تجميعه في الدول المضيفة. لذلك تعتبر شكلا وسيطا بين امتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، بحيث يظل العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين، فيكون المستثمر الأجنبي صاحب علامة تجارية أو مواصفات قياسية لمنتج معين.

2 . 5التحالف الاستراتيجي3: يمثل قيام تحالف بين مستثمر محلي وأجنبي للتعاون في المنافسة أو التعاون من أجل استغلال مواد خام أو السيطرة على أسواق أخرى باتفاق المنافسين.

1. مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر:

1نعيمة العربي، مرجع سابق، ص386.

2مرجع نفسه، ص 387.

3مرجع نفسه ، ص387,

يسعى كل طرف من أطراف الاستثمار الأجنبي لتحقيق أهداف معينة، قد تتوافق أو تتعارض مع أهداف الطرف الثاني، لهذا تزايدت أهمية إجراء تقييم لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأطراف المعنية بصفة عامة وعلى الدول المضيفة بصفة خاصة حيث ان انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة شانه شان كل نشاط اقتصادي يترتب عليه نواحي ايجابية واخرى سلبية لكل من الدولة الأم والدولة المضيفة لهذا من الضروري لكل دولة أن تجريها حساباتها الخاصة فيما يتعلق بالمزايا والأعباء المترتبة على الاستثمارات حسب مرحلة النمو التي تمر بها. وفي ضوء الظروف المحلية والدولية حتى تستطيع التعظيم الأثر الإيجابي الصافي الناجم عن هذه الاستثمارات وفي ما يلي مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.

3 . 1 مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي على الدول المستقبلة له في أهم النقاط التالية:

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد في سد أربعة فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية:[1]

1. فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة
2. فجوه النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
3. الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة حيث تؤدي الاستثمارات الاجنبية الى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديده في صورة ضرائب جمركية أو ضرائب على الأرباح تزيد من إمكانياتها على الإنفاق ومن ثم سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.
4. الفجوة التكنولوجية: لسد حاجات الدول النامية من المعرفة الفنية والتقنية والمهارات الإدارية والتسويقية لأن العديد من الدول النامية تعتقد أن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لهذه الدول.

1 هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2017/2016، ص32.

3 ـ 1 ـ 2 الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق الوفورات الخارجية:[1]وتعني المزايا التي تحقق للدولة المضيفة ولا تضعها الشركات متعددة الجنسيات في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الدولة ومن امثلة ذلك المزايا التي تحصل عليها الدولة المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

1. قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف وتمهيد الطرق المؤدية إلى مشروعه وتوصيل ومد لشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.... الخ.
2. قد يؤدي قيام المشروع تخفيض التكلفة لمشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزمات الإنتاج لها.
3. يؤدي المستثمر الأجنبي ما لديه من خبرة اعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح افاق جديدة أمام المنتجات المحلية.
4. يساهم المشروع الأجنبي في زيادة القيمة المضافة ومستويات التشغيل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بعلاقات تشابك أمامية أو خلفية مع المشروع الأجنبي.
5. تساهم هذه المشروعات في علاج ظاهرة استنزاف العقول البشرية، حيث تجد العمالة ذات الكفاءة والخبرات المتميزة الفرصة للعمل في المشروعات الأجنبية بدلا من الهجرة إلى الخارج.
6. قد يؤدي قيام مشروع الاستثمار الأجنبي الى زيادة كفاءة المشروعات الوطنية حيث تضطر الشركات الوطنية المنافسة لإجراء عملية ترتيب تصنيف لقدراتها التكنولوجية بالتالي إجراء عملية التطوير على تكنولوجياتها حتى تصل إلى الجودة والتكلفة التنافسية.
7. قد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى توفير السلع الاستهلاكية بمستوى جودة مرتفعة وبأسعار أقل نسبيا على مثيلاتها المستوردة وهو الأمر الذي يحقق درجة أعلى من رفاهية المستهلك.

3 ـ 1 ـ 3 الاستثمار الاجنبي المباشر والعمالة توزيع الدخول والثروات:[2] يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي لها فرص العمل في فروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام احدث الاساليب العمل والتدريب.

1. قد يقوم العمال بنقل مهاراتهم ومعارفهم المكتسبة نتيجة عملهم لدى الشركات الأجنبية سواء كانت هذه المهارات المعارف العملية أو فنية او تقنية او ادارية الى شركات وطنية عند التحاقهم للعمل بها

1مرجع نفسه، ص33.

2هشام بوعافية، مرجع سابق، ص34.

2. خلق فرص عمل غير مباشرة التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية ورفع مستوى الإنتاجية في المجتمع وتفيد نمط توزيع الدخول لصالح فئات ذات الميل المرتفع من الادخار والاستثمار.
3. قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية الى خلق دخول بعض الفئات الاخرى مقابل استخدام خدمات معينة أو استئجار اراضي او مباني أو نحو ذلك.
4. إن الشركات الأجنبية تقوم بدفع الضرائب على الأرباح المحققة ما يؤدي لزيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية صناعية تجارية وخدمية جديدة ما يترتب عنه خلق فرص عمل جديدة.

3 ـ 1 ـ 4 الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات:1من خلال المشروعات التي يتم استثمارها يمكن أن يفهم الاستثمار الأجنبي في توفير النقد الأجنبي الذي يتسم عرضة بالندرة الشديدة فيها نتيجة الطلب عليه، وهو ما تحتاجه الدول النامية وذلك من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لغرض التصدير والحصول على النقد الأجنبي والتمكن من زيادة الصادرات دون الحاجة لزيادة الواردات.

1. تفتح الشركات الأجنبية أمام الدول المضيفة إمكانيات أكبر لدخول أسواق التصدير وزيادة حصيلة الصادرات وذلك يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي معظم دول الاقتصادات النامية تعاني من العجز فيه.
2. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للتمويل، بديلا أفضل للقروض الخارجية، لأنه جالب للعوائد بدلا من زيادة أعباء خدمة الديون الناتجة عن التمويل من القروض الخارجية وهو ما يمثل عبئا على ميزان المدفوعات.

3 ـ 1ـ 5 الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية2: للاستثمارات دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، باعتبارها تعتمد على التكوين الرأسمالي الذي تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على رفع معدله في الدول المضيفة، خاصة أن التكوين الرأسمالي المحلي غير ملائم لإحداث دفعة قوية لتلك التنمية نظرا لانخفاض متوسط دخل الفرد ومعدل الاستثمار، وهنا يكمن دور الاستثمارات الأجنبية لتساند الاستثمارات المحلية في بلوغ الحد الادنى من الاستثمار اللازم لكسر الحلقة المفرغة، كما أنه يساهم في

1 مرجع نفسه، ص34

2هشام بوعافية، ص35

تحطيم الاختناقات التي تقف في عقبة في طريق التنمية الاقتصادية وذلك توفيره الآلات والمعدات واحدث التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والمالية والفنية والإدارية والتسويقية كل هذه عوامل إنتاجية تمثل ندرتها في الدول النامية كثيرا من الاختناقات الواقفة أمام تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

3. **2 عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:** وتتمثل في الأثار السلبية التي تنجر عن الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف لها ونوجزها كالآتي :

1. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والنقد الأجنبي1:

1. تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ينتج عنه أعباء لما تقوم به هذه الاستثمارات من تحويل جزء كبير من أرباحها الى دولها الأصلية أو الدولة الأم، كما أن أرباح هذه الاستثمارات في الدول النامية تبلغ في بعض الأحيان ضعف ما يمكن تحقيقه من أرباح في دولها الأصلية.
2. ان الاثر الايجابي على النقد الأجنبي الناتج لتدفق الاستثمار الأجنبي لا يلبث اذ أنه ينقلب إلى أثر سلبي بعد مدة أي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي ليس فقط لتحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية انما ايضا لدفع الفوائد وثمن استخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الفنية وغير ذلك من المدفوعات اضافة إلى تحويل جزء من رواتب الاجانب العاملين في هذه المشروعات للخارج.

1. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والبطالة: 2

يحرص العالم الرأسمالي على النقل التكنولوجيا تتصل بالكثافة الرأسمالية بغض النظر عن ملاءمتها لظروف الإنتاج في الدول المضيفة، ولا تقوم بالاستخدام الا لعمل المحدود ما يلعب دورا في زيادة الفارق بين المستوى التقني للمنشآت المحلية والشركات الأجنبية، كما يستخدم غالبا في مشروعاته أساليب ووسائل انتاج متطورة تتطلب عمل بتقنيات عالية المستوى غير متوفر في الدول النامية، ولهذا تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي على استيراد مثل هذا العمل من الخارج، وهو ما يضعف إسهامها في توفير فرص العمل. كما أنها لا تسهم بدرجة كبيرة في توفير المعرفة والخبرة الفنية الصناعية في الدول النامية المضيفة لها، نظرا لعدم اتاحة المشروعات ما تعتبره أسرارا صناعية، من المقتضيات عملها ينبغي عدم الاطلاع عليها او استخدامها وفي حالة توفيرها لهذه التكنولوجيا فإنها تفرض عادة تكلفه عالية مقابل الحصول عليها.

1مرجع نفسه، ص36

2هشام بوعافية، ص36

2. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر والموارد العامة للدولة: 1

تلجأ الدول النامية المضيفة في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية الى منح هذه الأخيرة العديد من المزايا والتسهيلات والاعفاءات الضريبية، مقابل تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية كان من الممكن لتلك البلدان أن تستفيد منها في مجال التنمية المحلية، كما تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتصدير موارد بشكلها الخام ان استطاعت، أو إجراء معالجة صناعية لها لحد ادنى تحقيقا لخفض تكاليف نقلها، بعدها تجرى عليها العمليات الصناعية في الدول المتقدمة مالكة مشروعات الاستثمار الأجنبي مقابل الحصول على القيمة المضافة المرتفعة التي تحققها تلك العمليات الصناعية، والتي قد تفوق القيمة المضافة كثيرا التي تتحقق من خلال إنتاج الخامات المصدرة وبالتالي تحرم الدول النامية من الحصول على مثل هذه القيمة المضافة المرتفعة ومثال ذلك تصدير النفط بشكل خام، جراء عملية بسيطة تتمثل بتصفيته وعزل مكوناته عن بعضها البعض، ثم تصديره هو القيام باستخدامه في عملية صناعية لاحقه تحقق قيمة مضافة قد تعادل عدة أضعاف مما تصدر من نفط الخام والمشتقات النفطية.

3. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات:2

رغم زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، إلا أن بعض ممارساتها قد تحد من هذه الإمكانية من بينها قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة حيث أن الكثير من الفروع يحضر عليهم منافسة الدولة الام في الأسواق العالمية وفقا لما يسمى بالقيود النقدية، إضافة الى وجود مزيد من الضغوط قد تقع على ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المضيفة نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركة متعددة الجنسيات خاصة حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها كما أن الشركة الام قد تلجأ لتسعير الصادرات من سلع وخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية. وقد يكون السبب وراء اتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات محاولة الشركة متعددة الجنسيات نقل عبء الضرائب من الدول ذات معدلات ضرائب مرتفعة الى اخرى أقل تشددا.

1مرجع نفسه، ص37

2مرجع نفسه، ص37.

ثالثا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر ولاستثمار الأجنبي غير المباشر

يكمن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في عدة نقاط نذكر منها:1

1. الاستثمار الأجنبي المباشر يتم على نطاق كبير جدا عن طريق الشركات بدلا من المستثمرين الأفراد
2. الاستثمار الغير المباشر يجعل الإدارة الحقيقية للمنشآت الاجنبية في أيدي مدرين من نفس الدولة التي تقع فيها المنشأة معناه أن المنشأة الاجنبية تحصل على رأس مالها من الخارج وتحافظ على مسؤوليتها الادارية، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فيكون المستثمر المؤسس المشروع من هو من يمد المشروع بالمال ويكون مسؤولا عن ادارة عمليات المشروع
3. يقترن الاستثمار الأجنبي المباشر بانتقال التكنولوجيا سواء في مجال الإنتاج أو الإدارة مقترنا بانتقال تقنيات المعارف الإدارية والأفكار مما يزيد من إنتاجية رأس المال بالتالي يمكن الحصول على أحدث التقنيات والوصول إلى الأسواق العالمية كما انه يعزز المنافسة في الأسواق الداخلية وهذا ما يميزه عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر

وللتوضيح أكثر يمكن تلخيص أهم أوجه الاختلاف بينهما في الجدول الموالي:

الجدول (1): الفرق بين الاستثمارين المباشر وغير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الاجنبي غير المباشر
أوجه التشابه بينهما	
1. يشملان تحويل دولي لرأس المال	
2. يساهمان في تطوير الاقتصاد العالمي	
أوجه الاختلاف بينهما	
1. استثمار طويل الأجل	7. استثمار قصير الأجل
2. هدفه الحصول على الأرباح	8. هدفه تحقيق المضاربة

1هشام بوعافية، مرجع سابق، ص 18،19.

3. ينطوي على اكتساب حق الرقابة	9. عدم انطوائه على اكتساب حق الحرية
4. امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	10. شراء أسهم أو سندات
5. يتحمل مسؤولية الأرباح والمخاطر	11. عدم تحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة
6. الحق في إدارة المؤسسة	12. عدم امتلاك الحق في الادارة

المصدر: هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص19

من خلال ما سبق يمكننا *استخلاص* بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في إنشاء شركة فرعية أو شركات مشتركة مع شركات محلية أو الاستحواذ على شركات محلية موجودة بالفعل، يعطي المستثمر الأجنبي السيطرة المباشرة على الأصول والعمليات والقرارات في الشركة المستثمرة، يمكن أن يسهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة وخلق فرص العمل المحلية بالتالي محاربة البطالة .

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو يشمل شراء الأسهم والسندات والعقارات في السوق الأجنبي بدلا من الاستثمار في الشركات مباشرة، لا يعطي المستثمر الأجنبي سيطرة مباشرة على العمليات والقرارات في الشركة المستثمرة، كما أنه أقل تأثيرا في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل.

المطلب الثالث: العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

يختلف تدفق الاستثمار الأجنبي للدول من دولة لأخرى، وذلك حسب المناخ الملائم للاستثمار في الدول التي يتوجه إليها، بحيث يحتوي مناخ الاستثمار الأوضاع القانونية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المكونة للبيئة التي يقتضي فيها الاستثمار، والتي تمثل عناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار الاجنبي المباشر لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية أن تأخذ بهذه العوامل بعين الاعتبار، وأن لا تميز بعضها عن الآخر. ويمكن طرح أهم هذه العوامل في النقاط التالية:

أولا: العوامل السياسية[1]: للعوامل السياسية دور مميز وفعال في التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب، فمثلا الاستقرار السياسي المتمثل في ضمان الاستقرار الأجنبي المباشر من المخاطر السياسية كالتأميم أو نزع

1العلمي فاطمة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 2، 2012، ص 87

الملكية، كما أنه من البديهي أن المستثمر الاجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته الفنية والتقنية الى دولة اخرى الا اذا تأكد من استقرار الأوضاع السياسية فيها. لقد أُثبت بدراسات علمية تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتوافق بمدى توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة فهو يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة، ومن بين هذه الدراسات بازي بي Basi 1963.

ثانيا: العوامل القانونية والإدارية1: يساهم النظام الإداري في الدول المضيفة بنسبة كبيرة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة إذا كان يتميز بسهولة إجراءاته ووضوحها، بالإضافة إلى عدم تفشي البيروقراطية والفساد الإداري بصفة عامة، وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي. بالنسبة للعوامل **القانونية:** تتميز هذه العوامل بدور مميز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن المستثمر الأجنبي لن يقوم بالاستثمار خارج دولته إلا بتوفر الحماية القانونية الكافية، لهذا يعد وجود إطار قانوني متناسق يحكم نشاط الاستثمار الاجنبي عاملا مشجعا له، خاصة بتوفر المقومات التالية:

1. وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الاخرى خاصة بالاستثمار.
2. وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر الأجنبي من كافة المخاطر مثل التأميم، وتكفل له حرية تحويل رأس المال و الأرباح إلى الخارج فضلا عن وجود نظام يكفي لحماية حقوق الملكية الفكرية شرط أن لا يؤدي ذلك للإضرار بالاقتصاد المضيف.
3. وجود نظام حوافز مالية وتمويلية فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية في الدول المضيفة.
4. وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

ثالثا: العوامل الاقتصادية: تتميز هذه العوامل بدور رئيسي وفعال في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى، وأهم هذه المحددات تتمثل في محددات سياسية اقتصادية أهمها:**2**

1 ـ حجم السوق واحتمالات نموه: يعتبر حجم السوق معبرا عن حجم الطلب حيث كلما كبر حجم السوق كلما كان أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي يبحث دوما عن الطلب الكافي لتغطية

1مرجع نفسه، ص88.

2 لعلمي فاطمة، مرجع سابق، ص88.

التكاليف مع تحقيق أرباح مقبولة، غير أن حجم السوق يعد أقل أهمية أمام احتمالات نموه مستقبلا، لأن المستثمر الأجنبي ينجذب أكثر الى المناطق التي تشهد توسع في أسواقها لكونها تمثل فرص جديدة للاستثمار. وذلك لوجود علاقة قوية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للسوق، وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فنمو الناتج يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، بالتالي يتطلع الى سلع جديدة لهذا وجود استثمارات لإشباع هذا الطلب المتزايد أمر ضروري.

2 ـ معدل التضخم: تعتبر معدلات التضخم المرتفعة دليلا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، كما أن هذه الأخيرة تؤثر على سياسات التسعير والتكاليف الإنتاج وربحية السوق، بالتالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل كالمضاربة في العقارات، لهذا وجب على الدولة التي ترغب في استقطاب هذا الأخير المحافظة على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة لا تتجاوز نسبة 3%، وذلك عبر تفعيل استقلالية السلطات النقدية والتحكم في عجز الموازنة في حدود مقبولة مع ضرورة التكامل إجراءات السياستين النقدية والمالية.

3 ـسعر الصرف: تعد تقلبات سعر الصرف من العوامل التي تؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبارها تؤدي الى تخفيض أرباح هذا الاستثمار، وتؤثر على تكاليف الإنتاج، لهذا يجب على الدول المضيفة المحافظة على أسعار صرف مستقر لعملاتها لتتمكن من جذب هذا الاستثمار. فقد أثبتت الدراسات التطبيقية وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، من بينها دراسة "كيفس Caves" سنة 1996، والتي استنتج من خلالها وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، لأنها تصعب القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للاستثمار.

4 ـ درجة الانفتاح الاقتصادي:[1] ينجذب المستثمر الأجنبي للاقتصاديات المفتوحة التي تتسم بعدم وجود قيود على حركة التبادل التجاري وعناصر الإنتاج ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق. من بين المقاييس المستخدمة في حساب درجة الانفتاح، نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي، نسبة الصادرات إلى الناتج إضافة إلى نسبة الواردات إلى الناتج. ولقد أثبت أن درجة الانفتاح الاقتصادي تعد عاملا ايجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي عن طريق دراسات من بينها دراسة "ليكرو Likro" سنة 1991.

1مرجع نفسه، ص90

المبحث الثاني: ماهية الثروة المعدنية

تحتوي الأرض على مصادر متنوعة من الثروات المعدنية التي تؤدي دوراً مهماً في علميات التنمية الاقتصادية والصناعية في عصرنا اليوم، وتعتبر من الموارد غير المتجددة لذا وجب استغلالها بشكل رشيد ومستدام للحفاظ عليها للأجيال القادمة. الجزائر تمتلك ثروات معدنية طبيعية هامة وعظيمة، حيث تُعد من الدول الغنية بهذه الموارد على طول مساحتها من الشمال إلى الجنوب، ويعتبر القطاع المعدني جزءاً مهماً من اقتصاد البلاد، لذلك تعمل الحكومة على تطوير واستغلال هذه الموارد لتعزيز اقتصادها وتنويع مصادر ايراداتها. وعليه سنستعرض الجانب النظري للثروة المعدنية كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الثروة المعدنية

أولا: مفهوم الثروة المعدنية

"الثروات المعدنية مصادر طبيعية غير متجددة تتألف من معادن صلبة أو سائلة أو غازية موجودة في باطن الأرض"1. "الثروة المعدنية هي أي معدن له قيمة اقتصادية، سواء كان معدناً فلزياً أو صناعياً أو وقوداً أحفورياً، والذي يوجد في باطن الأرض بتركيزات كافية لجعل استخراجه مربحاً اقتصادياً."2

"تشمل الثروات المعدنية جميع أنواع المعادن، بما في ذلك المعادن الفلزية والصناعية واللافلزية، فضلاً عن الوقود الأحفوري مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري"3.

الثروات المعدنية هي : "مصادر طبيعية غير متجددة تتكون من تركيزات معدنية في باطن الأرض، والتي يمكن استغلالها اقتصادياً من خلال عمليات التعدين."4

ثانيا: مفهوم التعدين

"التعدين هو عملية استخراج المعادن ذات القيمة أو غيرها من المواد الجيولوجية من الأرض، عادة (وليس حصرًا) من جسم خام أو عرق أو شق فلقي."5

1- هنري،ج بوكونيويتز، مقالة "المعادن" في موسوعة البحار والمحيطات العالمية، المجلد 3، صفحة 1127، مارس 2019

2- جون براون، كتاب "التعدين والثروات المعدنية، الطبعة الثانية، دار النشر Routledg ، المملكة المتحدة ،2018، صفحة 5.

3جوزيف ديبينسكي ،مقالة إدارة الموارد المعدنية ، مجلة علوم الأرض . المجلد ،27، العدد 3، ديسمبر 2013، صفحة 212

4- بيتر كرافت، كتاب جيولوجيا المعادن، الطبعة الخامسة، دار النشر Wiley ، الولايات المتحدة ،2011، صفحة18.

5- ديفيد ج. ديزموند وآخرون كتاب التقنيات الحديثة في التعدين، الطبعة الثالثة، دار النشرSME، الولايات المتحدة، 2018، صفحة 2.

يُعرف التعدين بأنه "عملية استخراج المعادن والمواد الأخرى ذات القيمة الاقتصادية من باطن الأرض، سواء من خلال عمليات تحت سطحية (تعدين تحت الأرض) أو من خلال عمليات سطحية (تعدين سطحي)".1

"التعدين هو العملية التي يتم من خلالها استخراج المعادن والمواد الأخرى ذات القيمة الاقتصادية من الأرض، وتشمل هذه العملية العديد من الخطوات، بدءًا من اكتشاف الموارد المعدنية وتقييمها، وصولا إلى استخراجها واستخلاصها وتنقيتها".2

"عملية التعدين هي مجموعة من الأنشطة المصممة لاستخراج المعادن أو المواد الأخرى ذات القيمة الاقتصادية من باطن الأرض، سواء من خلال الحفر السطحي أو التعدين تحت الأرض".3

مما سبق *نستنتج* بأن الثروة المعدنية هي المواد الخام المستخرجة من باطن الارض وهي عبارة عن مجموعة متنوعة من المعادن كالحديد والنحاس وغيرها وموارد اخرى كالأتربة النادرة ، وتعتبر مواردا مهمةً غير متجددة والتي يمكن استغلالها اقتصاديا. أما التعدين فهو عبارة عن عمليات استخلاص للمعادن القيمة والموارد الأخرى من باطن الأرض، تتم هذه العملية عادة عن طريق استخراج الموارد من جسم خام أو عرق أو شق...، بالتالي المواد التي يتم الحصول عليها من خلال عملية التعدين والتي تشمل مجموعة متنوعة من الثروات الطبيعية المتواجدة في الأرض، أي أن التعدين يعتبر الوسيلة الرئيسية للحصول على هذه الموارد الطبيعية.

ثالثا: الفرق بين الثروة المعدنية والتعدين:

يكمن تلاخيص الفرق بين الثروة المعدنية والتعدين في الجدول رقم 4 كما يلي:

الجدول(4):الفرق بين الثروة المعدنية و التعدين

الثروة المعدنية	التعدين
تشير إلى الموارد المعدنية الطبيعية الموجودة في باطن وسطح الأرض مثل المعادن الفحم البترول والأتربة النادرة.	هو عملية استخراج هذه الموارد المعدنية من باطن الأرض وسطحها.
تتضمن مختلف أنواع المعادن والمواد الجيولوجية الأخرى الموجودة في الطبيعة.	تشمل عمليات مثل الحفر والتنقيب والاستخراج الميكانيكي والكيميائي للحصول على هذه الموارد.

1- جون ترادينجر، مقالة "التعدين والبيئة" ، مجلة علوم البيئة، المجلد 32، العدد 5، صفحة03.

2- جيمس غ. سبيليتي، كتاب أساسيات التعدين، الطبعة السابعة، دار النشرWiley ، الولايات المتحدة، 2015 ، صفحة 14.

3- ماريانا جاكوبس، مقالة تقنيات التعدين الحديثة، مجلة هندسة التعدين المجلد 45، العدد 2، أوت 2022، صفحة109.

تعتبر الثروة الطبيعية التي يمكن استغلالها اقتصاديا يمكن أن يتم التعدين من قبل شركات وطنية أو دولية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التعاريف السابقة والاطلاع على مراجع أخرى

رابعا: أهمية الثروة المعدنية في العصر الحديث

تزداد أهمية الثروة المعدنية في العصر الحديث نبينها في النقاط الآتية:

1. في عالمنا المعاصر لا يمكن تصور حياة عصرية بدون استخدام الثروات المعدنية فهي : تشكل العمود الفقري للصناعات التكنولوجية والإلكترونية الحديثة التي عليها جميع جوانب حياتنا1.
2. مع التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت الثروات المعدنية أكثر أهمية من أي وقت مضى لتلبية الطلب المتزايد على المواد الخام اللازمة لإنتاج التقنيات الجديدة والمبتكرة.2
3. في عصر الثورة الصناعية الرابعة تلعب الثروات المعدنية دوراً محورياً في دعم التطورات التكنولوجية الرائدة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد.
4. في وقتنا الحاضر، لا يمكن تجاهل الدور الحيوي الذي تلعبه الثروات المعدنية في تحقيق التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد أخضر وصديق للبيئة، حيث تدخل في صناعة تقنيات الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية وغيرها3.
5. تعتبر الثروات المعدنية عنصراً أساسياً لتطور المجتمعات وتقدمها، حيث تستخدم في العديد من الصناعات الحيوية مثل البناء والطاقة والنقل والتكنولوجيا.
6. لا يمكن تصور عالم حديث بدون استغلال واستخدام الثروات المعدنية فهي تمثل البنية الأساسية للتقدم الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي4.
7. الثروات المعدنية هي ا المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان، حيث توفر فرص عمل وإيرادات مهمة للحكومات والشركات والمجتمعات المحلية.1

1- روبرت سميث، كتاب "الثروات المعدنية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، دار النشرSpringer ،هولندا، 2019، صفحة 23.

2- ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي للثروات المعدنية والتنمية المستدامة، جامعة تورنتو، كندا، 2021.

3- إيما ويلسون، كتاب إدارة الثروات المعدنية في عصر التحول، الطبعة الأولى، المملكة المتحدة، دار النشر روتليدج (Routledge) صفحة 16.

4- جون كرافورد، كتاب إدارة الثروات المعدنية، الطبعة الثالثة، دار النشر Springer ،هولندا ،2017، صفحة.11

8. "تساهم الثروات المعدنية بشكل كبير في تلبية الاحتياجات المتزايدة للبشرية من المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع والخدمات المختلفة. لذلك، فإن إدارتها المستدامة أمر حيوي لضمان استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.2

المطلب الثاني: أنواع الثروات المعدنية واستخداماتها

أولا: أنواع الثروات المعدنية

تتعدد الثروات الطبيعية وتتنوع لعدة أنواع رئيسية، نذكر منها:

1. **المعادن الفلزية أو الخامات الكربونية:** هي المعادن التي تحتوي 10 على معادن معدنية يمكن استخراج المعادن منها بشكل اقتصادي. وتشمل الحديد والنحاس والزنك والكوبالت والمنجنيز و والرصاص والذهب والفضة والقصدير والنيكل والألومنيوم.3

الشكل (2): أمثلة عن المعادن الفلزية

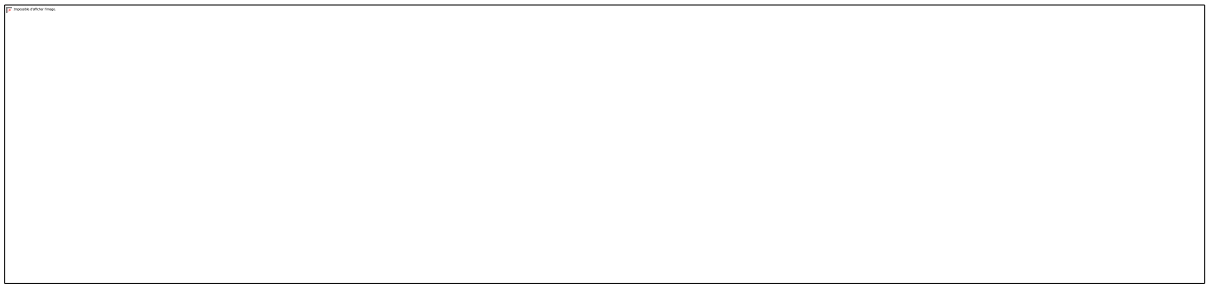

المصدر: **https://www.twinkl.com/teaching-wiki/althrwt-almdnyt**

2 .المعادن الصناعية : تشمل المعادن الصناعية مجموعة واسعة من المواد غير المعدنية التي تستخدم في العديد من التطبيقات الصناعية، مثل الفوسفات والبوتاس والملح الصخري والكبريت والإسمنت والجبس.4

3 ـ المعادن اللافلزية : هي المعادن التي لا تحتوي على معادن معدنية، قابلة للاستخراج الاقتصادي. وتشمل الجرانيت والرخام والطفلة والرمال والحجر الجيري والكوارتز والفلسبار.5

1- ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي للتعدين والموارد المعدنية، جامعة كوينزلاند، أستراليا، 2019

2- بشكير، عابد، "نحو استغلال مستدام للثروات المعدنية"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 10 العدد 2، 2020 صفحة 89

3- كلاين وفيلر، كتاب "علم المعادن"، الطبعة الحادية عشرة، دار النشر Wiley، الولايات المتحدة، 2019 ،صفحة 315.

4- ماهي الثروة المعدنية، https://geolougy.com/k/ ، "2024/06/30، 00:21

5- روبرت جيه ويغينز، كتاب جيولوجيا المعادن الصناعية، الطبعة الثالثة، دار النشر Wiley، الولايات المتحدة، 2018، صفحة 67.

4 ـ الوقود الأحفوري: الوقود الأحفوري يشمل النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الحجري، والذي يتكون من بقايا كائنات حية دفنت تحت الأرض لملايين السنين. ويعد مصدراً رئيسياً للطاقة في العالم الحديث1.

5 ـ الأتربة النادرة: هي مجموعة من 17 عنصرًا كيميائيا نادرة الوجود قشرة الأرض، وتشمل عناصر المجموعة الأكتينيدة والعناصر الانتقالية النادرة.2

الشكل رقم 3: صورة عن الأتربة النادرة

المصدر : https://www.renovablesverdes.com/ar/ .**https**://**ar**

تتميز الأتربة النادرة بخصائص فيزيائية وكيميائية فريدة، على سبيل المثال أنها مغناطيسية قوية وخواص حرارية وكهربائية متميزة، مما يجعلها مهمة في العديد من التطبيقات التكنولوجية.3

وقد أصبحت الأتربة النادرة ضرورية لصناعة العديد من المنتجات" التكنولوجية المتقدمة مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والطاقة المتجددة والإلكترونيات الحديثة.4

وتنقسم الأتربة النادرة إلى مجموعتين رئيسيتين: الأتربة النادرة الخفيفة (مثل السيريوم والنيوديميوم) والأتربة النادرة الثقيلة (مثل الأيتريوم والجادولينيوم).5

وتستخدم الأتربة النادرة في العديد من التطبيقات مثل صناعة المغناطيسات الدائمة والبطاريات وأشباه الموصلات والصناعات العسكرية والفضائية.6

ثانيا: استخدامات الثروات المعدنية

1- الوقود الأحفوري... طاقة غير متجددة على وشك الاندثار، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/12/15/، 2024/06/30، 00:28

2- روبرت جونز، كتاب "الأتربة النادرة والبيئة، الطبعة الثانية، دار النشر Springer ، هولندا، 2017، صفحة 12.

3- الأتربة النادرة، https://www.renovablesverdes.com/ar/ ، 2024/06/30، 00:43.

4- فيلم وثائقي عناصر المستقبل: الأتربة النادرة"، إنتاج . قناة ناشيونال جيوغرافيك، 2021.

5- ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي للأتربة النادرة والتكنولوجيا المتقدمة، جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة، 2023.

6- جيمس سميث، كتاب "تطبيقات الأتربة النادرة، الطبعة الأولى، دار النشر Elsevier ،المملكة المتحدة، 2016، صفحة 28.

1. **الصناعات التحويلية:** تدخل" الثروات المعدنية كمواد خام أساسية في العديد من الصناعات التحويلية مثل صناعات الحديد والصلب والألومنيوم والنحاس والزجاج والسيراميك والاسمنت.1

2. **البناء والتشييد:** المعادن مثل الحديد والنحاس والألومنيوم، فضلاً عن المواد اللافلزية كالرمال والحصى والطفلة، تعتبر مواد أساسية في قطاع البناء والتشييد.2

3. **الزراعة والأسمدة :** تستخدم المعادن الصناعية مثل الفوسفات والبوتاس بشكل واسع في صناعة الأسمدة الكيميائية اللازمة لتحسين خصوبة التربة وزيادة الإنتاج.3

4. **الطاقة:** الوقود الأحفوري خاصة النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري، يلعب دوراً محورياً في توليد الطاقة الكهربائية والحرارية اللازمة لتشغيل المصانع والمنازل والمدن.4

5. **التكنولوجيا والإلكترونيات:** المعادن مثل السيليكون والجالينا والكوارتز تستخدم في صناعة أشباه الموصلات والدوائر الإلكترونية والأجهزة التكنولوجية الحديثة.5

6. **الصناعات الثقيلة:** مثل صناعات الحديد والصلب والألمنيوم والنحاس، وتعد من أكبر المستهلكين للثروات المعدنية، حيث تعتمد بشكل كبير على المعادن الفلزية كمواد خام أساسية.6

7. **صناعات الآلات الثقيلة:** تؤدي الثروات المعدنية دورًا محوريًا في صناعات الآلات الثقيلة لا سيما المعادن الفلزية والمعادن الصناعية والمعدات الهندسية والإنشائية الكبيرة.7

1- جون كلارك، كتاب الثروات المعدنية والتنمية الصناعية، الطبعة الثالثة، دار النشر CRC Press ،الولايات المتحدة، 2019، صفحة 42.

2- جميلة محمد مداني، دراسة علمية دور الثروات المعدنية في قطاع البناء، مجلة هندسة التعدين، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد 32، العدد 4، 2019،صفحة 127.

3- فوداي بوجانج، مقالة الثروات المعدنية والأمن الغذائي الزراعي، مجلة الموارد الطبيعية، منظمة الغذاء والزراعة FAO، المجلد ،28، العدد 2، 2014صفحة 89.

4- فيلم وثائقي "عصر الطاقة المعدنية، إنتاج قناة ديسكفري، 2020.

5- ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الدولي للثروات المعدنية والتكنولوجيا، جامعة ستانفورد، 2021.

6- روبرت جونسون، كتاب "الثروات المعدنية والصناعات الثقيلة"، الطبعة الرابعة، دار النشر CRC Press، الولايات المتحدة، 2019، صفحة 17.

7- دور الثروات المعدنية في الصناعات الثقيلة، مجلة الهندسة الصناعية، المنظمة العالمية للطاقة، المجلد 35 العدد 2، 2021، صفحة 112.

8. **صناعة السفن والبواخر الضخمة:** تستخدم كميات كبيرة من الحديد والصلب والألومنيوم وغيرها من الثروات المعدنية الفلزية.1لا يمكن تصور صناعات ثقيلة مثل صناعات البناء الجسري والمعدات الهندسية والآلات الثقيلة بدون الاعتماد على الثروات المعدنية كمواد خام أساسية.2

المطلب الثالث: تحديات إدارة الموارد المعدنية والآثار البيئية للتعدين

أولا: تحديات إدارة الموارد المعدنية وأساليب التصدي لها

تتظافر العوامل المختلفة لتجعل إدارة الموارد الطبيعية غاية في الصعوبة، وتتمثل أهم هذه العوامل في البيئة السياسية المعقدة، عدم تناسق القوة، ديناميكرزظيات الاقتصاد السياسي. بالإضافة إلى عوامل أخرى سيتم إدراجها فيما يلي. وذلك حسب تقرير حوكمة الموارد المعدنية في القرن الحادي والعشرين والتوجه نحو التنمية المستدامة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الصادر في فرنسا سنة 2021 :

1 ـ **بيئة سياسية معقدة:**الموارد الطبيعية تحت سيطرة الدولة وتُدار نيابةً عن المواطنين، مما يجعل تنظيمها معقدًا بسبب المطالب المتعددة والمتنافسة. الحكومات تواجه تحديًا في التوفيق بين المصالح المتضاربة ووضع سياسات عادلة. الإدارة السيئة لهذه العملية قد تؤدي إلى صراعات وتحديات في الإدارة الاقتصادية بسبب تقلبات الإيرادات من الاستخراج. الحكومات تسعى لتحويل عائدات المعادن إلى فوائد طويلة الأمد وتواجه قرارات حول كمية الإيرادات التي يجب إنفاقها أو توفيرها وكيفية استخدامها، مع مراعاة المخاطر والقدرة الاستيعابية الاقتصادية. تحديد حصة عادلة من الإيرادات المتأتية من التعدين يمثل تحديًا، خاصةً في البلدان النامية التي قد تقدم حوافز مثل نظام ضريبي ميسر وقوانين بيئية مرنة لجذب الاستثمار، مما يؤثر على قدرتها في جمع العائدات. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا، أدت الصفقات التي تمت في ظروف اقتصادية غير مواتية إلى منح إعفاءات ضريبية كبيرة لشركات التعدين، مما أفقد البلدان فرصًا هامة خلال الطفرة الاقتصادية للسلع الأساسية. وقد أدى ارتفاع أسعار الذهب، على سبيل المثال، إلى زيادة إيرادات الشركات بشكل كبير مقارنة بإيرادات الحكومات. في زامبيا، شكلت إيرادات الحكومة من التعدين نسبة ضئيلة من الصادرات. تواجه الحكومات تحديات في ضمان حصولها على حصة عادلة من العائدات في سوق تنافسي ومتقلب، مع الحاجة إلى تقديم حوافز للشركات وفي الوقت نفسه جمع إيرادات كافية للتنمية3.

1- فيلم وثائقي صناعات الغد، الثروات المعدنية والصناعات الثقيلة، إنتاج قناة ديسكفري،.2019

2-ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي للثروات المعدنية والصناعات الثقيلة، جامعة ميشيغان الولايات المتحدة، 2022.

3 -Mineral Rerource Governance in the 21st centry, gearing industries towards sustainable development, United Nations Environment Programme, Paris, France, 2022, pages 165

2 . عدم تكافؤ القوى: يمكن القول إن شروط العديد من العقود لم تكن مستدامة على المدى الطويل بسبب تلك العقود التي تقدم فوائد غير متناسبة للمستثمرين نتيجة للموقف التفاوضي الأقوى للمستثمرين. تعمل الدول عادة من موقف ضعف فيما يتعلق بالشركات الاستخراجية ويرجع ذلك أساسًا إلى:

1. عدم قدرتهم على التوصل إلى صفقة عادلة بسبب ضعف القدرة على التفاوض. بشكل عام، تعرف شركات التعدين المزيد عن طبيعة الموارد وقيمتها ويمكنها الاستفادة من عدم تناسق المعلومات لانتزاع حصة غير عادلة

2. إن توحيد القطاع الاستخراجي، يؤدي إلى سيطرة عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج، وبالتالي يكون لها نفوذ كبير في المفاوضات. كما أنَّ الهيكل التنظيمي المعقد والممارسات المحاسبية لشركات التعدين واستخدامها المكثف للشركات الخارجية يجعل من الصعب على الحكومات والسلطات ذات العدد القليل من الموظفين وقلة الكفاءة مراقبة شركات التعدين وتنظيمها وإخضاعها للمساءلة. إن عدم القدرة على مراقبة أنشطة التعدين ومبيعات الثروة المعدنية يعني أن الحكومات لا تستطيع الحصول على نصيبها المستحق من عائدات الاستخراج1.

أي أن: الدول غالبًا ما تكون في وضع ضعيف في المفاوضات مع شركات التعدين، مما يؤدي إلى عقود تفيد المستثمرين بشكل غير متناسب. هذا يرجع إلى قدرتها المحدودة على التفاوض ومعرفة أقل بقيمة الموارد، بالإضافة إلى هيمنة عدد قليل من الشركات الكبرى على القطاع. البنية التنظيمية المعقدة والممارسات المحاسبية لهذه الشركات، إلى جانب استخدامها للشركات الخارجية، يصعب على الحكومات مراقبة وتنظيم ومحاسبة شركات التعدين بفعالية، مما يحرمها من الحصول على حصتها العادلة من العائدات.

3 . ديناميكيات الاقتصاد السياسي: استخراج الموارد يمكن أن يضعف الحكم ويخلق ديناميكيات تسعى للربح، مما يؤدي أحيانًا إلى صراعات في الدول الغنية بالموارد. الحكومات التي تعتمد على عائدات الاستخراج تصبح أقل اعتمادًا على الضرائب، مما يقلل من مساءلتها. الموارد الاستخراجية تجذب العسكريين والسياسيين للحصول على أرباح كبيرة من مناطق صغيرة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى صراعات. حتى 40% من الصراعات الداخلية

1-Mineral Rerource Governance in the 21st centry, OPC, page 165.

قد تكون مرتبطة بالموارد الطبيعية. اكتشاف الموارد يمكن أن يثير النزعة القومية والتطرف المحلي، وهناك تحديات جديدة تعقد إدارة التعدين وتحتاج إلى الأخذ في الاعتبار 1.

4 . السلطة المركزية تفقد السلطة2: إن السلطة المركزية على مستوى الحكومة الوطنية تتبدد إلى الأعلى والأسفل والأفقي، مما يخلق مشهداً جديداً لحكم الحكومات فالعالم قد شهد تحولات في القوة والسلطة صعودًا من النطاق الوطني إلى النطاق فوق الوطني، كما هو موضح في استخدام الاتفاقيات الدولية، ونزولاً إلى النطاق دون الوطني والمحلي من خلال نقل مسؤوليات الحكومة المركزية بسبب ظهور حوكمة مفصلة ومتنوعة بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في صنع القرارات والمعايير.

1. ضغوط المواطنين المستنيرين للمشاركة في صنع القرار تدفع نحو توزيع أفقي أكبر للسلطة.
2. العولمة جعلت مشهد الحوكمة العالمية أكثر تعقيدًا وظهور تحديات وعناصر فاعلة جديدة.
3. طفرة السلع الأساسية دفعت مشاريع الموارد الطبيعية نحو دول أكثر هشاشة وعدم استقرار سياسي.
4. زيادة تأميم الموارد الطبيعية من قبل الدول المنتجة لتعظيم الإيرادات، والدول المستهلكة لتأمين الإمدادات، مما أدى لمراجعة عقود التعدين وسياسات جديدة.
5. ارتفاع أهمية شركات التعدين المملوكة للدولة في البلدان الناشئة كلاعبين رئيسيين في استغلال الموارد محليًا وخارجيًا، مما خلق ديناميكية جديدة تتطلب حوكمة عالمية أقل غربية.
6. تزايد الاستثمارات القائمة على الاستدامة، مما يتطلب من شركات التعدين المدرجة العمل على تكثيف أدوات الاستدامة لجذب المستثمرين.
7. القوة المتنامية لمديري الاستثمار تجعل من تغيير درجة الاستثمار اعتمادًا على الامتثال لمعايير الشفافية وسيلة فعالة لتنفيذ عامل الشفافية.

5 ـ قانون الاستثمار الدولي والسيادة3: القوانين المحلية تعتبر الاستثمار قائماً بمجرد منح ترخيص الاستثمار، بغض النظر عن التصاريح الأخرى المطلوبة لممارسة الأنشطة ذات الصلة كتصاريح الاستكشاف أو البيئية. وهذا يؤثر على قوانين الاستثمار الأجنبي. من المهم أن تعمل المنظمات الدولية والإقليمية على إعادة معايرة جدية لنظام تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول (ISDS).يُعتبر التحكيم الاستثماري جزءاً من حركة عالمية أوسع نحو تطبيق سيادة القانون دولياً عبر المحاكم الدولية، وفقًا لدوبوي وفينيواليس (2014). لكن هناك سبل أخرى للإصلاح من شأنها تحسين النظام بشكل كبير.

1IBID, page 166.

2IBID, page 168.

3 IBID, page 176

يقترح فينوياليس (2015) عدة سبل لإصلاح نظام تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمرين والدول (ISDS):

1. – اشتراط استنفاد سبل الانتصاف المحلية أولاً قبل التحكيم الدولي.
2. – التأكد من احترام المحاكم لمتطلبات المعاهدات التي تشترط متابعة التظلمات أمام المحاكم المحلية أولاً.
3. – تحسين أنظمة الرقابة على محاكم الاستثمار لضمان اتساق تفسيراتها وعدم تقويض سيادة القانون.
4. – تكامل القانون المحلي مع معايير القانون الدولي كحقوق الإنسان والبيئة.
5. – جعل التحكيم الاستثماري عملية ذات اتجاهين بإلزام المستثمرين بالتزامات ناشئة عن القوانين المحلية والدولية، ودمجها في تفسير معاهدات الاستثمار. فالقانون الدولي غير الملزم. ويجب دمجها في تفسير معاهدات الاستثمار.

6 ـ تغير المناخ والقطاع الاستخراجي1: هناك ترابط وثيق بين تغير المناخ واستغلال الموارد المعدنية، حيث سيتأثر الطلب على المعادن بشدة بالتحول نحو اقتصاد أخضر.

6. – من الأهمية البالغة قدرة قطاع التعدين على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها للقطاع نفسه والاقتصادات الوطنية والعالمية.
7. – هناك حاجة للوائح لتحديد خطط المناجم للتعامل مع تغير المناخ أثناء العمليات وبعد إيقافها، وإعادة النظر في معايير بناء البنية التحتية.
8. – يلزم إرساء اليقين التنظيمي بشأن تغير المناخ قبل ترسيخ جهود التكيف والتخفيف في القطاع.
9. – الحاجة لتحسين فهم مخاطر المناخ ووضع استراتيجيات تكيف عملية بالتعاون بين مختلف الجهات.
10. – ضرورة زيادة المرونة في خطط الموارد وسلاسل التوريد لاستيعاب التغيرات المناخية المفاجئة، خاصة في الدول النامية.
11. – إدراج تكاليف تغير المناخ في إفصاحات الشركات الاستخراجية ضمن مبادرات الحوكمة نظرًا للمخاوف المتزايدة.

7 ـالقيود المفروضة على قدرات البلد المضيف2: تواجه العديد من البلدان النامية تحديات اقتصاد كلي وقدرات محدودة تقيد قدرتها على الاستفادة من الموارد المعدنية.

1. يجب على الحكومات بناء القدرة على الاستثمار المحلي "الاستثمار في الاستثمار" لتحويل إيرادات التعدين إلى رخاء مستدام، بما في ذلك بناء القدرة على الاستثمار العام والخاص، والنظام المالي، وخفض تكاليف البناء.

1 Mineral Rerource Governance in the 21st centry, OPC, page 180

2 IBID, page 181

2. يمكن تحصيل ريع الموارد من خلال حزمة ضريبية جذابة تشمل أدوات تعديل ذاتي مثل ضريبة إيجار الموارد، وتقليل الضرائب التي تعقم الرواسب.
3. من الضروري بناء قدرات الحكومات للتخطيط واستخدام الموارد الطبيعية بفعالية، بدلاً من إنشاء صناديق ثروة سيادية التي قد لا تناسب البلدان النامية المثقلة بالديون.

– نظرًا لطبيعة التعدين التقنية، هناك حاجة لقدرات فنية أكبر في وزارات البيئة لفهم التأثيرات وتدابير التخفيف المطلوبة.

4. ضعف القدرات والموارد الحكومية يقيد قدرتها على فرض متطلبات على الشركات، لذا يجب توجيه الثروة لبناء مؤسسات حكومية فعالة لتنظيم التعدين بشكل مستدام.

ثانياً: الآثار البيئية للثروات المعدنية

1 . الأثر البيئي لعمليات صهر المعادن1: تشمل الأثار البينية للتعدين وعمليات الصهر ما يلي:

التعرية وتشكل المجاري وفقدان التنوع الحيوي وتلوث التربة والمياه الجوفية والمياه السطحية بواسطة مواد كيميائية ناجمة عن عمليات التعدين نفسها. إحداث أضرار بيئية عن طريق التلوث الناتج عن تسرب المواد الكيميائية يؤثر أيضا على صحة سكان المناطق القريبة فقد يكون لبعض أساليب التعدين آثار كبيرة على البيئة والصحة العامة، لذلك يطلب من شركات التعدين في بعض البلدان اتباع قوانين البيئة وإعادة التأهيل وضمان إعادة المنطقة المحفورة إلى حالتها الأصلية. تأثير تآكل المنحدرات المكشوفة ونفايات المناجم وسدود المخلفات والتراكم الناجم عن الصرف والجداول والأنهار تأثيراً كبيرا على المناطق المحيطة بها، ومن الأمثلة البارزة على ذلك (منجم أوك تيدي) العملاق في بابوا غينيا الجديدة .كما يمكن أن يؤدي التعدين في المناطق البرية إلى تدمير وإزعاج النظم الإيكولوجية والبيئات المحيطة بها ، أما في مناطق الزراعة فقد يؤدي ذلك إلى الحد من الرعي أو حتى تدميره

2 . **تلوث المياه2:** يكون للتعدين والصهر آثار ضارة جداً على المياه السطحية والجوفية المحيطة إذا لم تتخذ التدابير الوقائية اللازمة ، نتيجة للتركيزات عالية بشكل غير الطبيعية لبعض المواد الكيميائية مثل الزرنيخ وحمض الكبريتيك والزنبق على مساحة كبيرة من سطح الأرض أو تحت سطحها. إن الكميات الكبيرة من المياه المستخدمة لـ"تصريف" المناجم وتبريد المناجم والاستخراج الماني وعمليات التعدين الأخرى تزيد من احتمال تلويث هذه المواد الكيميائية للمياه الجوفية والسطحية نظرًا لأن التعدين ينتج كميات

1بشار المنصور، الآثار البيئية لعمليات التعدين والصهر وطرق معالجتها، هندسة التصميم الميكانيكي، جامعة دمشق، ص54.

2مرجع نفسه ص 55.

كبيرة من مياه الصرف، لذا فإن طرق التخلص من هذه الملوثات تتصف ببعض الصعوبات والعراقيل بسبب وجودها داخل مياه الصرف.

3 . الآثار على التنوع البيولوجي1:تعد عملية إنشاء المنجم بحد ذاتها تعديلاً رئيسيًا للموائل المواطن البينية الحيوانية وتحدث اضطرابات أصغر كلما ابتعدنا عن موقع المنجم ، على سبيل المثال ، تلويث بقايا نفايات المناجم للبيئة، ويمكن ملاحظة الآثار الضارة حتى بعد فترة طويلة من انتهاء نشاط المنجم.يمكن أن يكون للتدمير أو التعديل الجذري للموقع الأصلي وإطلاق المواد الصناعية أثر كبير على التنوع البيولوجي في المنطقة، ويعد تدمير الموائل هو الشكل الأبرز لخسائر التنوع البيولوجي ، ولكن التسمم المباشر الناجم عن المواد المستخرجة من المناجم ، والتسمم غير المباشر من خلال الغذاء والماء ، يمكن أن يؤثرا أيضاً على الحيوانات والنباتات والكائنات الحية الدقيقة، فالأنواع الحية المستوطنة حساسة بشكل خاص ، لأنها تتطلب ظروفا بيئية محددة للغاية، والتدمير أو التعديل الطفيف لموائلهم يعرضهم لخطر الانقراض. كما يمكن أن تختلف التأثيرات اختلافاً كبيراً اعتماداً على التنقل والتوافر البيولوجي للملوثات ستبقى الجزيئات الأقل قدرة على الحركة خاملة في البيئة بينما تنتقل الجزيئات عالية الحركة بسهولة إلى حجرة أخرى أو تلتقطها الكائنات الحية.

4 . **آثار تلوث المناجم على الكائن البشري2:** يتأثر البشر أيضا بالتعدين فهناك العديد من الأمراض التي يمكن أن تأتي من الملوثات التي يتم إطلاقها في الهواء والماء أثناء عملية التعدين وعلى سبيل المثال أثناء عمليات الصهر تنبعث كميات هائلة من الملوثات الهوائية مثل الجسيمات العالقة وأكاسيد النيتروجين والجسيمات الزرنيخية والكادميوم وعادة ما تنبعث المعادن في الهواء كجزيئات.وهناك أيضا العديد من المخاطر الصحية المهنية ويعاني معظم عمال المناجم من مختلف أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية.كما يعاني عمال المناجم الذين يعملون في أنواع مختلفة من المناجم عادة من الاسبستوس أو السيليكوس أو أمراض الرئة السوداء ويتأثر البشر أيضا بوقوع الانهيارات الأرضية والفيضانات.

5 . تغيير الشكل التضاريسي لسطح الأرض بإزالة القمم الجبلية3: إزالة القمم الجبلية لأغراض تعدينية يعرف أيضا باسم تعدين قمم الجبال وهو نوع من التعدين السطحي الذي ينطوي على إجراء أعمال تعدين بقمة أو قمة

1بشار المنصور، مرجع سابق ، ص58.

2مرجع نفسه ، ص63

3مرجع نفسه ، ص63

ناتئة بأحد الجبال. ويتم استخراج طبقات الفحم من الجبل بواسطة إزالة تربته أو الغطاء الترابي الموجود أعلى الطبقات، وقد أشارت الدراسات إلى أن التعدين بإزالة قمم الجبال يشكل تأثيرا بيئيا خطيرا حيث يشتمل على خسارة التنوع الحيوي وتسميم مجمعات الأمطار والتي لا يمكن لممارسات التخفيف معالجتها بصورة ناجحة.كذلك توجد آثار عكسية على صحة الإنسان حيث تنتج عن الاتصال بالمسارات المتأثرة أو التعرض للهواء المحمّل بالمواد السامة والغبار

6 . **صحة المجتمع1:** تمثل منشآت الصهر والتنقية مصادر هامة للملوثات ، التي قد ينشأ عنها مخاطر تهدد صحة وسلامة المجتمعات الواقعة بالقرب منها، وتتمثل المخاطر البارزة في التلوث التراكمي للأرض والمساكن الموجودة في المجتمع المحلي بواسطة الجسيمات المعدنية الدقيقة ، والمخاطر الصحية على السكان والنظام البيئي والمحيط. وقد يؤثر ترسيب المعادن (كالكادميوم والنحاس والرصاص والزنك والمنغنيز) وغيرها من الملوثات على إنتاج المحاصيل والماشية وكذلك على جودة المحاصيل الزراعية من الأراضي القريبة منها . وتسهم ضوابط التحكم في الانبعاثات في الحد من هذه التأثيرات، لذا يجب أن تعمل منشأة الصهر والتنقية على وضع وتطبيق برامج متكاملة للبيئة والصحة والسلامة من خلال جهد تعاوني يضم كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك أفراد المجتمع المحلي. وينبغي أن يشمل البرنامج الاجراءات التالية:
تثقيف المجتمعات المحلية ورفع درجة وعيها فيما يتصل بالمخاطر الصحية المقترنة بعمليات الصهر.
إجراء التقييمات الصحية الأساسية ، عند الحاجة. بحث القضايا القديمة المتعلقة بالمواقع الملوثة ، بما في ذلك استراتيجيات التقييم والعلاج.وتقدم الإرشادات العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة المزيد من التوجيهات حول هذه القضايا وغيرها من القضايا المتعلقة بصحة وسلامة المجتمعات المحلية.

المطلب الرابع: اتجاهات قطاع التعدين 2050 والعوامل المؤثرة على طلب وعرض الموارد المعدنية

وفقًا لتقرير "حوكمة الموارد المعدنية في القرن الحادي والعشرين: توجيه الصناعات الاستخراجية نحو التنمية المستدامة"، هناك عدة عوامل رئيسية تؤثر على محركات الطلب والعرض على المعادن والفلزات، وكذلك على القطاع الاستخراجي بشكل عام:

أولاً: التركيبة السكانية: الزيادة في السكان والتحضر، خاصة في الاقتصادات الناشئة، يُتوقع أن تزيد الطلب على المعادن والفلزات. ويوضح الخطط أدناه حصة الطلب المتوقع ل2050 الذي يمكن تلبيته من خلال الاحتياطات وفقاً لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لعام 2016 (لا يشير الشكل إلى أن العالم لا

1بشار المنصور، مرجع سابق ، ص 65

ينفد من أي من هذه المعادن والفلزات، لأن الموارد غير المكتشفة بعد ضخمة . ومع ذلك، فإن هذا يعني أن هناك حاجة لجهود استكشاف كبيرة للعثور على الموارد غير المكتشفة بعد وتحويلها إلى احتياطيات قابلة للتعدين)1.

الشكل(4): حصة الطلب المتوقع لعام 2050 الذي يمكن تلبيته من خلال الاحتياطات وفقاً لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية سنة2016 (USGS)

المصدر: Mineral resources Governance in the 21st Century, page 115

يُظهر الرسم البياني النسبة المئوية لمختلف المعادن والمعادن التي يمكن تلبية الطلب المتوقع لها لعام 2050 من الاحتياطيات المقدرة في عام 2016. المعادن والمعادن المدرجة هي الألمنيوم، الكروم، النحاس، الذهب، الرصاص، المنغنيز، النيكل، الحديد، البوتاس، والزنك. كل منها مُمثل بشريط عمودي يشير إلى القيمة المئوية.يُشير الرسم البياني إلى أنه بالنسبة لبعض المواد مثل الحديد (91٪) والبوتاس (106٪)، يمكن تلبية جزء كبير من الطلب المتوقع لها بالاحتياطيات الحالية. بالمقابل، مواد أخرى مثل الكروم (19٪) والزنك (28٪) لديها نسب أقل بكثير تشير إلى أن جزءًا أصغر من الطلب المستقبلي لها يمكن أن يُرضى بالاحتياطيات

1Mineral Resource Governance in the 21st Century, OPC, 2020, page117

الحالية.هذه المعلومات مثيرة للاهتمام أو ذات صلة لأنها توفر نظرة ثاقبة حول استدامة وتوافر هذه الموارد الأساسية في المستقبل بناءً على تقديرات الاحتياطي الحالية.

ثانياً: النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي المستمر يعزز الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن والفلزات. تم تقدير الطلب على هذه المعادن والفلزات حتى عام 2050 على أساس الافتراضات الديموغرافية ونمو الطلب المستخدمة كخط أساس. وتمت محاكاة ذلك باستخدام أدنى متوسط معدلات النمو السنوية التي لوحظت خلال الفترات الثلاث1، يمثل المخطط الموالي سيناريو النمو للمعادن، والمعادن الأكثر طلبا واستخداما:

الشكل(3): سيناريو نمو الطلب للمعادن الأكثر استخدامًا المتوقع لسنة 2050

المصدر: Century, OPC, 2020, page114Mineral Resource Governance in the 21st

يُظهر المنحنى البياني المرفق توقعات نمو الطلب على المعادن والمواد الأولية الأكثر استخدامًا من عام 2010 إلى عام 2060. حيث:

1. المحور العمودي (Y-Axis) يمثل مضاعف الطلب، ويتراوح من 1 إلى 9.

1Mineral Resource Governance in the 21st Century, OPC, page118

2. المحور الأفقي :(X–Axis) يمثل السنوات، من 2010 إلى 2060.

وكل خط في الرسم البياني يمثل معدنًا أو مادة مختلفة، وهنا بعض النقاط البارزة:
الألمنيوم(Al) :لديه أعلى نمو متوقع، مع توقعات بأن يصل مضاعف الطلب إلى أكثر من 8 بحلول عام 2060.
الإسمنت: يأتي في المرتبة الثانية بعد الألمنيوم من حيث النمو.
الصلب والبوتاس وغيرها مثل النحاس (Cu) ، النيكل(Ni) ، الرصاص(Pb) ، الزنك(Zn) ، المنغنيز(Mn) ، الكروم(Cr) ، الحديد(Fe) ،صخر الفوسفات، لها خطوط تمثل نموًا متزايدًا أيضًا.
هذا الرسم البياني مهم لأنه يوفر رؤية حول كيفية توقع زيادة الطلب على هذه المواد الأساسية بمرور الوقت، والتي يمكن أن تكون لها تأثيرات كبيرة على الصناعات التي تعتمد على هذه الموارد، بالإضافة إلى الاعتبارات البيئية.
ثالثاً: اللوائح والسياسة: السياسات واللوائح يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الطلب والعرض، من خلال تحفيز أو تقييد الاستخراج والاستهلاك1.

رابعاً: الحكم والاستقرار السياسي: الاستقرار السياسي يُعتبر عاملًا مهمًا في جذب الاستثمارات وتسهيل الأنشطة الاستخراجية.2

خامساً: الجغرافيا السياسية: العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية يمكن أن تؤثر على توافر الموارد وشروط التجارة.

سادساً: العولمة: العولمة تسهل تدفق الموارد والتكنولوجيا عبر الحدود، مما يؤثر على الطلب والعرض العالميين3.

سابعاً: التعدين والمعادن والبحث والابتكار والتطور: الابتكارات التكنولوجية والبحث يمكن أن يحسنا كفاءة الاستخراج والاستهلاك، ويؤديا إلى اكتشاف موارد جديدة4.

1Mineral Resource Governance in the 21st Century, OPC, page118

2IBID, page119

3 IBID, page 120

4 IBID, page 121

ثامناً: التحول نحو الاقتصاد الدائري: الجهود المبذولة للانتقال إلى اقتصاد دائري، حيث يتم تعظيم إعادة الاستخدام والتدوير، يمكن أن تقلل الطلب على المواد الخام الجديدة1.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوعي الاستثمار والثروة المعدنية، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.وقدتم ترتيب الدراسات السابقة حسب الحداثة من الأقدم الى الأحدث، في فترة الخمس سنوات الأخيرة، حيث تم تقسيمها حسب متغيرات الدراسة الثروة المعدنية والاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: دراسات متعلقة بالاستثمار الأجنبي

سنتناول في هذا المطلب الدراسات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي.

أولاً: دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الجزائر (مقالة، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد1، المجلد3)، دراسة قياسية 1990 2017 لخالد بن مكرلوف، سنة 2019، حيث تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل القياسي وذلك بالاعتماد على تقنية العزوم المعممة GMM، وقد كانت اهم نتائج الدراسة مايلي:

1. سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين جودة المؤسساتية التي تلعب دورا في جذب هذه الاستثمارات.
2. أثبتت الدراسات القياسية مدى قصور وضعف مؤشرات المؤسساتية في الجزائر خاصة المساءلة الديمقراطية والنوعية البيروقراطية والمخاطر المصاحبة للاستثمار والاستقرار الحكومي، حيث أثرت هذه المتغيرات سلبا على النمو الاقتصادي.
3. يعتبر الانفتاح التجاري معيار أساسي لزيادة التدفقات الخارجية لذا على الجزائر تعزيز الإصلاحات التي تمكن من إنشاء قاعدة مؤسساتية جيدة للسيطرة على الفساد والانفتاح على بيئة التجارة الخارجية
4. يستدعي الأمر التسلل في تمثيل السياسات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية لتحسين المؤسسية قبل الانخراط في سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1 IBID, page 126

ثانياً: دراسة أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مقال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد3، المجلد11)، دراسة قياسية 2002- 2019، قبايلي الحاجة، سنة 2020، حيث تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الكمي القياسي وذلك باستخدام تقنية التكامل المتزامن، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

1. أن مؤشر الاستقرار السياسي والأمني في المدى القصير ليس له معنوية في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي. على عكس بعض المؤشرات الحرية الاقتصاديات (كحرية الاستثمار حرية التجارة مؤشر الإنفاق الحكومي) رغم تفاوتها نسبيا إلا أن لها أثر في تفسير تدفق الاستثمار على المدى القصير، ومنه هذه المؤشرات تساهم إيجابيا في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى القصير على الرغم من أن ترتيب الجزائر ضمن هذه المؤشرات لا يزال متأخرا.
2. تديُل الجزائر في معظم ترتيب المؤشرات الدولية فلا بد على الجهات المعنية وضع السياسة الأكثر انضباطا اضافة إلى العمل على تقليل الفساد والبيروقراطية وتطوير جهاز الرقمنة الخاص بطلب ترخيص الاستثمارات من أجل بيئة استثمارية أفضل.

ثالثا: دراسة أثر السياسة المالية على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 1993 2019(مقال، مجلة الاستراتيجية والتنمية)، لأديب بلعابد، سنة 2020، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى استخدام نموذج VAR، لقد تم التوصل من خلال الدراسة إلى ما يلي:

1. عدم تحقيق أهداف ما هو متداول من نظريات اقتصادية في مجال تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال السياسة المالية في الجزائر.
2. تضاعف حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الجزائر بسبب الاعتماد على أسعار النفط ومدى مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي.
3. كما ان السياسة الإنفاق العام تتميز بضعف الرشيد من خلال تركيزها على نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، ما أدى لارتفاع فواتير الاستهلاك والاستيراد على حساب الناتج المحلي الحقيقي، المساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهذه الخاصية ملازمة الاقتصاديات القائمة على الريع، لأن له علاقة بأهداف اجتماعية وسياسية أكثر منها اقتصادية.

رابعاً: دراسة تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990 2018(مقال، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد1، المجلد7)، لعبد العزيز برنه، وقد تم الاعتماد على المنهج

الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي كذلك على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، لقد تم التواصل من خلال الدراسة لما يلي:

1. هناك علاقة وطيدة بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك تأخير في المدى القصير والطويل لتغيرات سعر الفائدة على تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر، لأن هناك تأثير سلبي في المدى الطويل لسعر الفائدة الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر فزيادة سعر الفائدة يؤدي لانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أما في المدى القصير فإن تغير سعر الفائدة يؤدي الى تغير تدفقات الاستثمار الاجنبي عكسيا لتغير سعر الفائدة باعتبار سعر الفائدة تكلفة للمستثمر الأجنبي بالتالي كلما خفض سعر الفائدة الحقيقي دل على انخفاض التكاليف الإقراض ما يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر.
2. يبقى تأطير سعر الفائدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف سواء في المدى القصير والطويل وهذا رغم الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء عن طريق السياسة النقدية بمختلف قنواتها او السياسات الاقتصادية الأخرى إلا أن حجم التدفقات تنقضى الى جدا خاصه خارج مجال المحروقات وهذا يدل على أن السياسات المتبعة لحد الان لم تحدد الأهداف المسطرة.

خامسا: دراسة مدى نجاعة الضمانات القانونية لترقية الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري (مقال، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد1، المجلد10)، لمحمد جريفلي، سنة 2020، لقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها مايلي:

1. كرس المشرع الجزائري من خلال ضمانات قانونية (والتي من الطبيعي ان يطالب المستثمر الأجنبي بها تمكنه من الاطمئنان وتحقق له أكبر قدر من المنافع والأرباح في أحسن الظروف كما تسمح للدولة المضيفة بتحقيق مكاسب تمكنها من خلق الثروة تحقيق التنمية الاقتصادية) هذه الأخيرة قدمها المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي في القانون الحالي بالإضافة إلى المصادقة على عدة اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار.
2. من أهم الضمانات التي قررها المشرع الجزائري منها ما هو ذا طابع تشريعي كرسه المشرع الجزائري في القانون أهمها المساواة في المعاملة، الضمان الثبات التشريعي الذي من شأنه أن يوفر حماية للمستثمر الأجنبي وذات الطابع الإداري والمالي أهمها تحويل رؤوس الأموال بالعملة القابلة للتحويل مع التحفيزات التي أولاها المشرع لكسب الاستثمار ورغم كل ذلك من نصوص القانونية الثرية إلا أن

الأمر يبقى مرهون على مدى تطبيق النصوص القانونية في أرض الواقع بشكل سليم مما يشكل عائق في تحقيق أحسن مناخ يطمح إليه المستثمر خاصة في الوقت الذي تبحث فيه الجزائر على موارد مالية خارج المحروقات.

سادسا: دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية والأداء العلمي (مقال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد3، المجلد11)، دراسة تقييمية لمؤشرات دولية 2001 2018، لعبد الحكيم فلوح، سنة 2020، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة ما يلي:

1. عدم استقرار القوانين والتشريعات في مجال الاستثمار.
2. مؤشر المديونية الخارجية يعبر عن استقرار الحالة المالية للبلد.
3. يعتمد مناخ الاستثمار على خلق طلب كل فعال دون مراعاة عوامل الانفتاح تجاري للجزائر.
4. الأزمات الدولية عامل حاسم في السياسة الاقتصادية الدولية لارتباط الدخل بالريع البترولي.

سابعاً: دراسة الفساد وأثره على مناخ الاستثمار في الجزائر مع الإشارة لحالة الاستثمار الأجنبي المباشر (مقال، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد1، المجلد9)، لعاشوري حنين، سنة 2021، لقد تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التوصل لما يلي:

1. تزايد مخاطر الفساد في الجزائر نتيجة ضعف المؤسسات العامة في الدولة
2. غياب الشفافية في الإدارة العامة والمالية وغياب المساءلة وردع الفاسدين ما يجعل إصلاحات الدولة عديمة الفائدة للتخفيف من حدة الفساد
3. تأثر مناخ الاستثمار في الجزائر بأشكال الفساد ما افقده الجاذبية لمختلف أنواع الاستثمارات.

ثامناً: دراسة تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (مقال، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد1، المجلد12)، لبلال راحو، سنه 2021، لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم التوصل لما يلي:

1. اعتماد سنغافورة في استقطاب الاستثمار الأجنبي على أهم العوامل المتمثلة في الحرية الاقتصادية ،الحوافز الضريبية، حوافز تدريب وتطوير العامل البشري، وهي أهم المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
2. عرفت الاستثمارات الأجنبية نموا في المنطقة رغم بعض الانخفاضات التي واجهتها ما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في السياسات الاقتصادية والمالية التي تنتهجها سنغافورة عبر أربعة عقود متواصلة.

تاسعاً: دراسة محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي بالجزائر(مقال، مجلة الإبداع، العدد1، المجلد11)، لكمال قويدري، سنة 2021، لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل، كما تم التواصل من خلال الدراسة لما يلي:

1. لجذب الاستثمار الأجنبي يجب توفير المعلومات الخاصة بالاستثمار ومناخه، القضاء على الفساد كالرشوة والبيروقراطية ومحاربتها، إنجاز سوق مالية متطورة ومفتوحة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، استقرار المحيط التشريعي والسياسي
2. عدم السعي الى الاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العوائد والأرباح فلل اللجوء للمشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد و تنميها وتعود بالفائدة على المستثمر الأجنبي والمواطن الجزائري.
3. عدم السماح لأكثر من مستثمر بالاستثمار في مشروع واحد من أجل عدم الجدوى في خلق المنافسة من هذا الشكل التي قد تنجر عنها مشاكل ترهق كاهل الاقتصاد الجزائري وتعجزه.

المطلب الثاني: دراسات متعلقة بالثروة المعدنية

يتناول هذا المطلب دراسات مرتبطة بالثروة المعدنية:

أولاً: دراسة الثروة المعدنية في منطقة مكة المكرمة(مقال، مجلة كلية الآداب، العدد98، المجلد 69، جامعة الاسكندرية كلية الآداب)، لشريفة بنت معيض آل دليم القحطاني، سنة 1440هـ 2018م، تم الاعتماد على المنهج الاصولي موضوعي اقليمي وظيفي مع الاستعانة بعدة اساليب كمية ومعالجات إحصائية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

1. حرص واهتمام الدولة في استغلال الثروات الطبيعية المحلية وتحويلها لصناعة وطنية لتعزيز وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي والمشترك، ما يعكس لنا الازدهار الصادر من المعادن وما يجعل المنطقة بيئة استثمارية تساعد على تطوير صناعة الناشئة والصديقة للبيئة كما يتيح توجه الدولة نحو التلميع الاقتصادي.
2. تتمتع منطقة مكة المكرمة بصفات فريدة وحصرية ومنطقة غنية بالثروة المعدنية بالإضافة لكونها منطقة ذات تنوع صناعي مما يتيح أمامها الاستثمار في مجال التعدين واستغلال الثروة المعدنية الكامنة وتصنيعها محليا وتنمية القوى البشرية التي تعد من أهم عناصر العملية التنموية.

ثانياً: دراسة إمكانية استغلال الثروة المعدنية للجزائر في ضوء التكامل الاقتصادي العربي (رسالة نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية)، دراسة حالة دول اتحاد المغرب العربي 2009

2018، لمحضي يمينة، سنة 2019 2020، اعتمادا على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، لقد تم التواصل من خلال الدراسة لما يلي:

1. يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة لها دور فعال ومهم في زيادة نمو الاقتصادي وذلك بأحداث التكامل بين الدول في هذا المجال لتحقيق التكامل الاقتصادي.
2. من بين منافع التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد المغربي العربي زياده التجارة البينية وتوزيع المنافع الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيه.
3. نجحت الدول الأعضاء الاتحاد المغرب العربي في تحسين نوعية الانتاج للثروات الطبيعية والموارد المعدنية.
4. رغم الامكانيات التي تتوفر عليها دول المنطقة المغرب العربي إلا أن التكامل الاقتصادي فيما بين دول الأعضاء غير فعال ما يستوجب عليها مجموعة من المتطلبات للتغلب على العقبات التي تعيق مساره
5. ان اعتماد الجزائر في صادراتها بالنسبة كبيرة على القطاع البترول والغاز سبب رئيسي في عدم قدرته على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
6. الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي والشروع في تأسيس مناطق حرة للتجارة والاستثمار لان ذلك يعتبر اهم درجه تكاملية السلعة مع ظروف الدول المغاربية
7. على الجزائر العمل على النهوض باقتصادها من خلال استغلال حمله الفرص والإمكانيات التي يفتحها اتحاد المغرب العربي كونها أحد أهم التكتلات الاقتصادية المؤهلة والقابلة للنجاح وهذا من اجل دفع عجلة التنمية الى القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات
8. ضرورة التخلص النهائي للاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات.

ثالثاً: دراسة استغلال الثروة المعدنية بالجزائر بين الامكانيات المتاحة والتحديات المطروحة (مقال، المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدام، عدد1، مجلد7)، يلولي طارق، سنه 2023، حيث تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التحليلي وذلك باستخدام أداتين في البحث باستيل PASTELو سوات SWOT، لقد تم التوصل من خلال الدراسة لما يلي:

1. تحقق المعادن الأساسية من أجل التنوع في المجال الاقتصادي فرصا متعددة للجزائر الغنية بمواردها، نظرا لثرواتها المتنوعة من الموارد المعدنية والاحتمال الكبير لاعتماد تحويل المعادن الخام

المستخرجة كقيمة إضافية للاقتصاد الوطني فإنه يتعين على هذا البلد التغلب على التحديات في سبيل تحقيق هذه المنافع

2. من أهم التحديات التي تواجهه؛ كبر حجم البلاد وصعوبة المسح الاستكشافي الثروات الباطنية التي تزخر بها البلاد، وأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير معروف لدى المستثمرين الأجانب.

رابعاً: دراسة تصورات مستقبلية للصراع على الثروات المعدنية باستخدام منطق لعبة الكراسي الموسيقية (مقال، المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدام، عدد1، مجلد7)، للدكتورة شوتري آمال، سنة 2023، لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما تم الاعتماد في التحليل على لعبة الكراسي، لقد تم التوصل من خلال الدراسة لما يلي:

1. زيادة الطلب على الثروة المعدنية بالنظر لحجم العرض الموجود مع تغيير نوعية الطلب وبروز أهمية أكبر لمعادن جديدة كالأتربة النادرة.
2. تقود الصين وأمريكا الصراع على الثروات المعدنية مع دخول أطراف جديدة على الخط الهند وروسيا.
3. يجب على العالم العربي تشكيل تكتل عربي حقيقي لتأسيس منظمة الدول العربية المنتجة والمصدرة الثروات المعدنية من أجل التموقع الجيد في هذا الصراع.
4. أيضا تأسيس المركز العربي للبحوث والمسوح والاستكشافات الجديدة للثروة المعدنية، وذلك بالاستعانة بخبرة الجامعات ومراكز البحث ذات الصلة، وأخيرا الدخول في شراكات متنوعة مع دول لها خبرة واسعة في هذا المجال ومن منطق رابح رابح.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقةومقارنتها مع موضوع الدراسة

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك دراسات ركزت على الاستثمار الأجنبي وعوامل جذبه وعوامل طرده، محفزاته ومعوقاته وآثاره في الجزائر. هناك دراسات ركزت على الثروة المعدنية، حيث منها ما يحصي الثروات المعدنية كدراسة الثروة المعدنية في مكة المكرمة، وهناك ما يركز على إمكانية استغلال الثروة المعدنية في الجزائر لكن على ضوء التكامل الاقتصادي العربي، إضافة دراسات ركزت على استغلال الثروة المعدنية بين الإمكانيات المتاحة والتحديات المطروحة، وهناك من ركز على التصورات المستقبلية للصراع على الثروات المعدنية.

بينما ركزت دراستنا على الاستثمار في الثروة المعدنية بالجزائر، هناك نقاط تقاطع مع هذه الدراسات خاصة في الجانب النظري مثل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، كذلك الثروة المعدنية في الجزائر، لكن تختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المنهجية حيث اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تحليل سووت، كما تم التركيز على الثروة المعدنية والاستثمار الأجنبي في الجزائر، في الفترة الزمنية الأخيرة 2018 2023، حيث نهدف من خلال دراستنا بيان نقاط قوة ونقاط ضعف الجزائر في الاستثمار في الثروة المعدنية، والإمكانيات والفرص المتاحة للجزائر للاستثمار في الثروة المعدنية،كذلكتبيان أهمية الاستثمار في الثروة المعدنية في الوقت الراهن، والطريقة المثلى للتموقع في هذا المجال.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المفهوم والأهمية والاشكال والآثار وتناولنا الإطار النظري للثروات المعدنية، التي تعد من أهم الثروات الطبيعية التي تمتلكها البلدان، حيث تدخل في العديد من الصناعات المختلفة. وتتنوع الموارد المعدنية من معادن فلزية مثل الحديد والنحاس والألومنيوم، حيث تتميز هذه الأخيرة بأنها موصل جيد للكهرباء والحرارة وعادة ما تكون صلبة باستثناء الزئبق، إلى معادن لافلزية مثل الفوسفات والبوتاس والملح والكبريت والرمل والحجر الجيري والتي تتميز هي الأخرى بهشاشتها وقابليتها للطرق مع اختلاف حالتها المادية(صلبة، سائلة أو غازية) وضعف ناقليتها، فالفرق بينهما يكمن في الحالة الفيزيائية والكيميائية لكليهما. كما تم التطرق إلى أهم استخداماتها وأهميتها في مختلف عمليات التصنيع وغيرها، كما تم التطرق لأهم العوامل المؤثرة على طلبها وعرضها، وآفاق الطلب المستقبلي عليها والذي يتميز بتسارعه وتزايده نظراً لأهميتها في عصر التكنولوجيا. إضافة إلى المخاطر البيئية التي قد تنجر على عمليات التعدين إذا لم تتم إدارة العمليات والنفايات بشكل سليم. وختمنا الفصل باستعراض أهم الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

المبحث الأول: ماهية تحليل سوات swot

يعد تحليل swot من أهم الادوات التي تعتمد عليها المؤسسة أو الدولة في التحليل، حيث تتضح صورة المؤسسة او الدولة ووضعها الاقتصادي باختلاف مجال نشاطها من خلال التعرف على نقاط القوة التي تمتلكها ونقاط الضعف التي قد تعيق مسارها، وأيضا الاستفادة من الفرص المتاحة واقتناصها والتهديدات التي تواجهنا. وسنتطرق في مطالب هذا المبحث الى تعاريف تحليل سوات.

المطلب الأول: تعريف تحليل سوات swotوأهميته

أولاً: تعريف تحليل سوات

يعرف تحليل swot بأنه أداة تخطيط للنجاح في التعامل مع بيئة متغيرة، ويمكن استخدامه لتحديد المواقف المناسبة أو غير المناسبة من خلال نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات الخارجية المستقبلية1. ويعرف بأنه أحد الأدوات الاستراتيجية لتحليل كل من البيئات الداخلية والخارجية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف (البيئة الداخلية) والفرص والتحديات (البيئة الخارجية)2. ويعرف أيضا على أنه أداة منظمة لعملية التخطيط تستخدملتقييم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي ينطوي عليها أيمشروع. يمكن إجراء تحليل swot لعمل المؤسسة أو البلد ككل أو مكان النشاط الاستراتيجي، أو المنظمة ، لأنه ينطوي على تحديد أهداف المشروع وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المواتية وغير المواتية لتحقيق هذهالأهداف3.

ثانيا: أهمية تحليل swot

تتمثل أهمية تحليل سوات فيما يلي:4

1- ازهار سمين وهاب، مي ثامر رجب_تحليل التوزيع الجغرافي الصناعة الزيوت النباتية في قضائي كلار وخانقين_مجلة ديالي للبحوث الانسانية، العددالثاني.والتسعون،2022،العراق،،ص97.

2سامي محمد احمد السيد، التحليل بأسلوب swotوالخيارات الاستراتيجية لإدارة الازمات: دراسة مفاهيمية نضرية–مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد الثاني، العديد السابع، ص664.

3خلوفي سفيان، شريط كمال_استراتيجيةمنضمة الاعمال من خلال التحليل الرباعي–دراسة حالة شركة المراعي– مجلة جديد الاقتصاد، 2019، ص14.

4هناء عبد القادر فايد، محمد فراج، البدائل الاستراتيجية المقترحة لتنمية المنتج السياحي لمحافضة الإسماعيلية باستخدام نموذج التحليل الرباعي swot، مجلة كلية السياحة والفنادق، العدد(2/1)، جامعة الفيوم، ص254.

1. يساهم تحليل سوات في تحديد نقاط القوة المتاحة التي يمكن تفعيلها لمواجهة العقبات، واستغلال الفرص، وتقليل أو السيطرة على جوانب الضعف ومواجهة التهديدات المحتملة.

2. يساعد تحليل swot المنظمة او الدولة على تنظيم ومراجعة المعلومات وللانتقال أفضل للنظم.

3. يساعد تحليل swot المنظمة أو الدولة على بلوغ أفضل تخطيط لتحقيق أهدافها.

4. يوفر تحليل swot نظرة ثاقبة للحواجز التي قد تكون موجودة في عمليات التغيير والكشف عن الإمكانيات والقيود من أجل التغيير

5. يساهم تحليل swotفي توليد معلومات مفيدة لكل فئة(نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات)لإجراء تحليل مفيد والعثور على ميزتها التنافسية.

6. يساعد تحليل swotعلى معرفة جميع عناصر القوة التي من الممكن استخدامها للتعامل مع التهديدات والعقبات، كما يوفر الوسائل المناسبة الاستفادة من الفرص المتاحة، ويقلل من السيطرة الناتجة عن عناصر الضعف المؤثرة في كفاءة عمل المؤسسة أو الدولة

7. يحرص تحليل swotعلى تجاوز للحواجز والمعيقات المؤثرة في عمليات التغيير، وتوضيح طبيعة القيود التي تمنع من الاستمرار في التغيير.

1. يوفر تحليل swotإمكانية الحصول على حلول جديدة وحقيقية للمشكلات، و صناعة القرارات التي تتميز بالفعالية، وتعزيز دور تبادل الافكار و التواصل بين الافراد.1

المطلب الثاني: عناصر البيئة الداخلية لتحليل سوات swot

يقصد بتحليل البيئة الداخلية هي العناصر التي يمكن التحكم فيها داخليا، وهي عبارة عن أدوات تتحكم فيها الدولة وترتبط بقراراتها سواء كانت عناصر قوة أو ضعف2.هي مجموعة العوامل والمكونات والمتغيرات

1- وائل إدريس، طاهر الغالبي، الادارة الاستراتيجية-المفاهيم....العمليات، الطبعة الاولى، دار وائل النسر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014،ص18.

2عبد الرزاق لعريوي، كريم قاسم-النموذج الاستراتيجي للتجارة الالكترونية في الجزائر: تحليل وفق نموذج "سوات"-مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد3، 2021،ص482.

المادية والمعرفية والتنظيمية ذات الصلة الوثيقة بحدود المؤسسة او الدولة الداخلية. وتمثل المستوى البيئي التنظيمي الداخلي المرتبط بشكل محدود ودقيق بالتطبيقات الادارية والتنظيمية لمنظمة الاعمال1

أولاً: نقاط القوة

وتعرف بأنها الاشياء الملموسة وغير الملموسة التي تملكها المنظمة أو الدولة، وتكون قادرة على استخدامها بشكل ايجابي لإنجاز أهدافها وبما يجعلها متفوقة على المنافسين.2 وكذلك تعرف بأنها صفات أو مؤهلات متميزة تمتلكها المنظمة أو الدولة مقارنة بالمنظمات أو الدول الأخرى، وبصفة خاصة المنافسين منهم والتي تحقق لها ميزة عالية، وامتلاك إنتاجا أحسن وإسما بارزا وسمعة قوية، تكنولوجية مثالية، ثم تقديم أفضل الخدمات للمستهلك3.

ثانيا: نقاط الضعف:

نقاط الضعف هي العوامل التي تؤدي الى عدم القدرة على الاستفادة من الفرصة، أو أنها عرضة للتهديد4. تعرف أيضا بأنها عبارة عن بعض الجوانب التي تكون سلبية أو ليست متميزة داخل المؤسسة أو الدولة، أيضا هي جوانب تمنع المؤسسة من الوصول او تحقيق الميزة التنافسية ويجب أن تحدد هذه النقاط ليس فقط من العاملين داخل المؤسسة أو الدولة، ولكن أيضا ضرورة إشراك الأطراف الخارجية المستفيدة من خدمات

1الشريف بقة، فايزة محلب–تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الاستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايتي برج بوعريريج وسطيف–المجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية،عدد2، 2015، ص139.

2هالة يحياوي–التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية للمؤسسة– مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد01، 2021، ص100.

3بطاهر بخته، مخفي أمين– دور تحليل سوات في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات، دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم– مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 13، 2017، ص220.

4نجدة شهرزاد– استخدام بطاقة الأداء المتوازن و تحليل سوات في تطوير التخطيط الاستراتيجي: دراسة حالة قطاع الهاتف النقال بالجزائر– مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد3، 2019/2018 ، ص53.

هذه المؤسسة او الدولة1. وتعرف أيضا نقاط الضعف بالنقص في الامكانيات والقدرات التي لا تمكن المنظمة أو الدولة من بلوغ ما تسعى إلى تحقيقه قياسا بالمنافسين، وما ينعكس على مستوى الأداء المتحقق فيها2

المطلب الثالث: عناصر البيئة الخارجية لتحليل سوات

يقصد بتحليل البيئة الخارجية بأنها مجموعة من القوى والعوامل الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المؤسسة أو الدولة وقراراتها3.

أولاً: الفرص:

الفرص هي عبارة عن الخدمات التي يقدمها المجتمع الخارجي، والتي يمكن من خلالها المؤسسة او الدولة في تطوير وتعزيز جوانب القوة بها وصولا الى الأهداف التي تسعى إليها4. وتعرف أيضا بأنها موارد أو مهارة أو ميزة تعطي المؤسسة أو الدولة تفوقا لتحقيق أهدافها، وعملية تحليل الفرص تتطلب من المؤسسة أو الدولة تحديد الفرص المتاحة ومن ثم تقويم هذه الفرص وصولا إلى اختيار أفضلها بما يتفق مع أهداف المؤسسة أو الدولة وإمكاناتها5 فهي تعتبر عوامل خارجية تصب في مصلحة الشركة أو الدولة أو المنظمة.

ثانيا: التهديدات

التهديدات هي عبارة عن المعوقات الموجودة بالمجتمع الخارجي، وتمثل تهديدا لوضع المؤسسة أو الدولة في تحقيق أهدافها6، فهي تعتبر بمثابة الظروف غير المواتية، أو عوائق أمام حاضر ومستقبل المؤسسة

1محمود السيد عباس، عفيفة فتحي رفله لوس–swot analysisفي التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والتطبيق– المجلة العلمية لكلية التربية– العدد الثاني عشر، 2023، ص119.

2هايلة يحياوي، مرجع سابق ،ص100.

– 3 ممدوح عبد العزيز الرفاعي واخرون–الجودة البيئية ودورها في رفع أداء القطاع التعليمي ما قبل الجامعي–مجلة العلوم البيئية–المجلد 37، الجزء 2، 2017، ص379.

4–محمد السيد عباس، عفيفة فتحي رفله لوس، مرجع سابق، ص 119.

5أمال بن سترة، نوال شيشة–استخدام مصفوفة التحليل الرباعي سوات (نقاط القوة –الضعف/الفرص–التهديدات)في الشركات متعددة الجنسيات (دراسة حالة شركة ماكدونالد)–مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 05، العدد02، 2021 ،ص108.

6محمود السيد عباس، عفيفة فتحي رفله لوس، مرجع سبق ذكره، ص119.

أو الدولة أو المنظمة. هي تلك العناصر التي تؤثر سلبا على المؤسسة أو الدولة بعينها أكثر من غيرها من المؤسسات أو الدول المنافسة.

المبحث الثاني: تطبيق تحليل swot على الاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية بالجزائر

تعد الجزائر واحدة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة الثروة المعدنية. لكن على الرغم من ذلك، لا تزال تواجه تحديات في جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي. من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (سوات)، يمكننا فهم البيئة الاستثمارية بشكل أفضل وتحديد الاستراتيجيات الملائمة لتعزيز الاستثمار الأجنبي في قطاع الثروة المعدنية والتعدين بالجزائر.

يسلط تحليل سوات الضوء على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على جاذبية الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي. من خلال تقييم هذه العوامل، يمكن للجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز نقاط القوة وتقليل أوجه الضعف، واغتنام الفرص واحتواء التهديدات

المطلب الأول: البيئة الداخلية للجزائر للاستثمار الأجنبي في ثروتها المعدنية

تتكون البيئة الداخلية للاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية بالجزائر حسب تحليل swotمن عاملين أساسين هما، نقاط القوة ونقاط الضعف، وهي العناصر الداخلية التي يمكن للجزائر التحكم بها. وسنتطرق إليها في المطلبين التاليين.

أولاً: نقاط قوة الجزائر للاستثمار الأجنبي في ثروتها المعدنية

تتعدد نقاط قوة الجزائر للاستثمار الأجنبي في ثروتها المعدنية، وهي نقاط يجب على الجزائر استغلالها من أجل استغلال أمثل لثرواتها المعدنية والاستفادة من خيراتها لتحقيق تنمية اقتصادية وللنهوض باقتصاد البلاد، ونوجزها فيما يلي:

1 ـ تقييم ايجابي لمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات:

1-1 مؤشرPRS لمخاطر الدول: حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية :بالنسبة لمؤشر PRS لمخاطر الدول لسنة 2022، والذي يتركب من مؤشر المخاطر السياسية، مؤشر المخاطر المالية ومؤشر

المخاطر الاقتصادية، فقد حققت الجزائر الترتيب 8 من 18 دولة عربية، وقد **حققت تغيراً إيجابيا** ب 45 درجة مقارنة بالسنة الفارطة1.

الجدول(3): ترتيب الجزائر العربي والعالمي في مؤشر PRS لمخاطر الدول سنة 2022

المصدر: Guarantee 13The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment& Export Credit Corporation, 2023, page

تحقيق الجزائر لهذا الترتيب يعود إلى تحسن الاقتصاد والجهود في مكافحة الفساد والتقدم في مؤشرات التنمية الاجتماعية. (التحسن في الاقتصاد الجزائري، التقدم في مكافحة الفساد، التهديدات البيئية والتغير المناخي.)

1. **مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالمعاملات التجارية لسنة 2022**، المكونة من تصنيف كريدينو لمخاطر التصدير إلى دولة بمركباته، وتصنيفات أخرى للمخاطر التجارية بمركباته كذلك، فقد احتلت الجزائر حسب الجدول رقم 6 المرتبة 7 من بين 21 دولة، بتحقيق تغير بنسبة 11 مقارنة بالسنة التي قبلها2

الجدول(4): الترتيب العالمي والعربي للجزائر في مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالمعاملات التجارية لسنة 2022

1**The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2023, page13**

2 OPCIT, page 15.

المصدر: **The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2023, page15**

الجدول يعرض "الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالمعاملات التجارية لعام 2022". يتضمن الجدول مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالمخاطر الاقتصادية والسياسية والتجارية. التغيير من عام 2021، يشير إلى التغير في تصنيف الدولة مقارنةً بالعام الماضي. بالنظر إلى الجدول، يمكن أن يكون سبب تصنيف الجزائر في هذه المرتبة مرتبطًا بتلك المؤشرات التي تضمنها. ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذا التصنيف يعتمد على العديد من العوامل، وليس فقط على مؤشر واحد.

2. **أهم مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار والأعمال لسنة 2022:** إضافة إلى هذا احتلت الجزائر المرتبة 9 من بين 21 دولة عربية، كما حققت ارتفاعا ايجابيا في التغير مقارنة بسنة2021 ب 11 تغير حسب الجدول رقم 17.

الجدول(5): ترتيب الجزائر العالمي والعربي في أهم مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار والأعمال لسنة 2022

1 IBID, page 17.

الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات المخاطرالمتعلقة بالاستثمار والأعمال لعام 2022

Global Rank of Arab Countries in Most Important Indicators of Risks Related to Investment and Business Environment 2022

الترتيب العربي	الدولة	تصنيف كريديندو لمخاطر الاستثمار المباشر في الدولة Credendo Rating of Risks of Direct Investment in the Country				تقييم كوفاس لمخاطر الاستثمار المباشر في الدولة Coface Assessment of Risks of Direct Investment in the Country		المتوسط العام للترتيب Average Rank 2021	المتوسط العام للترتيب Average Rank 2022	التغير Change
		مخاطر مناخ الأعمال Business Environment Risks	مخاطر العنف السياسي Political Violence Risks	مخاطر مصادرة الملكية والإجراءات الحكومية Risks of Expropriation and Government Action	مخاطر عدم تحويل العملة وتقييد التحويل Risks of Currency Inconvertibility and Transfer Restriction	تقييم مخاطر الدولة Country Risk Assessment	تقييم مخاطر مناخ الأعمال Business Climate Risk Assessment			
9	الجزائر	65	188	125	93	73	98	118	107	▲11

المصدر: Guarantee 17The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Corporation, 2023, page

يُظهر الجدول "الترتيب العالمي للدول العربية في أهم مؤشرات المخاطر المتعلقة بالاستثمار والأعمال لعام 2022". يتضمن الجدول مؤشرات متعددة تتعلق بالاستثمار والبيئة التجارية، مثل مخاطر الاستثمار المباشر، ومخاطر تحويل العملة، ومخاطر العنف والاستقرار السياسي، ومخاطر البيئة التجارية. الجزائر تحتل المرتبة التاسعة في هذا المؤشر. وتقع في الفئة التي تتراوح نسبة نموها بين 3 و6 بالمئة، مثل الصين وكندا وأستراليا وتركيا. يمكن أن يكون الاقتصاد الجزائري مستدامًا نظرًا لنموه الإيجابي، ولكنه يواجه تحديات مثل تقلبات أسعار المحروقات وتباطؤ القطاعات غير النفطية. ويجب أن تستمر الجهود في تحسين مناخ الاستثمار وتنويع الاقتصاد لتحقيق نمو مستدام.

3. **مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2022** احتلت الجزائر المركز الأول عربياً حسب الجول رقم 8، محققة تغير بدرجتين مقارنة بسنة 12021.

الجدول(6): ترتيب الجزائر العامي والعربي في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2022

الترتيب العالمي للدول العربية
في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2022

The Global Ranking of Arab Countries in the SDGs Index for 2022

الترتيب العربي 2022	الدولة	الترتيب العالمي Global Rank 2021	الترتيب العالمي Global Rank 2022	التغير Change		Country	Arab Ranking 2022
1	الجزائر	66	64	▲	2	Algeria	1

1 OPCIT, page 42 .

المصدر: Guarantee 42The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Corporation, 2023, page

يُظهر الجدول "الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2022".

يتضمن الجدول مؤشرات متعددة تتعلق بالاستثمار والبيئة التجارية، مثل مخاطر الاستثمار المباشر، ومخاطر تحويل العملة، ومخاطر العنف والاستقرار السياسي، ومخاطر البيئة التجارية. الجزائر تحتل المرتبة الأولى في هذا الجدول بين الدول العربية وتظهر تحسنًا من المرتبة 66 في عام 2021 إلى المرتبة 62 في عام 2022. يمكن أن يكون الاقتصاد الجزائري مستدامًا نظرًا لنموه الإيجابي، ولكنه يواجه تحديات مثل تقلبات أسعار المحروقات وتباطؤ القطاعات غير النفطية، كما أنه يعاني من موجات تضخم يجب أن تستمر الجهود في تحسين مناخ الاستثمار وتنويع الاقتصاد لتحقيق نمو مستدام.

2- الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لاستقطاب الاستثمار الاجنبي:

على مدى السنوات الأخيرة، اتخذت الجزائر عدة إجراءات لتعزيز استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذه بعض الإصلاحات والتدابير التي تم اتخاذها:

2 .1 **قانون الاستثمار الجديد:** حيث أصدرت الجزائر قانونًا جديدًا للإستثمار (22-18) يهدف إلى تسهيل وتشجيع الاستثمار الأجنبي1،يُعد هذا القانون خطوة مهمة نحو تحسين مناخ الاستثمار في البلاد.كما يسعى لتحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، إضافة إلى الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. وقد تم نشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 31 جوان 2022، وتم إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة به في 18 سبتمبر 22022. حيث يرمي القانون لتشجيع الاستثمار إلى تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية، وضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة. كما يُطمح من خلاله إلى تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية، وإعطاء

1 الجزائر هل تتدفق الاستثمارات الأجنبية بعد اعتماد القانون النقدي والمصرفي الجديد، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/4/10/، 2024/03/22، 13:42

2صدور القانون المتعلق بالاستثمار في الجريدة الرسمية، https://www.industrie.gov.dz/publication-textes-dapplication-loi-investissement-joradp/. 2024/04/29 22:10

الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.1علاوة على ذلك يتضمن هذا القانون مبادئ مثل حرية الاستثمار، الشفافية، والمساواة في التعامل مع الاستثمارات، ويوفر ضمانات لتحويل رؤوس الأموال الأجنبية وعدم التسخير الإداري أو نزع ملكية المشاريع المنجزة إلا وفقا للقانون.2

2 ـ 2التبسيط الإداري: تم تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب، مما يجعل من الأسهل الاستثمار في الجزائر 3.

2 ـ 3تحسين البنية التحتية: تم العمل على تطوير البنية التحتية لدعم الاستثمارات الأجنبية، مثل تحسين الطرق والموانئ والمطارات4.مثل: **خط السكة الحديدية بشار– تندوف** الذي يعتبر مشروعا واعدا لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.بعد انعقاد مجلس الوزراء تمت الموافقة على صفقة إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين تندوف وبشار، مع الانطلاق "بشكل فوري" في الأشغال من قبل الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (أنسريف)، وشركتي (كوسيدار) و(سي أر سي سي) الصينية، مع التأكيد على ضرورة سرعة انجاز المشروع لأنه من شأن هذا المشروع كذلك تسريع وتيرة التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية بجنوب غرب البلاد وتعزيز شبكة السكة الحديدية، وسيضمن هذا المشروع المهيكل والممتد على مسافة 950 كيلومتراً، بالإضافة إلى نقل خام الحديد انطلاقا من منجم غار جبيلات (تندوف)، خدمات نقل المسافرين والبضائع، علماً أنّه سيُنجز على مسار سكة حديدية مزدوجة من خلال قطارات بسرعة 160 كيلومتراً في الساعة بطاقتي مختلطتين (كهرباء وديزل) فهو بمثابة ضمان لحركية مرورية يومية للمسافرين ونقل البضائع بين جنوب غرب البلاد ومختلف مناطق الوطن وذلك ضمن شبكة السكك الحديدية الوطنية. كما أنه سيتم إنجاز

1صدور القانون المتعلق بالاستثمار في الجريدة الرسمية–https://www.industrie.gov.dz/la–loi–relative–a–linvestissement . /publiee–au–journal–officiel،

2صدور القانون المتعلق بالاستثمار في الجريدة الرسمية، –https://www.aps.dz/ar/economie/129954–2022–08–01–12 49–47، ،2024/05/24، 14:39

3– رفيقة حروش، نحو استراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية،2013، مجلد 13، العدد2، ص 105.

4– يزيد تقرارت، أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال ولأعمال، مجلد3، العدد1، 2018، ص107.

محطات للمسافرين بعدة مناطق على غرار "حمادة غير" و "أم لعسل" و"تندوف" لنقل المسافرين والبضائع، مما سيساهم في ربط تلك المناطق عبر خط السكة الحديدية وإعطاء ديناميكية جديدة للتبادلات التجارية والنشاط الاقتصادي وحركية مستمرة بين أقصى الجنوب الغربي للبلاد وباقي مناطق الوطن1. كما هو موضح في الصورة الموالية:

الشكل(2): خط السكة الحديدية بشار تندوف

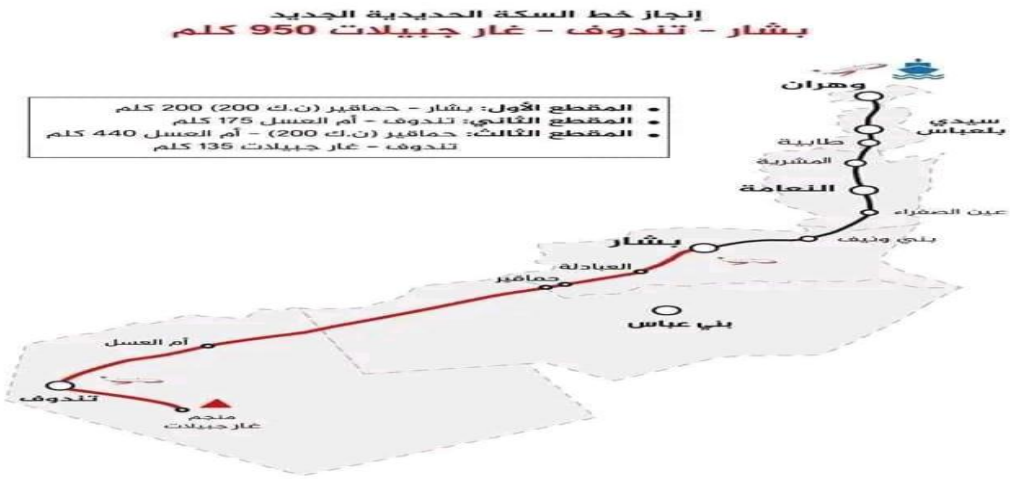

المصدر: الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية الصفحة الرسمية على فيسبوك

2 ـ 4 الحوافز الضريبية: ويندرج ضمن قانون الاستثمار الجديد والإجراءات التشريعية التشجيعية، أو قانون الاستثمار رقم 18-22 لسنة 2022 الذي ينظم الاستثمار وحقوق المستثمرين وخطط تحفيز الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. الإجراءات التشريعية لتشجيع الاستثمار والأنشطة الإنتاجية وفقا للقانون المالي لعام 2022، من خلال : تخفيض الضرائب على أرباح الشركات من 19 إلى 10 لشركات معدات الإنتاج، إضافة إلى إعفاء الأفراد من الضرائب على إجمالي الدخل المطبق خلال سنة النشاط لحيازة الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المالية، كما نصَّ على تخفيض الضرائب على الأنشطة المهنية من خلال إعفاء منتجي السلع والمهن غير التجارية من هذه الضريبة أو تخفيضها من 2 إلى 5 للأنشطة الأخرى

1- خط السكة الحديدية بشار- تندوف مشروع واعد لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، https://news.radioalgerie.dz/ar/node ، 2024/05/12، 22:16

باستثناء نقل خطوط أنابيب الوقود. كما أنه بمثابة دعم للأنشطة السياحية التي تأثرت بجائحة كوفيد-19 بإبقاء ضريبة القيمة المضافة عند 9 حتى عام 12024.

2 ـ 5 تعزيز القطاع المالي والمصرفي: تم تحسين النظام المصرفي والمالي لتوفير بيئة ملائمة للمستثمرين، حيث تم اعتماد قانون نقدي ومصرفي جديد بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل حركة رؤوس الأموال، كما أنه قد تم تحديث النظام الصرفي، حيث تضمن القانون الجديد إجراءات لعصرنة النظام المصرفي ومواكبة التطورات التكنولوجية. هذه الإجراءات جاءت ضمن خطة شاملة لتنويع الاقتصاد الوطني، والتخلص من التبعية المفرطة للغاز والنفط وتشمل اصلاحات مالية وانعاش اقتصادي شامل.2

2 ـ 6:التركيز على الإصلاح السياسي والحكم الراشد: تم العمل على تحسين الحوكمة المالية والإدارية لجعل البيئة أكثر جاذبية للاستثمار3، تشمل هذه الاصلاحات تحسين عمليات توصيل الكهرباء، وتعزيز البنية التحتية للائتمان (مكاتب الائتمان، قوانين منظمة لعمليات الاقراض كقانون حماية المقترضين والدائنين، ضمانات الائتمان، البنوك وشركات التمويل...)4.

2 ـ :7 تنمية الموارد البشرية ودعم المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم التركيز على تطوير المهارات وتأهيل القوى العاملة، ودعم المؤسسات لتكون بمثابة قاطرة التحول الاقتصادي في الجزائر مستقبلاً، لتلبية احتياجات الاستثمارات الأجنبية5.

1The Investment Climate in The Arab Countries, OPC, page81

2الجزائر هل تتدفق الاستثمارات الأجنبية بعد اعتماد القانون النقدي والمصرفي الجديد ،
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/4/10/، 2024/03/22، 13:42

3مرجع نفسه

4 اصلاح مناخ الاستثمار لمساعدة الشركات الجزائرية على الازدهار، صفحة البنك الدولي مباشر،
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/reforming-investment-climate-help-algerian-businesses-thrive ،
2024/06/07، 15:43.

5- **جمعي محمد،** أفاق الإستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الإستثمار الجديد، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 1، مجلد12، 2024، ص241

3 ـ المخزون أو الرصيد الوارد للاستثمار الاجنبي المباشر FDI inward stock

هو قيمة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي في نهاية العام، ويقيس هذا المؤشر المستوى الإجمالي للاستثمار المباشر الوارد من المستثمرين الأجانب إلى الاقتصاد المحلي. يعتبر رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد مؤشراً رئيسياً على مدى نجاح البلد في جذب رؤوس الأموال الخارجية، وترسيخ علاقات اقتصادية وطيدة مع الشركاء التجاريين على المدى البعيد. من خلال الجدول رقم 9 نلاحظ ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 34 مليار دولار سنة 2022 مقارنة بالسنوات الفائتة. لكن في هذه السنة انخفضت التدفقات الواردة إلى الجزائر، *ومن وجهة نظرنا*، قد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى عوامل متعددة قد تتعلق بالاستثمارات المحلية أو العوائد أو التحويلات وتقلبات أسعار الصرف، أو بسبب الحرب الروسية الأوكراني التي ارتفعت من خلالها أسعار النفط والغاز.

الجدول(7): مخزون الاستثمار الأجنبي الوارد (مليون دولار)

السنة	المخزون الداخل
2022	34066
2021	33977
2010	19545
2000	3379

المصدر: world investment report 2023 UNCTAD page200

الارتفاع في مخزون الاستثمار الأجنبي الوارد في عام 2022، إلى 34066 مليون دولار.، يُعزى هذا الارتفاع إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. بسبب التحسن في مناخ الاستثمار ، الإصلاحات الاقتصادية والتشجيع على الاستثمار ساهمت في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. مع زيادة الاستثمارات، يجب على الجزائر العمل على تحسين بيئة الأعمال وتقديم مزيد من الحوافز للمستثمرين .في

الأخير، يُعزى ارتفاع مخزون الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلى تحسن مناخ الاستثمار وجهود جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر.

3 ـ مجالات الاستثمار في الجزائر

تتميز الجزائر مساحتها الشاسعة وبتنوع المناخات السائدة بها وتعدد ثرواتها، ماساهم بشكل كبير في تنوع مواردها الاقتصادية موزعه على اقليمها كالزراعة والسياحة والصناعة والتعدين والخدمات وغيرها من الموارد الطبيعية الهامة والاساسية بالتالي تعدد القطاعات الاقتصادية، لذلك حرصت الجزائر على إعاده بناء اقتصادها وزياده قدرتها التنافسية بالتالي توفير الظروف الاقتصادية المناسبة لإنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية وقد ساعد الاستقرار الاقتصادي وتطور المؤشرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر في السنوات الأخيرة خاصه قبل انخفاض اسعار النفط على تحفيز الاستثمار الاجنبي والمحلي وجذب رؤوس الأموال الاجنبية. وتتمثل هذه القطاعات في:

3 ـ 1 القطاع الصناعي: يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتنوعاته وبتوفر الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعة كيميائية ومعدنية ويتفرع قطاع الصناعة بالجزائر إلى 13 فرع استراتيجي من صناعة الحديد والتعدين واللدائن الهيدروليكية الأجهزة الكهرو منزلية والكيمياء الصناعية والصيدلانية والميكانيك والقطاع السيارات وصناعة الطائرات وبناء السفن واصلاحها تكنولوجيا المتقدمة وصناعة الأغذية والنسيج والملابس والجلود والخشب وصناعة البناء وغيرها[1] .

3 ـ 2 القطاع الزراعي :تتميز التجارة في الجزائر بمكان مهمة في تحقيق التنمية المحلية وتطوير الاقتصاد فهي تمثل موردا مهما يساهم في خلق القيمة المضافة وتخفيض البطالة وتوفير السلع الغذائية والزراعية كما تملك الجزائر أراضي زراعية خصبة صالحة لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية من حبوب وفواكه وخضر ومتنوعة على امتداد مساحتها الجغرافية من السهول والهضاب إذ تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية حوالي 3.1% وتسعى سياسات الزراعية المتبعة في الجزائر إلى تحقيق نسبة عالية من

1الطيف عبد الكريم، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع و التحديات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مجلة الايداع، المجلد09، العدد01، 2019، ص. 146

الأمن الغذائي وذلك من خلال تطوير القطاع وزيادة انتاجيته بالاعتماد على التكنولوجيا والطرق الحديثة وهذا بتشجيع النقل المعارف والخبرات وفتح الفرص أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.1

3 ـ 3القطاع السياحي: تتميز الجزائر بمناطق سياحية تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلة والجاذبة للسياح وهذا ما يؤكده الواقع، وتجتهد الحكومة الجزائرية إلى جذب الاستثمار الأجنبي للنهوض بهذا القطاع في ظل عجز القطاع العام والاستثمار المحلي على النهوض بالقطاع، حيث وضعت خططا واضحة لتطوير قطاع السياحة تعتمد على تأهيل الاستثمار في المناطق السياحية المتميزة، كما تسعى لبناء أكبر عدد من الفنادق وتعزيز مخطط الشراكة والتجانس بين القطاع الخاص والعام وتوفير مختلف التمويلات التي يحتاجها القطاع.2

3 ـ 4 قطاع الطاقات المتجددة:عملت ولا تزال تعمل الجزائر على تنويع مصادر الطاقة لديها للتخفيف من اعتمادها على النفط ومشتقاته كذلك استدامتها والحفاظ على حق الأجيال القادمة، كما تسعى لتنويع إنتاج فروع الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة حيث خصصت وأنشأت العديد من المشاريع والهيئات لتطوير القطاعات المتجددة بمختلف أنواعها عبر كافة التراب الوطني وخاصة في المناطق الداخلية البعيدة عن التنمية. إذ فتحت الجزائر الابواب أمام المستثمرين المحليين والاجانب لتحقيق هذه المشاريع التي ستسمح بالوصول في آفاق 2030 الى تحقيق 22,000 ميجا وات من الطاقات المتجددة بحصة تقدر بنسبة 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء3.

3 ـ 5قطاع الأشغال العمومية: يعتبر هذا القطاع محركا أساسيا للنمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل، وتنشيط باقي القطاعات الاخرى من خلال مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي حيث قامت الجزائر بتطوير الهياكل القاعدية من خلال بعث واستكمال المشاريع الضخمة مثل الطريق السيار شرق غرب والطريق العابر للصحراء وإطلاق مشاريع سكنية ضخمة، والذي فتح المجال لفتح فرص استثمار كبيرة أمام الشركات

1الطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص 146

2مرجع نفسه، صً146

3مرجع نفسه، ص147

الأجنبية الصينية و التركية والمصرية والفرنسية وغيرها للمشاركة في إنجاز هذه المشاريع والاستفادة من خبراتها وإمكانياتها في مجال البناء والتشييد وتوفير مناصب شغل هامة وإنعاش قطاعات اخرى تابعة لهذا القطاع.1

5- حجم السوق:تستورد الجزائر العديد من الموارد المصنعة للاستهلاك والتصنيع والتجهيز، وبتواصل ارتفاع سكانها حيث يبلغ حوالي 43 مليون نسمة، ومع توافرها على موقع استراتيجي هام فهي تجاور الاسواق الاوروبية و الافريقية والعربية ونظرا لموقعها الاستراتيجي في العالم، كما أنها تتمتع بسبعة أسواق حدودية بالإضافة إلى انضمامها المنطقة العربية للتبادل الحر2.

6 ـ استقطاب استثمارات دولية في الجزائر

تمثلت أهم الدول المستثمرة في الجزائر في:

6 ـ 1تركيا:ارتفعت وتيرة الاستثمارات التركية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة 2018– 2020 لتغدو الأولى مقارنة مع دول غربية أخرى، كفرنسا التي كانت مسيطرة على الصدارة، حيث بلغت الاستثمارات التركية في الجزائر حوالي 4.5 مليار دولار سنة 2018، حيث ساهمت في تعزيز النمو الاقتصادي للبلاد، كما أضافت أكثر من 34 ألف وظيفة وفق خبراء الاقتصاد، وقد وصل عدد مشروعات شركاتها في الجزائر 138 مشروع منها 39 مشروع تم استكمالها وفق بيانات رسمية لوكالة ترقية وتطوير الاستثمار الأجنبي الجزائرية.وقد تصدرت قائمة المستثمرين الأجانب في الجزائر من حيث القيمة المالية وعدد الوظائف، فقد تم إحصاء 140 مشروع مسجل منها 94 مشروع تم تنفيذه لقيمه بلغت 169 مليار دينار (1.5 مليار دولار) كما أنه ووفق غرفة التجارة و الصناعة الجزائرية، فإن هناك أكثر من 800 شركة تركية تنشط في السوق الجزائرية بلغت حجم المبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب 4 مليار دولار في 32017.

وقد استهدفت تركيا رفع استثماراتها في الجزائر إلى 10 مليار دولار، فقد بلغت القيمة السوقية لاستثمارات الشركات التركية في الجزائر الى 6 مليار دولار بالإضافة إلى ذلك فإنه أكبر بلد مستثمر في الجزائر موفرٌ

1الطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص147.

2المرجعنفسه، ص147.

3 الاستثمارات بالجزائر، تركيا تتفوق على فرنسا، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/5/10/، 2024/03/26، 14:48

لأكبر قدر من فرص العمل فيها باستثناء قطاعي النفط والغاز، فقد تم إحصاء حوالي 1400 شركة تركية شريكة لشركات جزائرية توفر فرص العمل لحوالي 5000 فرد في الجزائر، وقد جرى توقيع 12 اتفاقية التعاون بين البلدين شاملة مجالات التجارة والتعليم والثقافة والسينما والبيئة1.

6 -2 الصين:تسعى الصين وتخطط الاستثمار 36 مليار دولار في الجزائر في عدة قطاعات، فقد تم إبرام مشروعات واتفاقيات مع الجانب الصيني ضخمةً ومتبادلة النفع للبلدين، كما تسعى الجزائر لرفع العلاقات الاقتصادية مع بكين الى مستوى العلاقات السياسية التاريخية الجيدة، وقد تم فتح جميع آفاق الاستثمار بين البلدين كما تمت الدعوة لتعزيز العلاقات بينهما، فبكين تسعى إلى تنويع مصادر إمداداتها بالطاقة، وتسعى الصين للعمل مع الجزائر لتعزيز التواصل الاستراتيجي وتعميق التعاون والتبادل وضمان تطوير مستمر وطويل الامد للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والجزائر2.

6 ـ 3الاتحاد الأوروبي3:

ويشكل دعم المرحلة الانتقالية والتنويع الاقتصادي محورا أساسيا للتعاون مع الجزائر، وعلى هذا النحو، يمول الاتحاد الأوروبي مجموعة من البرامج في هذا المجال، يعتبر التعاون الأوروبي الجزائري لتطوير اقتصاد متنوع وتنافسي ضروريا لتعزيز الصادرات الجزائرية إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي وكذلك إلى البلدان الأخرى، ومن أجل جعل مناخ الأعمال في الجزائر جذابا، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتطوير حوار معزز حول تنفيذ نموذج اقتصادي جزائري جديد يتمحور حول تعزيز الأعمال والمبادرة وريادة الأعمال الخاصة وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص واقتصاد المعرفة .ومن هذا المنطلق، سلط تقييم وكالة الأناضول الضوء على ضرورة تعزيز التعاون بين الطرفين، لا سيما في القطاعات التنمية الريفية والزراعية، وصيد الأسماك،

46.51 مليار دولار تبادل تجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، https://www.skynewsarabia.com/amp/business/1672030، 2024/03/26، 15:30

2 الصين تخطط لاستثمار 36 مليار دولا بالجزائر في هذه القطاعات، https://www.skynewsarabia.com/amp/business/1638751 ، 2024/03/26، 15:59

3 Délégation de l'Union européenne en Algérie, https://www.eeas.europa.eu/algerie/lunion-europeenne-et-lalgerie , 26 /03/2024, 16 :45

والاقتصاد البحري، والسياحة (المستدامة بشكل خاص) كذلك الأسواق العامة والإحصاء والجمارك، إضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(ICT)

الطاقة: يحتل هذا القطاع مكانة هامة جدا في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. وتعتبر الجزائر ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، في حين أن الاتحاد الأوروبي هو السوق الأكثر أهمية للغاز الجزائري. منذ عام 2015، سعت الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال الطاقة إلى تعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتشجيع الاستثمارات. ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول للجزائر فهو يستقبل ما يقرب من ثلثي الصادرات الجزائرية، مما يجعله الشريك التجاري الرئيسي للجزائر. أما من حيث القيمة، ارتفعت التجارة الثنائية بنسبة 136% بين عامي 2002 و2014، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة صادرات المنتجات البترولية والغاز. وفي عام 2018، وصلت التجارة الثنائية إلى 39.8 مليار يورو، بزيادة طفيفة مقارنة بـ 37.4 مليار يورو في عام 2017. ومن ناحية أخرى، لوحظ انخفاض كبير إلى حد ما في عامي 2019 و2020 .وفي عام 2020، بلغ حجم التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر 24.9 مليار يورو، وبلغت الواردات الأوروبية 11.4 مليار يورو، وتتكون بشكل أساسي من الهيدروكربونات ومنتجات التعدين (93.5%)، تليها المواد الكيميائية (3.3%). كما بلغت الصادرات الأوروبية إلى الجزائر 13.5 مليار أورو، وتتكون من الآلات ومعدات النقل (28.9%)، المنتجات الزراعية والمواد الأولية (23.7%)، والمنتجات الكيماوية (20.0%)، في حين بلغت التجارة في الخدمات حوالي 4.6 مليار يورو في عام 2019. وتمثل واردات الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي 1.5 مليار يورو والصادرات 3.1 مليار يورو. وقد قدر رصيد الاستثمارات الأوروبية في الجزائر بنحو 14 مليار أورو مع نهاية 2017 .

6 ـ 4 الولايات المتحدة الأمريكية1:

أبدت أمريكا اهتمامها بالاستثمار في عدة قطاعات بالجزائر، أبرزها الطاقات المتجددة والفلاحة والصناعة والتكنولوجيا، خاصة بعد التعرف على مناخ الأعمال في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات والمزايا الضريبية. الواردة في قانون الاستثمار الجديد. هناكمشاريع أمريكيةفي الجزائر مستقبلا، مضافا لذلك صناديق الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية تبدي "لأول مرة"، اهتماما بالاستثمار في الجزائر، وقد تم

1 الجزائر/ الولايات المتحدة :مستثمرون أمريكيون يبدون اهتمامهم بالاستثمار في عدة قطاعات بالجزائر، https://www.aps.dz/economie/165692 /04/29 2024، 22:29.

تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية عدد الاستثمارات الأمريكية المعلن عنها إلى غاية 2023، وهي 11 مشروعا تم إنجاز 10 منها، تتوزع بين 9 مشاريع شراكة جزائرية أمريكية ومشروعين في إطار الشركات المتعددة الجنسيات.

6 ـ 5 قطر :

استثمارات قطر في الجزائر متنوعة وتشمل عدة قطاعات استراتيجية. ومن أهم المجالات الرئيسية:

1. **مشروع إنتاج الحليب:1** وقعت الجزائر اتفاقًا مع شركة "بلدنا" القطرية لإنجاز مزرعة أبقار ومصنع لإنتاج الحليب بقيمة 3.5 مليار دولار. المشروع سيكون على مساحة 117 ألف هكتار ويهدف لإنتاج 50% من احتياجات الجزائر من مسحوق الحليب وإنشاء 5 آلاف وظيفة.
2. **التبادل التجاري:** شهد التبادل التجاري بين الجزائر وقطر نموًا متسارعاً، حيث بلغ نسبة 36%سنة 2023، مقارنة بسنة 2022، مما يؤكد على الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات الاقتصادية2.
3. **الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة والتعدين:** تركز قطر أيضًا على الاستثمار في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والتعدين في الجزائر، مما يعزز من التنويع الاقتصادي3.

هذه بعض الأمثلة على كيفية تعزيز قطر لوجودها الاقتصادي في الجزائر، وتشير إلى التزام طويل الأمد بين البلدين لتطوير مشاريع مشتركة تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية.

7 ـ خزين من الثروة المعدنية في الجزائر:

الجزائر غنية بثروة من المعادن الهامة، حيث يحتوي باطنها على العديد من المواد المتنوعة فهي واحدة من الدول العربية القليلة التي لديها إمكانات بشرية ومادية للمساهمة في تقوية الاقتصاد الوطني ، للمواد الخام التي توفرها للصناعة ، وتسمح للجزائر بالاستفادة من ثروتها المعدنية بطريقة تؤدي إلى تطوير الصناعة

1بلدنا القطرية تستثمر 3.5 مليارات دولار بمشروع للحليب في الجزائر https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/4/25/، 05م06م2024، 13:58

2 297 مليون ريال التبادل التجاري بين قطر والجزائر https://www.al-watan.com/article/121738 ، 2024/06/06، 19:17

3الشركة الجزائرية القطرية للصلب نموذج للشراكات العربية، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/7/27/ ، 2024/06/06، 18:57.

المعدنية .يعرف القرن العشرون توسعا مفاجئا في استغلال المعادن، حيث كان عام 1950 يعتبر من أكثر السنوات استغلالا للمعادن بخلاف تاريخ البشرية. كانت الجزائر واحدة من الدول التي عرفت استيطان نشاطها المعدني منذ 1856 ، عندما تم اكتشاف منجم المكرة بالقرب من مدينة عنابة على الحدود بين تونس والجزائر ، وكان النشاط هو استخراج خام الحديد، الذي تم تركيبه لاحقا واستبداله بمنجم الونزة ، الذي دخل الإنتاج منذ عام 1920.كان يهدف أساسا إلى تطوير مناجم الحديد. وخلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية . كانت الجزائر منتجا مهما للمعادن الحديدية في العالم، وساهم إنتاجها في توفير ما تحتاجه العديد من الدول الأوروبية، وازدهرت معظم الصناعات التحويلية القائمة على المعادن، مما جعلها واحدة من أبرز دول هذه الدول، وخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وفي السنوات الأخيرة (على مدى السنوات ال 30 الماضية)، كثفت الجزائر جهود الاستكشاف التي سمحت لها بتطوير البنية الجيولوجية الأساسية وجرد العديد من المواقع بما في ذلك المعادن، وتحقيقا لهذه الغاية باتباع سياسات وإجراءات مختلفة لرفع مستوى هذا الإنتاج1.

7 ـ 1أهم الموارد المعدنية المتواجدة في الجزائر

4. **الحديد:** يتركز في معظم مناجم الجزائر خاصة في منجم غار جبيلات، حيث قدرت كميات احتياطات خام الحديد بهذا المنجم ب 3.5 مليار طن، مع توقع انتاج 10 مليون طن سنوياً باستخراج 20 مليون طن ما يغني الجزائر عن استيراد هذه المادة.2

5. **الرصاص والزنك:** توجد مناجمها الرئيسية في بجاية بتالة حمزة، واد أميزو حيث يمتد على مساحة 23.4 هكتار، يزخر بأكبر الاحتياطات العالمية.3

6. **الفوسفات:** ويتركز منجم الفوسفات في بلاد الحدبة ببئر العاتر جنوب ولاية تبسة حيث تم انجاز مشروع بلاد الحدبة لإنتاج وتحويل الكيميائي للفوسفات. وتبلغ كميات احتياطاته حوالي 2.1 مليار طن1

1- أبو سالم أبو بكر، الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية في الجزائر كحتمية استراتيجية للتنويع الاقتصادي، القانون العقاري والبيئة، العدد 1، المجلد 5، ص98.

2- الحكومة الجزائرية تتجه لاستثمار أكبر حقول الحديد والزنك في البلاد، https://attaqa.net/2020/07/13/ ، موقع الطاقة، 2024/05/10، 22:14.

3 2023 ببجاية، إطلاق أشغال مشروع استغلال منجم الزنك والرصاص تالة حمزة، https://www.aps.dz/ar/regions/154033- 2023، 2024/04/05، 22:15

7. **الذهب:** تحتل الجزائر مراتب مع الاوائل في امتلاك احتياطات الذهب، حيث احتلت المرتبة الثالثة عربياً باحتياط بلغ 173.56 بعد لبنان والمملكة العربية السعودية حسب تقرير مجلس الذهب العالمي جوان 2.2022

8. **الاتربة النادرة:** تكتنز مخزوناً عالميا من الأتربة النادرة سنة، خاصة القسم الجنوبي من البلاد، حسب الغرفة التجارية والصناعية الجزائرية الفرنسية، كما يعتبر أن التراب الجزائري مجال لم يتم استغلاله واستغلال معادنه، ولا تم رسم خريطة كل ثرواته المعدنية بصفة عامة، ولا الأتربة النادرة بصفة خاصة3.

9. **الغاز الصخري:** أو الغاز غير التقليدي (غاز السجيل) احتلت الجزائر المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياط، بموارد قابلة للاستخراج تقدر بنحو 707 ترليونات قدم مكعب، متركزة في 7 أحواض هيدروكربونية. منها حوض غدامس (بركين)، حوض إيليزي شرق البلاد، أحواض تيميمون، أحنات، مويدير في الوسط، إضافة لحوضي رقان وتندوف جنوب غرب البلاد4.

كما تزخر الجزائر بمعادن أخرى *مثل:* اليورانيوم والنحاس، الباريت، الكبريت، الكربون، الأملاح البوتاسية، عناصر مجموعة البلاتين5،اضافة إلى أنه تم العثور على الماس والأحجار الكريمة وشبه الكريمة الأخرى، البنتونيت، الدولوميت، الجبس، الجير، البيرلايت، الريوليت، الفضة، النيكل، التوف وغيرها من المعادن.

7 ـ 2 أهم المناجم المتواجدة في الجزائر

ومن أهم المناجم المعدنية البارزة المتواجدة في الجزائر، نذكر 1:

---

1 مشروع بلاد الحدبة بولاية تبسة الحدودية لإنتاج وتحويل الفوسفات https://akhbarelwatane.dz/ ، 2024/05/30، 10:20

2 كيف ساهم تقنين استغلال الذهب على نشاطه؟، https://www.elmasdaronline.dz/19/12/2023/، 2024،22:43/05/10

3تملك 20% من المخزون العالمي كيف تستفيد الجزائر من الأتربة النادرة؟،
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/3/، 04،2024/05، 15:45

4– احتياطيات الغاز الصخري في الجزائر تجعلها ضمن الكبار.. وهذه خريطتها (تقرير) – الطاقة(attaqa.net) ، 2024/06/28، 23:14

5–الجزائر تخصص 45 مليون دولار للتنقيب عن الذهب والمعادن، https://attaqa.net/2021/01/22/ ،2024/05/10، 23:07.

1. منجم غار جبيلات للحديد (منجم الحديد العملاق)، على بعد 170 كلم جنوب غرب تندوف، وهو من أكبر منجم في العالم، ويمتد على مساحة 131 كلم مربع تم اكتشاف منجم كارا جبيلات عام 1952
2. منجم الفوسفات في منطقة العوينات.
3. منجم الفوسفات في بلاد الهدبة والتخويل الكيميائي للفوسفات في وادي الكبريت بولاية سوق أهراس.
4. منجم واد أميزور للزنك والرصاص.
5. مناجم الرصاص والزنك في منطقة قرب عنابة.
6. منجم الزئبق في منطقة عزابة.
7. مناجم الرخام بمنطقة سكيكدة.
8. منجم النحاس والحيد بالونزة (تبسة) ومنجم استغلال الحديد بملیانة والزنك والرصاص بسيدي كمبر (قسنطينة)، والرصاص والزنك بالونشريس، والزنك بعين آركو (قالمة) وعين بربار (عنابة) وشركات المناجم والمحاجر بمفتاح (البليدة)، وكذا مناجم حمام النبايل بالونشريس2.

هذا دون اعتبار المعادن والثروات المعدنية والمناجم غير المستغلة في الجزائر، وقد تم إطلاق مشاريع للبحث عن المعادن بتكلفة 1.8 مليار دينار، مشيرة إلى اكتشاف 32 مادة منجمية غير مستغلة من بينها "معادن وأتربة نادرة، الليثيوم، النحاس، المنغنيز، أملاح البوتاسيوم، الكبريت، الأحجار الكريمة، الرصاص والزنك. وستخصص ميزانية 1.8 مليار دينار لتغطية مكامن ومواقع المواد المعدنية، وبعث وإطلاق المشروع المتكامل لاستغلال تحويل الفوسفات، وكذا مشروع تثمين مكمن الحديد لغار جبيلات ومشروع استغلال مكمن الزنك والرصاص بواد أميزور.و تحضر وزارة الطاقة والمناجم لعقد لقاء قريب مع المستثمرين الخواص في المجال المنجمي.3

1- الحكومة الجزائرية تتجه لاستثمار أكبر حقول الحديد والزنك في البلاد، https://attaqa.net/2023/08/07/ ، 2024/05/11، 14:20

2- الثروة المنجمية طريق الجزائر نحو المكانة العالمية، https://almostathmir.dz/ ، 2024/05/11، 14:50

3- اكتشاف 32 مادة منجمية غير مستغلة في الجزائر ، https://www.tariqnews.dz/2021/10/03/% ، 2024/05/11، 15:07

كما أن الدراسات كشفت من خلال تحليل البيانات الجيولوجية والهيكلية عن توفر الجزائر على خامات معدنية معتبرة من الذهب، الفضة، الزنك، اليورانيوم، القصدير، التنغستن، الحديد، المنغانيز، المولبدينيوم، بالاضافة إلى معادن نادرة مثل الولفرام، التنتالوم، النيوبيوم، البريليوم. إضافة إلى ذلك فإنَّ قطاع التعدين في الجزائر يتوفر على عناصر أرضية نادرة مثل الايتيريوم، والسكانديوم، والسيريوم، إضافة لمعادن صناعية أخرى، مثل الفوسفات، الباريت، والبنتونيت، الفوسفات، والفلوريت، والكاولين، والفلسبار، وكربونات الكلسيوم، والدولوميت، الكبريت الأصلي، إضافة لدياموتيت، والمغنسيت، والجبس، ورمال السيليكا والأملاح، تتوفر تربة الجزائر على مواد البناء والصخور الزخرفية، مثل الرمل والحجر الرملي، الحجر الجيري، الغرانيت والرخام، إضافة للأحجار الكريمة ذات الثمن الباهض، مثل الألماس، التوباز، البريل، إضافة لعناصر مجموعة البلاتين، البلاديوم، الايريديوم، الروثينوم، الروديوم، الأوزميوم، إضافة إلى الليثيوم، الكوبالت، الانديوم، الجرمانيوم، الغاليوم .1

الجدول الآتي رقم 10 ملخص لأهم الموارد المعدنية المتواجدة في الجزائر وتقديرات احتياطاتها إضافة إلى مكان تواجدها، وقد تم إعداده من طرف الطالبة عن طريق تقرير الموارد المعدنية في الجزائر، الصادر عن الجزائر انفست (وكالة ترويج الاستثمار الرسمية في الجزائر)2

الجدول(8): ملخص لأهم الموارد المعدنية بالجزائر من حيث الإحتياطات وأوهمية المعدن

المعدن	المنجم	الاحتياطات المقدرة	أهمية المعدن
الحديد	غار جبيبلات	2 مليار طن ثالث أكبر احتياطي عالمي	الصناعات الثقيلة صناعة الادوات (بناء، جراحة،...)
الهيليوم	غار جبيبلات	3 جيجا متر مكعب تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالمياً	التبريد اجهزة المغناطيس ملئ بالونات هوائية (طيران، زينة) البحث العلمي،...
الليثيوم	رشلا في الهقار تمنراست	1/%0.63% في مكن للقصدير بنسبة لم يتم العلان عن نسبة الاحتياطات بشكل دقيق	صناعة البطاريات الكهربائية والتكنولوجيا المتقدمة مخزن للطاقة ووقود في الاندماج النووي
البيريليوم	مكمن القصدير في جوريون بالهقار	2500 طن	معدن مهم في الدوائر المتكاملة

1-المناجم ستساهم ب20 % من الناتج المحلي للجزائر ، https://eliktissadi.echaab.dz/2023/01/05/ ، 2024/05/13، 22:45

2Algeria Invest, NATURAL RESOURCES, www.algeriainvest.com

الفحم الحجري	هضاب الهايلاند بشار ومناجمه مغلقة	مليار طن	توليد الطاقة، صناعة الصلب، صناعات كميائية، مصدر للطاقة،
ملح الصخر NaCl	شمال الجزائر والصحراء	احتياطات الصحراء 400,000 مليار طن	الطهي، يعتبر أفضل من الملح المكرر، حمامات مليحة، علاجات طبيعية...
ملح هيدروكسيد البوتاسيوم KCl	شمال شرق الصحراء بمساحة 140,000 كلم مربع	2800 مليار طن	صناعة مواد التنظيف، معالجة المياه، البطاريات...
ملح الباريوم $BaSO_4$	التل	احتياطات كبيرة	الحفر، الرقائق الالكترونية
أملاح السترونتيوم $SrCO_3$		حتياطات كبيرة	عدة استخدامات كالمغناطيس
المنغنيز	جبل القطار الصحراء	3.22 مليون طن47.2% لكن غير قابل للاستعمال بعد لاحتوائه الزرنيخ	صناعة الصلب، يتناقص عالمياً بشكل خطير
	شمال الجزائر وهران	3.3 مليون طن 30% الباقي 23 % موزعة في أراضي التل	
الزرنيخ	جبل القطار الصحراء	74,000 طن الانتاج العالمي 30,000طن/سنة	صناعة الخلايا الكهروضوئية
الكولتان(النيوبيوم، التنتالوم)	الهقار رواسب الرشلة، والكروسة	لم يتم العلان عن نسبة الاحتياطات بشكل دقيق	مطلوب بشدة في التكنولوجيا العالية، سعره يقدر ب18,400يورو/كلغ النيوبيوم 472يورو/كلغ
الذهب	الهقار : وزال، سلسلة فاروسية، الهقار الأوسط، شرق الهقار تيريرين	135.6 طن	يعتبر من المعادن النفيسة
التنغستن	امزي، الكروسة، بشير ، تاورت الهقار	98000 طن المرتبة الثانية عالمياً، بغض النظر عن الغرانيتات التي لم يتم تقييمها	احتياطاته مرتبطة بصخور الجرانيت، له عدة استخدامات، صناعة الأسلحة، الأدوات معدات كهربائية، أدوات الحفر، وسائل النقل يتميز بالصلابة ومقامة الحرارة
اليورانيوم	الهقار تيمقاونين وغيرها الصحراء الشمالية	26.000 طن 16,500,000 طن	الطاقة النووية، استخدامات طبية، التطبيقات الصناعية ،البحث العلمي
المغنيزيوم	شمال الجزائر	1.43 مليون طن/ كلم مربع	سبائك الخفيفة الخاصة بالطيران وأغراض أخرى
الثوريوم	الصحراء	600,000 طن	بديل اليورانيوم، وقود نووي يعتبر أكثر أماناً

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىAlgeria Invest, NATURAL RESOURCES, www.algeriainvest.com

يتضح لنا من هذه المصادر أن الجزائر تمتلك العديد من المناجم المعدنية الهامة غير المستغلة بعد، والتي تحتاج إلى استثمارات واهتمام أكبر لتطويرها واستغلالها بشكل أمثل.

7 ـ 3 استراتيجية الجزائر في استغلال ثرواتها المعدنية:

صرحت الجزائر عن إطلاق برنامج من أجل التنقيب عن الذهب والمعادن خلال المدة من 2021 إلى 2024 بميزانية تصل إلى 6 مليارات دينار جزائري، ما يعادل نحو 45 مليون دولار أميركي. ويتضمن برنامج "التنقيب المنجمي" البحث عن الذهب، والمعادن الأساسية (الرصاص والزنك)، والنحاس، والمعادن المشتركة، والحديد، والباريت، والكبريت، والكربون، والأملاح البوتاسية، وعناصر مجموعة البلاتين، والأتربة النادرة، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية نقلًا عن وزارة المناجم. وقد تم وضع خطط واستراتيجيات لاستغلالها كما يلي:1

1. **خطة التنقيب ل 2021:** بحسب الخطة، فإنه خلال العام الجاري، تم إعداد برنامج يتضمن 26 مشروعًا بمبلغ 1.8 مليار دينار جزائري (ما يعادل 13.5 مليون دولار أميركي) للبحث عن الذهب، والمعادن الصناعية، والنحاس، والكبريت، والأحجار نصف الثمينة، والمنغنيز، والحديد، والليثيوم.وتتبني وزارة المناجم الجزائرية، خطة لترقية المناطق والحقول الخاصة بالذهب والمعادن، من أجل زيادة إنتاجها.

2. **استغلال حرفي للذهب:** في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لرفع إنتاج الذهب، أطلقت وزارة المناجم الجزائرية عملية استغلال حرفي للذهب في ولايتي تمنراست وإليزي، من خلال تثمين الطاقة المنجمية للذهب. ونقلا عن وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية فإنه سيتم بيع الذهب المُجَمّع لمصرف الذهب من قبل مؤسسة إينور، والذي سيتولي معالجة الذهب المجمع ومن ثم إعادة طرحه مرة أخرى، حيث تم إحصاء 178 موقعًا في ولايات تمنراست وإيليزي وتندوف موضحة أن هذه النشاطات ستمارسها مؤسسات مصغرة بناء على دفتر شروط.من جهة أخرى، اطلقت وزارة المناجم عمليات مماثلة، إضافة إلى الاستغلال التقليدي للباريت، حيث تم تحديد 24 موقعًا له على مستوى 9 ولايات.

1- الجزائر تخصص 45 مليون دولار للتنقيب عن الذهب والمعادن، https://attaqa.net/2021/01/22، 2024/05/11، 23:30

3. تقف الجزائر على أعتاب تحول كبير في صناعة التعدين، مع الإعلان عن عشرة مشاريع تعدينية جديدة من المقرر أن تدخل مرحلة التشغيل في عام 2024. وستلعب هذه المشاريع دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية للبلاد في السنوات القادمة، فالقطاع سيشهد دخول العديد من المشاريع التعدينية في مناطق مختلفة من البلاد حيز التنفيذ لتعزيز الإنتاج الوطني من المواد الأولية، كما أن هذه المشاريع المقبلة ستلزم الجزائر باستغلال ثروتها المعدنية الوفيرة وتعزيز النمو في قطاع التعدين الذي يكتسب دفعاً بفضل السياسة الاستثمارية الجديدة والأكثر واقعية، إضافة لذلك المشاريع البارزة مثل مشروع منجم الحديد العملاق في غار جبيلات، ومشروع الفوسفات المتكامل، ومشروع وادي أميزور للزنك والرصاص، والتي من المقرر أن تبدأ عملياتها العام المقبل، تستعد الجزائر أيضًا للعديد من المبادرات الأخرى. وتشمل هذه المشاريع المخصصة لإنتاج الباريت والبنتونيت والطين والدولوميت والجبس والجير والبيرلايت والريوليت والكبريت والتوف وغيرها. كما شهد قطاع التعدين في الجزائر انتعاشا بعد عقود من التخلف والركود. ومع الانفتاح الجديد على كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، أظهر القطاع نمواً ملحوظاً، مع زيادة مذهلة بنسبة 7٪ خلال الربع الأول من2024 ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو مع دخول العديد من المشاريع مرحلة الإنتاج.1

4. تسعى الجزائر إلى **تثمين ثرواتها الطبيعية المعدنية** وذلك لتدعيم موارد العملة الصعبة، في إطار التحضير للتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات. وقد أطلقت وزارة الطاقة والمناجم في الآونة الأخيرة 26 مشروعا للبحث والتنقيب عن المعادن، عقب اكتشاف 32 مادة منجمية غير مستغلة. فالجزائر تزخر بثروات هائلة غير مستغلة، مثل المعادن النادرة التي تحتل فيها المرتبة الثالثة عالميا وتشير تقديرات مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية، التابع للوكالة الأفريقية للإعلام الاقتصادي والمالي، أن الجزائر تملك 20% من الاحتياطات العالمية للأتربة النادرة. تقدّر عدد المواد المعدنية المستغلة بـ31 مادة عبر 1400 مستثمرة على المستوى الوطني، بينما لا تتجاوز مساهمة هذا القطاع نسبة 1% من الناتج الداخلي الخام، إلى غاية نهاية 2020. وقد تم إطلاق مشروعين أساسيين، هما: غار جبيلات لخام الحديد، باستثمار بلغ حاليا ملياري دولار، من أجل إنتاج سنوي يصل إلى 20 مليون طن، ومنجم الفوسفاط بـ7 مليارات دولار.وما تم تأكيدهُ أنَّ التحدي الجديد للجزائر اليوم هو الإرادة في اكتشاف

1'- 10مشاريع تعدينية جديدة من المقرر أن تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر عام 2024 ، https://www.dzair-tube.dz/en/10-new-mining-projects-set-to-strengthen-algerias-economic-growth-in-2024 ، 2024/05/11،

ثروتها من الأتربة النادرة، والتي أثبتت دراسات امتلاكها احتياطات ضخمة منها. وقد وجهت الحكومة إلى تكثيف الدراسات الجيولوجية في المجال، لتحديد الكميات والمكامن والأنواع التي تزخر بها الجزائر بدقة، وما تم تأكيده أيضا إرادة الجزائر في تثمين كل ثرواتها الكامنة، وفي ميدان الأتربة النادرة بالأخص، على ضوء حاجاتها إلى الموارد المالية، وطموحاتها الاقتصادية والجيوستراتيجية، والحاجات العالمية المتزايدة إلى تلك المعادن؛ دفعت الجزائر إلى تحديد مقوماتها الكامنة منها والتخطيط لاستعمالاتها داخل البلاد وخارجها، تصنيعا واستهلاكا داخليا وتصديراً1.

4 . 7 تبني الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في الثروات المعدنية: إنّ الأعمال في قطاع المعادن والمناجم في الجزائر تسير وفق استراتيجية وطنية تعتمد على 3 محاور مهمة وتتمثل المحاور ضمن الاستراتيجية الوطنية الجزائرية في2:

5. **البحث والاستكشاف:** حققت الدولة 26 مشروعًا للبحث المنجمي في 27 ولاية خلال المدة بين 2021 و2023،، تخصّ استكشاف 9 مواد منجمية هي الأكثر أهمية للاقتصاد الوطني، منها مجموعة معادن كانت تستوردها الجزائر من الخارج، وتدخل ضمن الدورة الصناعية للبلاد.

6. **تحسين الخريطة الجيولوجية للجزائر:** قطاع المعادن والمناجم في الجزائر يعمل على تحسين خريطة البلاد الجيولوجية، بحسب ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

7. **إطلاق المشاريع الفعلية:** يعدّ المحور الثالث إطلاق المشاريع على أرض الواقع، ترجمة فعلية للاستراتيجية الوطنية لقطاع المعادن والمناجم في الجزائر، إذ يهدف إلى الاستفادة من جميع مقومات البلاد وإمكاناتها في هذا المجال، ويحقق تطورًا وتنوعًا للاقتصاد الوطني.

8. وقعت الجزائر 3 اتفاقيات متنوعة مع شركاء دوليين، لإنشاء مصنعين للحديد، وتطوير منجم لإنتاج الزنك والرصاص، باستثمارات قدرت بالمليارات، بحسب وكالة الأنباء الجزائرية.أقرت الجزائر سنة

1- عبد الحكيم حذاقة، الجزيرة، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/3 ، 2024/05/12، 13:46

2- المعادن والمناجم في الجزائر، معلومات عن أبرز المشروعات وخطط العمل ، https://attaqa.net/2023/08/07 ، 2024/05/12، 14:40

2022 قانوناً جديداً للاستثمار تضمن إعفاءات جبائية لمدة ثلاث سنوات للمبادرات الاستثمارية في القطاعات ذات الأولوية. تتمثل هذه القطاعات في المناجم والمحاجر والزراعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والصناعات البتروكيميائية، إضافةً إلى الطاقة الجديدة والمتجددة.كما تصدرت الجزائر المرتبة الرابعة ضمن قائمة أكبر اقتصادات في أفريقيا لعام 2024، بناتج محلي إجمالي متوقع ب 239 مليار دولار حسب بيانات صندوق النقد الدولي1.

9. الجلسة الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر:

تم ذلك يوم الثلاثاء 09 مارس 2021، حيث أُعتُبر تطوير القطاع المنجمي انشغالاً وطنياً وخياراً استراتيجياً، وذلك لما تزخر به بلادنا من ثروات طبيعية ومن موارد معدنية معتبرة أما بالنسبة للأهداف الرئيسية لبرنامج تطوير قطاع المناجم فإنها تتمحور في المساهمة الفعالة لهذا القطاع في عملية تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وذلك من خلال:2

1. تثمين هذه الموارد المعدنية لخلق الثروة، والبحث المستمر على القيمة المضافة. وخلق فرص عمل خاصة في المناطق النائية ومناطق الظل، وتوفير الحاجيات من المواد الأولية التي تدخل في مختلف النشاطات الصناعية خاصة الصناعات التحويلية. وتقليص فاتورة جلب هذه المواد من الخارج، واستهداف تصدير الفائض من بعض هذه المواد والمواد المحولة مستقبلا لجلب العملة الصعبة

أما بالنسبة لخطوات العمل فتحدد حسب الأولويات ووفقا لنضج المشاريع المنجمية، خاصة في شعب إنتاج المواد المنجمية الاكثر جاذبية للاستثمار لتهيئة الظروف الملائمة لتنمية الاستثمار، وذلك من خلال:

1. إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالنشاطات المنجمية مما يضمن جاذبية الاستثمار في القطاع المنجمي الوطني الذي يجب ان يطور وفقا لمعايير البيئة العالمية التنافسية. وتوفير المعلومات والبيانات

1- التوقيع على ثلاث اتفاقيات وعقود لمشاريع منجمية وتعدينية بين شركات وطنية وشركاء أجانب ،
https://www.aps.dz/ar/economie/161862-2024-05-10-08-02-20، 2024/05/22 13:47

2- الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر موضوع جلسة استماع بمجلس الأمة الى السيد وزير الطاقة والمناجم، https://www.energy.gov.dz/?article=، 2024/05/29

الأساسية عالية الجودة التي تتعلق برسم الخرائط الجيولوجية وجرد المعادن للمستثمرين من أجل تشجيع وتحفيز البحث المنجمي (التنقيب والاستكشاف).

2. تكثيف برامج البحث العلمي من اجل اكتشاف موارد معدنية جديدة وتوسيع القاعدة المنجمية للبلاد وتكييفها حسب القدرات المنجمية. وزيادة الإنتاجية وتنويع المنتجات المنجمية، ولا سيما ذات القيمة المضافة العالية، وتطوير المشاريع الصناعية المنجمية الكبيرة الهادفة إلى تثمين الموارد المعدنية المحلية، على غرار مشاريع تحويل الفوسفات (تبسة)، استغلال الزنك والرصاص بواد اميزور (بجاية) وتطوير مكمن الحديد في غار جبيلات (تندوف) لتزويد صناعة الحديد والصلب الوطنية. ستسمح هذه المواد بتقليص فواتير الواردات التي تكلف خزينة الدولة سنويا مبالغ باهضه واستهداف تصدير الفائض من هذه المواد المعدنية والمواد المحولة مستقبلا لجلب العملة الصعبة.

3. تطوير الشراكة لا سيما الثنائية لجذب رؤوس الأموال والحصول على تكنولوجيات وتقنيات البحث والاستغلال المنجمي وكذا معالجة وتحويل المواد المنجمية خاصة بالنسبة للاستثمارات الاسترتيجية الكبرى (مشروع المتكامل لتحويل الفوسفات، مكمن الحديد لغار جبيلات ومكمن الزنك والرصاص بواد أميزور).

أما بالنسبة للاستراتيجية المعتمدة في إنجاز المشاريع تمت الاشارة إلى أنها تمحورت حول:إعادة النظر في القانون المنجمي 05-14 الحالي والنصوص التطبيقية اللازمة. وتطوير المنشآت الجيولوجية، إطلاق برنامج لدراسات وبحوث منجمية. إضافة إلى ترقية مكامن ومواقع المواد المعدنية، الاستغلال الحرفي للذهب التثمين الصناعي للموارد المنجمية.

8 ـالموقع الاستراتيجي للجزائر:

تتمركز الجزائر في شمال إفريقيا، وتعتبر كوجهة استثمارية جذابة، بحيث تقدم مزيجًا فريدًا من المزايا لرواد الأعمال. شاملة العناصر الأساسية التي تساهم في تزايد أهمية الجزائر كوجهة استثمارية كقربها من الأسواق فموقعها الجغرافي المتميز يتيح للمستثمرين فرصة استراتيجية يمكن للشركات الموجودة في الجزائر أن تخدم بشكل فعال الأسواق الأوروبية والأفريقية. ويسهل هذا القرب التجارة عبر الحدود، مما يقلل من التكاليف اللوجستية ويفتح الأبواب أمام شبكة تجارية واسعة باعتبارها جسرا بين أوروبا وإفريقيا، والاتصال الإقليمي بحيث توفر الموانئ الجزائرية القريبة من البحر الأبيض المتوسط، اتصالا بحريا مهما،

يعد بمثابة نقاط وصول إلى طرق الشحن الدولية، مما يوفر للشركات سهولة الوصول إلى التجارة العالمية ويعزز مكانة الجزائر كمركز تجاري إقليمي وعالمي ، وإمكاناتها كمركز لوجستي فتمتع الجزائر بالقدرة على أن تصبح مركزًا لوجستيًا رئيسيًا، باعتبارها بوابة لشمال إفريقيا.

يسهل للمستثمرين الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي لتحسين سلاسل التوريد والتوزيع الخاصة بهم في المنطقة، مما يخلق كفاءات تشغيلية كبيرة.والاستقرار الجيوسياسي خاصةً أنه يوفر هذا الاستقرار للمستثمرين بيئة آمنة لعملياتهم، مما يقلل من المخاطر السياسية ويخلق مناخًا ملائمًا للأعمال مقارنة ببعض المناطق المجاورة، تمتعها الموارد الطبيعية المختلفة، وتنوع الظروف المناخية، حيث تخلق الظروف المناخية المتنوعة في الجزائر فرصا متعددة في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والسياحة والطاقة المتجددة، ويمكن للمستثمرين الاستفادة من هذا التنوع لاستكشاف قطاعات مختلفة وتقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية ، والفرص الإقليمية، والوصول إلى أسواق جديدة فالقرب الجغرافي للجزائر من أوروبا يشكل رصيدا كبيرا للمستثمرين الذين يسعون إلى الوصول إلى هذه السوق الأساسية. كما تعمل الاتفاقيات التجارية المواتية والعلاقات التاريخية على تسهيل التجارة والتبادل التجاري بينهما، مما يخلق فرصًا كبيرة للنمو. وإمكانية إنشاء أسواق اقتصادية خاصة1.

ثانيا: نقاط ضعف الجزائر للاستثمار في الثروة المعدنية

مثل ما للجزائر نقاط قوة للاستثمار في ثروتها المعدنية، كذلك تتعدد نقاط ضعفها في ذلك. ومن بين نقاط ضعفها نذكر ما يلي:

1 ـ تقييم المناخ الاستثماري للجزائر سليبا وفقا لبعض المؤشرات الدولية

1. 1 وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية:

حسب هذه المعطيات بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 43.9، ما جعل اقتصادها يحتل المرتبة 164 من أصل 167 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2024، وقد ارتفع تصنيفها بمقدار 0.7 عن السنة الفارطة، كما تحتل الجزائر المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،

1 دوافع الاستثمار في الجزائر، https://aapi.dz/ar/raisons-dinvestir-en-algerie-ar ، 2024/06/09، 4:14

فتعتبر بذلك أقل من المتوسطات العالمية والإقليمية1، بالتالي يعد مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لسنة 2024 ذا **حرية معدومة.**

الجدول(9) : تصنيف الجزائر وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2019-2024

السنة	قيمة المؤشر
2024	43.90
2023	43.20
2022	45.80
2021	49.70
2020	46.90
2019	46.20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منحنى تقرير الحرية الاقتصادية لسنة 2024 ص32

The Heritage Foundation/ herltage.org/index

تصنيف الجزائر وفقًا لمؤشر الحرية الاقتصادية يعكس مدى حرية الأفراد والشركات في الاقتصاد. هذا المؤشر يقيس حقوق الملكية، حرية العقود، الحرية في التجارة، والتنظيم الحكومي للقطاع الخاص. يُعتبر هذا مؤشرًا على حرية الأفراد والشركات في الاقتصاد .تحسين الحرية الاقتصادية يمكن أن يسهم في تعزيز الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة . هذه البيانات الواردة في هذا الجدول للمؤشر، تعكس الوضع الحالي ويجب أن يتم تقديمها في سياق العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

1 ـ 2 ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر مدركات الفساد: وفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، احتلت الجزائر المرتبة 104 الأقل فسادا من أصل 180 دولة محققة 36 نقطة بعد أن

1ECONOMIC FREEDOM STATUS. PRESSED. 2024 Index of Economic Freedo. The Heritage Foundation/ herltage.org/index. Page32.

كانت محققة ل33 نقطة في السنة الماضية، حيث بلغ متوسط معدل الفساد في الجزائر 34.6 نقطة من سنة 2019 إلى غاية سنة 1.2023 وبما أن هذا المؤشر لا يبدي أهمية للمرتبة التي احتلتها الدولة لأنها تشير لموقعها قياسيا بالدول الأخرى المدرجة على المؤشر، بل يهتم بدرجة المستوى المتصور لفساد قطاعها التي حققتها فإن **الجزائر تحقق تطورا نوعا ما في مكافحة الفساد** .

الجدول(10): تصنيف الجزائر وفقا لمؤشر مدركات الفساد للفترة 2019-2023

قيمة المؤشر	السنة
36	2023
33	2022
33	2021
36	2020
35	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على رسم بياني من موقع

https ://tradingeconomics.com/algeria/corruption-index

تحصلت الجزائر على 36 نقطة في ترتيب هذا المؤشر، وتُظهر هذه النقاط مدى مستوى الفساد المُدرَك في القطاع العام. الفساد يُعد تهديدًا للحقوق الأساسية مثل الصحة والتعليم. يجب أن تستمر الجهود في تعزيز النزاهة وتعزيز العدالة في المؤسسات الحكومية والاقتصادية، إضافة إلى تكثيف جهود مكافحة الفساد والالتزام بالإصلاحات في سبيل التحسن في ترتيب الجزائر في مؤشرات الفساد.

1 ـ 3 ـ ترتيب الجزائر وفقا لمؤشر كوفاس للمخاطر القطرية coface للفترة الزمنية 2020-2024:

حسب التصنيف الوارد في الجدول رقم (12) فإن الجزائر شهدت تصنيفين متمايزين خلال الفترة الزمنية 2020-2024 حيث اختلفت سنة 2021 في التصنيف (D) ويعبر هذا الأخير حسب دليل مؤشر كوفاس من

1منظمة الشفافية الدولية .

ناحية التقييمات الدولية الواردة في دليل المؤشر على أنه توجد آفاق اقتصادية ومالية غير مؤكدة للغاية والسياق السياسي غير مستقر للغاية أيضاً، وتمثل المخاطر السيادية والتغير المناخي تهديداً جسمياً، أما من ناحية تعريف تقييمات بيئة الأعمال المدرجة في دليل المؤشر فإن تقارير الشركات غالباً ما تكون غير متاحة وغير موثوقة، بالإضافة إلى أن عملية استرداد الديون غير مضمونة أبداً، كما تعاني المؤسسات من نقائص كبيرة، يصعب الوصول للسوق المحلي، كما أن بيئة الأعمال صعبة للغاية.

أي أن درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دول ما ستؤدي إلى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا. وتماثلت باقي السنوات في التصنيف (C) وحسب هذا التصنيف وحسب دليل مؤشر كوفاس فإن التوقعات غير مؤكدة للوضع الاقتصادي والمالي، قد يكون السياق السياسي غير مستقر و التعرض لمخاطر التغير المناخي، وهذا وفقا لتعريف التقييمات الدولية الواردة في دليل المؤشر، أما وفق تعريف تقييمات بيئة الأعمال المدرجة في دليل المؤشر، فإن تقارير الشركات غالبا ما تكون غير متاحة وغير موثوقة، كما أن عملية استرداد الديون غير مضمونة، وتعاني المؤسسات من نقائص كبيرة، بالإضافة إلى صعوبة الوصول للسوق المحلي وبيئة الأعمال صعبة جداً. أي قد تؤدي البيئة السياسية و الاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلا.

الجدول(11) : تصنيف الجزائر وفقا لمؤشر كوفاس للفترة الزمنية 2020-2024

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2020	2021	2022	2023(p)	2024(p)
نمو الناتج المحلي الإجمال (%)	-5,1	3,4	3,2	3,5	3,0
التضخم (متوسط سنوي %)	2,4	7,2	9,3	9,0	7,0
الرصيد المالي/ الناتج المحلي الإجمالي(%)	-11,9	-7,2	2,9	-8,5	-10,0
الرصيد الجاري/الناتج المحلي الإجمالي (%)	-12,8	-2,8	9,7	3,0	1,0
الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي(%)	52,0	62,8	55,6	55,0	58,0

التصنيف	C	C	D	C

المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على دليل مؤشر كوفاس .COFACE COUNTRY & SECTOR RISKS HANDBOOK 2023

نمو الناتج المحلي الإجمالي:(%) في عام 2022، سجلت الجزائر نموًا اقتصاديًا بنسبة 3.2% وهذا يشير إلى استعادة النشاط الاقتصادي بعد تأثره بالجائحة في العام السابق. في نفس العام، كان معدل التضخم 9.3%، مما يشير إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات. كما سجلت رصيدًا ماليًا سلبيًا بنسبة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، هذا يعني أن الإنفاق العام تجاوز الإيرادات. وقد سجلت رصيدًا جاريًا إيجابيًا بنسبة 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. كما أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر كانت 55.6% في 2022، لذلك يجب مراقبة هذا المؤشر للتأكد من استدامة الدين العام.

التصنيف: الجزائر تصنف في الفئة (د)، وهي تصنيف يشير إلى البلدان ذات المخاطر العالية جدًا، ويعكس هذا التصنيف الظروف الاقتصادية والمالية الغير مؤكدة في الجزائر

1 . 4 حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2023:

احتلت الجزائر المرتبة 10 من بين 21 دولة عربية وفقاً للترتيب العالمي للدول العربية **في مؤشر فيتش لمخاطر الدول** لسنة 2022، وقد ارتفعت رتبتها بدرجتين مقارنة بسنة 2021، ويتضمن هذا المؤشر المخاطر السياسية في المدى القصير وفي المدى الطويل، المخاطر الاقتصادية في المدى القصير والطويل إضافة إلى المخاطر التشغيلية1.

الجدول(12): ترتيب الجزائر العربي والعالمي في مؤشر فيتش لمخاطر الدول لسنة 2022

1 The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2023, page12

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول

Global Rank of Arab Countries in Fitch Country Risk Index

الترتيب العربي 2022	الدولة	المؤشر المركب Composite Index			المؤشرات الفرعية Sub-indicators				
		2021	2022	التغير Change	المخاطر السياسية في المدى القصير Short Term Political Risks	المخاطر السياسية في المدى الطويل long Term Political Risks	المخاطر الاقتصادية في المدى القصير Short Term Economic Risks	المخاطر الاقتصادية في المدى الطويل long Term Economic Risks	المخاطر التشغيلية Operational Risks
10	الجزائر	134	132	2 ↑	119	149	98	131	135

المصدر: The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2023, page12

يُظهر الجدول "الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر فيتش لمخاطر الدول" تصنيف الجزائر في هذا المؤشر. ومن بين التحديات الاقتصادية الطويلة الأمد التي تواجهها الجزائر، البطالة العالية، خاصة بين الشباب، ونقص التنويع الاقتصادي يشكلان تحديًا للنمو المستدام. أيضاً التحديات البيئية والسياسية، يجب أن يكون هناك توازن بين استغلال الموارد الهيدروكربونية والاستثمار في الطاقة المتجددة والتنويع الاقتصادي. و هذه المعلومات تعكس الوضع الحالي. لهذا، يجب أن يتم تحقيق توازن بين الاعتماد على الهيدروكربونات وتنويع الاقتصاد وتعزيز الاستقرار السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .

وحسب هذا التقرير، تواجه الجزائر في العامين المقبلين أهم 5 مخاطر تهددها، حيث **صدرت هذه الاستشرافات عن استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي خلال2023**، وهي كالتالي1:

1. مخاطر اقتصادية: تضخم سريع أو مستدام.
2. مخاطر تكنولوجية: عدم المساواة الرقمية.
3. مخاطر اجتماعية: أزمة تكلفة العيش .
4. مخاطر جيوسياسية: التنافس الجيوسياسي على الموارد، الصراع مع الدول.

1The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2023, page 19

كذلك بالنسبة **للترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر ليجاتوم للازدهار** ومكوناته الفرعية (الأمن والسلامة، الحرية الشخصية، الحوكمة، رأس المال الاجتماعي، بيئة الاستثمار شروط المؤسسة، البنية التحتية والوصول إلى الأسواق، جودة الاقتصاد، الظروف المعيشية، الصحة والتعليم ولبيئة الطبيعية) فقد احتلت الجزائر الترتيب 10 من بين 20 دولة عربية لسنة 2023، مع عدم تحقيق أي تغير مقارنة بالسنة الفارطة1.

الجدول(15): ترتيب الجزائر العالمي والعربي في مؤشر ليجاتوم للازدهار 2023

الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر ليجاتوم للازدهار ومكوناته الفرعية

Global Ranking of Arab Countries in Legatum Prosperity Index and its Sub-Components

(12) البيئة الطبيعية Natural Environment	(11) التعليم Education	(10) الصحة Health	(9) الظروف المعيشية Living Conditions	(8) جودة الاقتصاد Economic Quality	(7) البنية التحتية والوصول إلى الأسواق Infrastructure and Market Access	(6) شروط المؤسسة Enterprise Conditions	(5) بيئة الاستثمار Investment Environment	(4) رأس المال الاجتماعي Social Capital	(3) الحوكمة Governance	(2) الحرية الشخصية Personal Freedom	(1) الأمن والسلامة Safety and Security	التغير Change	الترتيب العالمي Global Rank 2023	الترتيب العالمي Global Rank 2022	الدولة	الترتيب العربي 2023
144	92	70	70	132	99	138	131	155	107	128	60	0	109	109	الجزائر	10

المصدر: **Guarantee 23The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Corporation, 2023, page**

يُظهر الجدول "الترتيب العالمي للدول العربية في مؤشر ليجاتوم للازدهار ومكوناته الفرعية" تصنيف الجزائر في هذا المؤشر، حيث تمثل ترتيب الجزائر في مؤشراته الفرعية فيمايلي: احتلت الجزائر مرتبة قوية في مجال الأمان والأمان. هذا يمكن أن يكون نتيجة للجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والأم، أيضاً تأتي الجزائر في المرتبة الأولى في مجال الصحة في شمال إفريقيا. هذا يشير إلى استثمارات قوية في القطاع الصحي. رأس المال الاجتماعي وهو المجال الأضعف للجزائر. قد يكون هناك تحديات في بناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز التواصل والثقة بين المجتمعات. أما بالنسبة للبيئة الاقتصادية والأعمال يمكن أن يكون هذا الجانب ضعيفًا في الجزائر، مما يؤثر على الاستثمار والتنمية الاقتصادية. لفهم الأسباب الداخلية لترتيب الجزائر في هذا المؤشر، يجب أن ننظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة السياسية وغيرها من البيانات ذات الصلة التي لا تظهر في هذا الجدول. يمكن أن تكون القرارات الحكومية ومستوى الفساد وكفاءة الخدمات العامة عوامل تؤثر في هذه الترتيبات

1 IBID, page 23

2 ـ هيمنة الدولة على الاقتصاد الجزائري وإعطاء أولويات للاستثمار في قطاعات أخرى

يشكل الاقتصاد الجزائري **الذي تهيمن عليه مؤسسات الدولة** تحديا للشركات المستثمرة الأجنبية، ولكن هناك قطاعات متعددة توفر فرصا للنمو على المدى الطويل. تعطي الحكومة الأولوية للاستثمار في الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعدين، والمواد الهيدروكربونية (سواء المنبع أو المصب)، والطاقة المتجددة، والرعاية الصحية.التي تم تحديدها مثل الطاقة والتعدين والدفاع والبنية التحتية للنقل والأدوية. التصنيع (باستثناء المنتجات المبتكرة). في قانون المالية لعام 2021، أعادت الحكومة شرط الملكية 49/51 – مع تطبيق بأثر رجعي – لأي شركة تستورد سلعًا إلى الجزائر بقصد إعادة بيعها. أصدرت الحكومة قانونًا جديدًا للنفط والغاز في عام 2019، مما أدى إلى تحسين الشروط المالية ومرونة العقود من أجل جذب مستثمرين دوليين جدد1.

3 ـ ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر FDI inflows:

تعبر القيمة الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق إلى داخل الاقتصاد المحلي. وتعتبر الاستثمارات الأجنبية الواردة مؤشراً إيجابياً على جاذبية البيئة الاستثمارية، وقدرة الدولة على الاستفادة من رؤوس الأموال الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الجدول(13) : الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة للجزائر 2018-2022 (مليون دولار)

السنة	التدفقات الواردة
2022	89
2021	870
2020	1143
2019	1382

1 An official website of the United States Government,2023 Investment Climate Statements: Algeria,https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/algeria/ ,23/05/2024, 14:30

1475 2018

المصدر: world investment report, UNCTAD, 2023 page196

من خلال الجدول نلاحظ شروع انخفاض التدفقات الواردة للجزائر منذ جائحة كوفيد-19 حيث وصلت إلى 89 مليون دولار أمريكي فقط سنة 2022 مقارنة بالسنوات الفارطة 2018-2020 بمتوسط 3 سنوات قدرهُ 1.3 مليار دولار أمريكي.

4 ـ : تغيير اللوائح والقوانين في الجزائر بشكل مستمر

تغيير اللوائح والقوانين في الجزائر يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي. بعد تحليل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في دراسة محمد جمعي حول آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد، والتي توصلت للنتائج والتوصيات الموالية1:مشكل الاستثمار في الجزائر هو عدم استقرار منظومتها التشريعية، أكثر من أنه مشكل قانوني لزم تعديله و توفير نوع من الاستقرار التشريعي محصن وغير قابل للتعديل، أو الإفتاء أو التأويل حتى نضمن للنص الجديد تحقيق أهدافه والمساهمة في إرساء اقتصاد حقيقي عبر توفير مناخ أعمال جذاب، يعتمد على نظام تحفيزي مستقر للمستثمر، وذلك بوضع استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى مبنية على الثقة في القوانين والتشريعات السارية.

إضافة إلى أن عملية إنشاء شباك وحيد مركزي تعد من الأمور الإيجابية التي جاء بها هذا القانون، إلا أنه كان يستحسن أن يكون لا مركزيا ومتواجدا في جميع الولايات إلى جانب الشبابيك اللامركزية المخصصة للاستثمارات الجزائرية، لتفادي عناء التنقل ذهابا وإيابا إلى هذه المناطق للقيام بإجراءات الاستثمار للمستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستثمار خارج المناطق الوسطى أو الشمالية، ما قد يفقد الأنظمة التحفيزية فعاليتها بالنظر إلى الأعباء الإضافية التي قد يتحملها المستثمر في مثل هذه الحالات.

المطلب الثاني: البيئة الخارجية للجزائر للاستثمار الأجنبي في ثروتها المعدنية

1 محمد جمعي، آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 12، العدد01، مارس 2024، ص241، 242

تتمثل البيئة الخارجية في عوامل لا تستطيع الجزائر التحكم بها، لأنها أمور خارجة عن سيطرتها، بالتالي تخضع لها الجزائر كغيرها من الدول المستثمرة في هذا المجال، وإن كانت فرصاً والتي تعد أمور إيجابية حبذ أن تنتهزها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره. أما إذا كانت من التحديات فعلى الجزائر أخذ التدابير اللازمة لإدارتها أو تفاديها أو وضع سياسات لازمة لمواجهتها. وسنتطرق من خلال هذا المبحث لبعض الفرص والتحديات التي قد تواجه الجزائر خلال الاستثمار في ثروتها المعدنية.

أولاً: فرص الجزائر في الاستثمار الأجنبي في ثروتها المعدنية

1 ـ ارتفاع الطلب العالمي على الموارد المعدنية:

توقع ارتفاع الطلب على المعادن بنحو 500% بحلول عام 2040، حيث يتزايد الطلب على المعادن والمعادن المهمة بشكل حاد وخطير، ومع تزايد وتيرة التحولات في مجال الطاقة النظيفة. تعد المواد الأساسية مثل النحاس والنيكل والكوبالت والجرافيت مكونات مهمة في العديد من تقنيات الطاقة النظيفة سريعة النمو اليوم ، من توربينات الرياح وشبكات الكهرباء إلى السيارات الكهربائية.وقد خلص تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية(IEA)إلى أنه إذا كان العالم يريد تحقيق صافي الصفر كهدف عالمي، فإن الطلب على المعادن والفلزات سيزيد ستة أضعاف بحلول عام 2040، مقارنة باحتياجات اليوم.ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن إعادة التدوير سوف تقلل من الحاجة إلى المعادن الأولية بنحو 10٪ بحلول عام 2040. وبعبارة أخرى، ستكون هناك حاجة إلى زيادة إنتاج المعادن والفلزات على مدى فترة طويلة من الزمن1.

2 ـ الاستثمار فرصة للقضاء على البطالة

من المعروف أن دخول مشاريع استثمارية لدولة ما يساهم في زيادة نسبة التشغيل، بالتالي التقليل من نسبة البطالة، وقد توصلت دراسات عديدة بأن الاستثمار يقلل من نسبة البطالة في البلد المضيف، وهذه فرصة للدولة الجزائرية لكي تقضي على ظاهرة البطالة المنتشرة في الآونة الأخيرة، حيث وصل معدل البطالة في عام 2021 12.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة و31.9 في المائة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) حسب البنك الدولي2. ومن بين هذه الدراسات، دراسة بعنوان دور الاستثمارات الأجنبية المباشر في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، لدراسة دور الاستثمارات الأجنبية في التخفيض من معدلات البطالة في الجزائر والتي توصلت إلى النتائج التالية:3أثبتت الدراسة القياسية هناك علاقة عكسية بين استثمار الأجنبي

1The demand for minerals will increase by nearly 500% by 2040

https://www.epirocgroup.com/en/accelerate-the-transformation/demand-of-minerals, 22/05/2024, 23 :14

2The World Bank In Algeria, https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview?fbclid ،2024/06/23 , 21:34

3حاشي معمر الأزهر، دور الاستثمارات الأجنبية المباشر في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، 2019/2000، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد01، 2022، ص150

المباشر ومعدلات البطالة حيث كلما زاد استثمار الأجنبي المباشر انخفضت معدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. بالتالي وجود علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة على المدى الطويل.

3 ـ تنويع الصادرات واستبدال الواردات بالمنتوج المحلي

يعتبر الاستثمار الأجنبي فرصةً ذهبية لتنويع صادرات الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 95% من إجمالي الصادرات الوطنية1، لذلك أن أعلنت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، توجهها نحو إنشاء أربع معاهد جديدة متخصصة في قطاع المناجم ، وفي ظل توجه البلاد إلى تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في نشاط التعدين والمناجم، من خلال الاستغلال الأمثل لثرواتها المعدنية "الهائلة" من الحديد والزنك والفوسفات والرصاص وغيرها، لتكون دعامة إضافية لنمو الاقتصاد الوطني. فقد احتلت الجزائر المرتبة 13 لأكثر 20 بلداً في العالم حيازةً على الموارد الطبيعية. بإجمالي ريع الموارد الطبيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، اعتبارا من عام 2021، مقدّر بـ 22.6 في المائة.

ويشير ريع الموارد الطبيعية إلى المكاسب الاقتصادية التي يستمدها البلد من استخراج وإنتاج الموارد مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن والغابات، بشكل أساسي . تحتل احتياطيات الزنك في الجزائر المرتبة الثالثة عالميًا، بعد تقدير احتياطيات منجم تالا حمزة. الذي يعَد من بين أكبر 10 مناجم في العالم. من حيث احتياطيات الزنك والرصاص، والذي دخل مرحلة الاستغلال في نوفمبر من عام 2023، وفق بيانات نشرتها "وحدة أبحاث الطاقة."

وأعلنت الجزائر في يوليو 2023 استكمال دراسات الجدوى المتعلقة باستغلال منجم الزنك والرصاص تالا حمزة. الواقع مقره بمنطقة وادي أميزور (ولاية بجاية)، مما سيسمح بدخوله في مرحلة الإنتاج قريباً، ليسهم في تغطية الاحتياجات الوطنية من هذه المنتجات المعدنية. ويدفع بنشاط التعدين والتصنيع أكثر، في ظل مساعي البلاد إلى تعزيز الإيرادات. والتقليص قدر الإمكان من التبعية لقطاع المحروقات.وتمثل احتياطيات الزنك في الجزائر مرتكزًا رئيسًا لخطة التنويع الاقتصادي في البلاد. التي تستهدف التوسع في استغلال المعادن الأكثر طلبًا في البورصات العالمية.كما يكتسب معدن الزنك أهمية كبيرة ويزداد الطلب عليه

1 بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنغاست، العدد02، جوان 2012، ص407.

عالميًا؛ إذ يستَعمل في صناعة السيارات والأجهزة المنزلية. والمكونات الكهربائية، وصناعة البطاريات، وفي العديد من الصناعة الكيميائية والميكانيكية.كما سيسهم مشروع تطوير منجم تالا حمزة في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية المنطقة. وزيادة احتياطيات الزنك في الجزائر. ووضعها بقائمة أكبر منتجي خام الزنك1.

وقد أطلقت الجزائر خطة عمل (2020-2021)، بهدف معالجة هذا الوضع وتمكين القطاع من الإسهام في النمو الوطني وخلق وظائف، خاصة في المناطق المحرومة والنائية، إذ تهدف الخطة لوضع شروط تضمن جذب الاستثمارات، خاصة عبر إصلاحات تشريعية تنظيمية تحكم أنشطة التعدين، وتوفير معلومات جيولوجية جيدة للمستثمرين2.

4 ـ مساهمة قطاع الثروة المعدنية في تطوير الناتج المحلي:

يعتبر قطاع التعدين في الجزائر فرصةً لزيادة وتنمية الناتج المحلي، بحيث يمكن لقطاع لهذا القطاع المساهمة بـ 15 إلى 20 بالمائة من الناتج المحلي الخام في البداية مع توقع ارتفاع هذه النسبة بحسب السياسة الموجودة والاستراتيجية المتبعة في قطاع المناجم الذي يتحول لصناعات كبرى وتكون صناعات مصنعة محلياً، فقطاع المناجم يمكنه تعزيز قطاع الفلاحة والصناعة والتصدير، لأن قطاع المناجم قطاع أساسي، ولابد أن تكون فيه سياسة محكمة وفعالة، فمسألة القطاع الفلاحي مصفوفاته يستمدها من قطاعات المناجم من فوسفات واليوريا وغيرها من المواد الأولية التي تدخل في تطوير الفلاحة كأسمدة، وبالطبع لابد من إعادة تأهيل 32 مليون هكتار بهذه القدرات، وتكون سياسة بمراحل أولى وثانية وثالثة ورابعة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي. يمكن أن تكون قطباً من الأقطاب من خلال غارة جبيلات، عبر إنشاء صناعات وطنية ومعرفة الحجم الحقيقي، غبر إنشاء أقطاب صناعية لتحويل الفولاذ، ولابد أن ينتقل الإنتاج من 300 ألف طن إلى 10 و12 مليون طن

1 عبد الناصر حنو، موقع تادامسا نيوز، إنشاء أربع معاهد جديدة متخصصة في قطاع المناجم في الجزائر، https://tadamsanews.dz/ ، 2024/05/04، 20:19

2تطوير قطاع التعدين في الجزائر للتحول بعيدًا عن إيرادات النفط والغاز، أحمد بدر، https://attaqa.net/2022/05/24/ ، 2024/06/07، 14:59

سنويا، وعليه فيجب مبدئيا أن ترتفع الوتيرة من 3 إلى 5 مليون طن لانطلاق الصناعات الفولاذية، كذلك بالنسبة للذهب، الألماس، ولابد أن تكون هناك أبحاث دقيقة ومتطورة حول الأتربة النادرة، مثل اللوفريوم1.

وحسب البنك الدولي، يظل إنتاج المواد الهيدروكربونية وعائدات التصدير مركزية في اقتصاد البلاد. وقد شكل قطاع المحروقات 19 % من الناتج المحلي الإجمالي، و 93% من صادرات المنتجات، و 38% من إيرادات الميزانية بين عامي 2016 – 2021. وتطمح الجزائر إلى تنويع اقتصادها لتنويع مصادر إيرادات البلاد وتحسين فرص العمل، خاصة بالنسبة للشباب، بالنظر إلى الوضع الديموغرافي للبلاد في 2021، ساعد التعافي القوي في إنتاج النفط والغاز الاقتصاد على التعافي من الركود الناجم عن فيروس كورونا، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4 %، بعد انكماش بنسبة 5.1 % في 2020. واعتدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 (+2.9%) على أساس سنوي، تباطأ بسبب انخفاض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي من الذروة التي بلغها بعد جائحة كورونا. وخلال تلك الفترة، تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (+3.7%)، مدعوماً بالاستهلاك الخاص وانخفاض أحجام الواردات. وعلى جانب الإنتاج، حظي النشاط غير الهيدروكربوني بدعم من انتعاش الإنتاج في الزراعة وكذلك في قطاعات التصنيع والخدمات الموجهة نحو المستهلك.كما انتعشت الأرصدة الخارجية وأرصدة الموازنة بشكل ملحوظ في عام 2022، مستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الهيدروكربونية. ومن المتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضا قدره 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي بعد عجز قدره 2.9% في عام 2.2021

تتربع الجزائر على قدرات منجمية معتبرة في عدة مواد استراتيجية، كالفوسفات والحديد والزنك والذهب والأتربة نادرة... الخ، مندرجة ضمن المواد الأساسية في الصناعة والزراعة، كما تمثل خزانا استراتيجيا مهما لتنمية صادرات المواد الخام للاقتصاد العالمي الذي يشهد نموا متسارعا، نظراً للحاجة الملحة لمصادر جديدة من الموارد الأولية لتنمية الإنتاج والتصنيع في العالم. ولتحقيق تنمية الاقتصاد وتعزيز قدرات الجزائر من مصادر الثروة والمواد الأولية، خاصة في مجال الأتربة النادرة والتي تعتبر موادا استراتيجية تدخل في الصناعات التكنولوجية المعقدة، التي من شأنها أن تجذب صناعات دقيقة وهامة للجزائر، في ضوء التحولات الاقتصادية

1 سيف الدين قداش، موقع الشعب الاقتصادي، المناجم ستساهم ب 20 بالمئة من الناتج المحلي للجزائر، https://eliktissadi.echaab.dz/2023/01/05/ ، 2024/06/07، 15:24

2 The World Bank In Algeria, https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview?fbclid ،2024/06/23 , 21:34

العالمية، وبحث عديد الدول عن مصادر جديدة للطاقة والمواد الأولية. و تشير تقديرات أولية إلى وجود 31 مادة مستغلة في الجزائر من أصل 1400 استثمار منجمي، بينما تبلغ مساهمة المناجم وفق بعض التقديرات في الناتج المحلي الوطني نسبة 1% إلى غاية 2020، فقد أطلقت الجزائر منذ ذلك التاريخ أزيد من 26 مشروعا للبحث والتنقيب عن المعادن بعد اكتشاف وتحديد 32 مادة غير مستغلة.1

5 ـ استقطاب التكنولوجيا المتقدمة:

تتعدد فوائد الاستثمار لكل طرفيه سواء المستثمر او البلدي المضيف للاستثمار والتي من بينها نقل التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة صاحبه الاستثمارات الاجنبية الى الدول المستضيفة لهذه الاستثمارات حيث من خلاله تتم عملية نقل وسائل الإنتاج الأكثر كفاءة وتقدما وذلك لحاجة المستثمر لتحقيق أكبر عائد ربحي2، وذلك لوجود علاقة طردية بينهما، فكلما كانت التكنولوجيا عالية الكفاءة، كان استغلال الموارد والاستثمار فيها بشكل أمثل. ولكن يتعلق ذلك بتوفر الظروف المناسبة في البلد المضيف، بالإضافة إلى الدور الريادي للشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا من الشركة الاصلية في البلد الأم إلى فروعها في الدول المختلفة خاصة النامية منها. فهذه العملية تسمح بنقل وسائل الإنتاج إلى الدول المستقبلة من خلال استخدام اليد العامل المحلية في عمليات التصنيع مما يؤدي لاكتساب الخبرة والتحكم في التكنولوجيا مع مرور الوقت3.

لكن الشركات الأجنبية تسعى الى توسيع الفارق التكنولوجي في امتلاك التكنولوجيا بينها وبين الشركات المحلية للبلد المضيف وذلك من أجل المنافسة والاحتكار لهذا يجب على هذه الدول دعم شركاتها لجعلها قادرة على امتصاص الفارق وتقليصه لأقصى درجة ممكنة من أجل كسب تكنولوجيا جديدة في كل مرة4. لذلك عند التعامل مع نقل التكنولوجيا يجب على البلدان المستضيفة أن تعتمد على تطوير القدرات الذاتية من مؤسسات وهياكل وتشجيع البحوث العلمية في مجالات تكنولوجية من أجل

1ثروات خارج أحادية المحروقات الأتربة النادرة منفذ الجزائر لتنويع مصادرها https://tadamsanews.dz/

2علاش أحمد، دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا، مجلة الحقيقة، جامعة مستغانم، مجلد02، العدد02، 2012، ص1

3 مرجع نفسه، ص6

4 بوظراف الجيلالي، أثر الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا للدول النامية حالة الصين، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، المجلد02، العدد02، 2012، ص166

توطينها والتحكم بها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما يسهل عملية خلق تكنولوجيا جديدة خاصة بالدول المستقطبة للتكنولوجيا1.

ثانياً: تهديدات الجزائر للاستثمار في الثروة المعدنية

تواجه الجزائر كغيرها من الدول النامية تحديات عديدة في الاستثمار في ثرواتها المعدنية، حيث تعيق تلك التحديات الاستغلال الأمثل لهذه الأخيرة، وتؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل سلبي، وسنتطرق في هذا المطلب لأهم العوامل والتحديات أو التهديدات التي تواجهها الجزائر في عملية الاستثمار في ثرواتها المعدنية.

1 ـ المخاوف البيئية والاجتماعية من آثار التعدين:

الثروة المعدنية تعتبر سلاحاً ذا حدين، مثل ما لها فوائد في الصناعات وغيرها أيضاً لها أضرار كما ذكرنا في الدراسة النظرية للثروة المعدنية الأضرار الناجمة عن عمليات التعدين، فعملية استخراج المعادن من الأرض لا تضر بالبيئة فحسب، بل أيضا بصحة المجتمعات التي تعيش بالقرب من مواقع التعدين. يمكن أن يكون الضرر البيئي الناجم عن استخراج المعادن غير قابل للإصلاح، ويمكن أن يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي، وتآكل التربة، وتلوث المياه، وإطلاق الغازات الدفيئة2.

2 ـ التكلفة الخفية لاستخراج المعادن

في سياق التنقيب عن المعادن، تتضمن الجيولوجيا دراسة بنية الأرض والمواد التي تتكون منها والعمليات التي تعمل عليها والكائنات الحية التي تعيش فيها. تساعد هذه المعرفة في التنبؤ بمكان وجود المعادن. غالبًا ما تشكل المسوحات والدراسات الجيولوجية الخطوة الأولى في استكشاف المعادن. تتضمن هذه المسوحات رسم خرائط للخصائص الجيولوجية للمنطقة، بما في ذلك صخورها وتربتها وأي مؤشرات على التمعدن.

1علاش أحمد، مرجع سابق، ص8

2الثروة المعدنية من البركة إلى اللعنة: الجانب المظلم من الثروة المعدنية، https://fastercapital.com/arabpreneur/ ، 2024/05/29، 22:05

فالجيولوجيا أيضًا لها دور مهم في تحديد جدوى عملية تعدين المعادن. فهي تساعد في فهم الخصائص الفيزيائية والكيميائية للصخور التي تحتوي على المعدن. حيث تعتبر هذه المعلومات حاسمة في تحديد أفضل طريقة للاستخراج والمعالجة. إضافة إلى ذلك فإنَّ دور الجيولوجيا يمتد إلى ما هو أبعد من مرحلة الاستكشاف وإلى المرحلة التشغيلية لمشروع التعدين. حيث يتم تطبيقه بشكل مستمر في مراقبة وإدارة التأثيرات البيئية لأنشطة التعدين. كذلك يكمن دور الجيولوجيا الأساسي في كل مرحلة من مراحل التنقيب عن المعادن، بدءًا من التحديد الأولي للرواسب المحتملة وحتى استخراج المعادن ومعالجتها.

وبذلك تعتبر أمراً مهماً في تحديد ربحية التنقيب عن المعادن لأنه يؤثر بشكل مباشر على تكاليف الاكتشاف والاستخراج والمعالجة المرتبطة بعمليات التعدين. كما تعد التكاليف المرتبطة بالتنقيب عن المعادن موضوعًا فرعيًا مهمًا، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن التنقيب عن المعادن هو نشاط ثقيل كثيف رأس المال. يمكن أن تؤثر التكاليف المتكبدة خلال هذه المرحلة بشكل كبير على الربحية الإجمالية لمشروع التنقيب عن المعادن. بحيث أنه في المراحل الأولية، هناك تكاليف مرتبطة برسم الخرائط الجيولوجية، وأخذ عينات من التربة، والقياسات الجيوفيزيائية والتحليلات الجيوكيميائية. هذه ضرورية لتحديد الرواسب المعدنية المحتملة. بمجرد تحديد الودائع المحتملة، يتم تكبد تكاليف إضافية للاستكشاف التفصيلي. ويشمل ذلك الحفر للحصول على عينات وتقييم جودة وكمية الرواسب المعدنية.

علاوة على ذلك تشمل مرحلة الاستكشاف أيضًا التكاليف المتعلقة بدراسات الجدوى. تقوم هذه الدراسات بتقييم نقدي لما إذا كان المشروع قابلاً للتطبيق من الناحية الفنية والاقتصادية. وهي تشمل تكاليف التقييمات البيئية، وتخطيط المشاريع، وتصميم عمليات التعدين والاسترداد. من الضروري أن نلاحظ أن هذه التكاليف يمكن أن تكون كبيرة جدًا ويمكن أن تؤدي إلى زيادة أو انخفاض ربحية المشروع.علاوة على ذلك، تنشأ التكاليف أيضًا من الحاجة إلى الامتثال للمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك الحصول على تصاريح الاستكشاف، وتلبية المعايير البيئية، وضمان تدابير السلامة المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكلفة توظيف العمالة الماهرة، وشراء المعدات وصيانتها، بالإضافة إلى النفقات الإدارية الأخرى، تشكل جزءًا من إجمالي النفقات.لذلك فإن فهم التكاليف التي ينطوي عليها التنقيب عن المعادن أمر حيوي لتحديد ربحية هذه

المشاريع. فهو يسمح للشركات باتخاذ قرارات مستنيرة حول ما إذا كان يجب المضي قدمًا في أنشطة الاستكشاف، وإذا كان الأمر كذلك، وكيفية إدارة التكاليف بشكل فعال لضمان الربحية الإجمالية للمشروع1.

وهنا يجب على الجزائر أخذ التدابير اللازمة من إدارة مخاطر التنقيب البيئية، وتبسيط العمليات الإدارية كحصول المستثمر على تصاريح الاستكشاف وغيرها لتسهيل حاجيات المستثمرين الأجانب، وكما ذكرنا في مؤشرات الفساد في الجزائر، فإن طابع الفساد يطغى نوعاً ما في الادارات الجزائرية، وهو عامل يجعل المستثمر الأجنبي ينفر من الاستثمار فيها. هناك عامل أيضاً يشكل تحدياً على المستثمر في الجزائر وهو أن يجد تكاليف التنقيب وعمليات المسح الجيولوجي الأولية مكلفة، ما يجعله يتراجع في ذلك.

3 ـ المنافسة العالمية الشديدة في قطاع التعدين

تتميز أفضل مناطق التعدين في العالم بجيولوجيا غنية بالمعادن وحكومات صديقة للتعدين. تشمل دول التعدين الرائدة أستراليا وتشيلي والصين وروسيا وكندا والبرازيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة. ومع ذلك، تواجه العديد من الدول تحديات مثل عدم الاستقرار السياسي، والفساد، والضرائب المفرطة، وعدم كفاية البنية التحتية والأضرار البيئية التي تمنع تنمية الموارد بشكل مسؤول. ومن أهم 10 دول رائدة في هذا المجال:2

1. **أستراليا:** تعتبر أكبر دولة تعدين في العالم، حيث تعد أكبر منتج للبوكسيت وخام الحديد والليثيوم، إضافة إلى أنها أكبر منتج عالمي للفحم والألومنيوم والنحاس والذهب والمنغنيز والنيكل والفضة واليورانيوم والزنك والحديد. كذلك امتلاكها لاحتياطيات معدنية هائلة من أكبر الموارد القابلة للاستخراج في العالم. حيث تمتلك ولاية أستراليا الغربية وحدها أكثر من تريليون دولار أسترالي من الموارد المعدنية المعروفة.

1 How Is The Profitability Of Mineral Exploration Determined?, MARJ Resources, https://majrresources.com/how-is-the-profitability-of-mineral-exploration-determined , ,2024/06/07 20:56

2 Top Mining Countries in the World , https://www.cruxinvestor.com/posts/top-mining-countries-in-the-world- , 08/06/2024, 00:05

وتشمل الولايات الأخرى الغنية بالمعادن، إضافة إلى ذلك سياسات أستراليا الصديقة للتعدين، وحكومتها المستقرة، والشفافية، والخبرة التكنولوجية المتقدمة، والقرب الحاسم من أسواق التصدير الآسيوية، جعلها تدعم ريادتها في مجال التعدين على مستوى العالم.

تشيلي: هي أكبر منتج للنحاس في العالم ومورد مهم لليثيوم، حيث يمثل قطاع التعدين أكثر من 14% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر موطناً لنحو نصف احتياطيات العالم الليثيوم وربع احتياطاته من النحاس. وتعد شركة Codelco المملوكة للدولة أكبر شركة لاستخراج النحاس في العالم، وتعبر السياسات الداعمة وحوافز الاستثمار والحكومة المستقرة والبنية التحتية المتفوقة مثل شبكة السكك الحديدية الخاصة الواسعة التي تربط المناجم والموانئ عاملا رئيسياً يجعل تشيلي جذابة عالميًا للاستثمار في مجال التعدين.

2. **الصين:** تعد الرائدة بلا منازع في إنتاج العناصر الأرضية النادرة العالمية بحصة سوقية تزيد عن 60٪. كما أنها تسيطر على إنتاج الملح والإسمنت والفوسفات والنيتروجين والبوتاس على المستوى العالمي. وتتمتع البلاد بالاكتفاء الذاتي في معظم السلع المعدنية، باستثناء النفط والفحم المعدني. فهي أكبر منتج في العالم للفحم والذهب والأنتيمون والمغنيسيوم والقصدير والزنك والمنغنيز والتنغستن. وامتلاكها احتياطات معتبرة من الباريت، الفلورسبار، الجرافيت ، الموليبدينوم ، صخور الفوسفات، السترونتيوم والرصاص أيضًا. ورغم ذلك، فإن قضايا التعدين غير القانوني والسلامة والتلوث، وانخفاض درجات الخام، وارتفاع التكاليف وممارسات التعدين غير الأخلاقية لا تزال من المشاكل الرئيسية التي تواجه قطاع التعدين الصيني. كما تهيمن الشركات العملاقة المملوكة للدولة على صناعة التعدين فيها.
3. **روسيا:** تمتلك احتياطيات عالمية من الأخشاب والذهب وخام الحديد والألومنيوم والنيكل والنحاس والفحم والنفط والغاز الطبيعي. وتمتد ثروتها المعدنية الهائلة، وتتنافس روسيا مع أستراليا على المركز الثاني في إنتاج الذهب العالمي بعد الصين. فتعتبر بذلك من بين الثلاثة الأوائل في انتاج النيكل والبلاتين والبلاتين، ومع ذلك فإن تحديات الحكم والفجوات في البنية التحتية وخاصة في الشرق الأقصى النائية، إضافة لارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف سلامة العمال تمنع تطور نمو القطاع. كما تؤثر العقوبات الغربية المفروضة على شركات التعدين الروسية منذ عام 2022 بشدة على الاستثمار والوصول إلى التقنيات الجديدة والعقوبات التجارية التي تفرضها الأمم المتحدة.
4. **كندا:**تعد كندا قوة تعدين عالمية، حيث تم إنتاج ما يقدر بنحو 100 مليار دولار من المعادن سنة 2022 والتي تشمل أكثر من 60 معدنًا. وهي تُصنف ضمن أكبر خمسة منتجين عالميًا،

للألمنيوم والتنغستن وللبوتاس واليورانيوم والكوبالت، إضافة لمعادن مجموعة البلاتين والملح، التيتانيوم والماس. وتزخر الجيولوجيا الكندية الهائلة رواسب وفيرة ومعتبرة من رواسب الذهب والفضة والنيكل والنحاس والكوبالت والجرافيت والليثيوم والأتربة النادرة وغيرها. كما تسمح البنية التحتية المتطورة مثل شبكات السكك الحديدية والموانئ الواسعة للتعدين إمكانية الوصول الحيوي إلى أسواق التصدير، إضافة إلى الحكومة المستقرة والمخاطر السياسية المنخفضة والخبرة المتقدمة في تقنيات التعدين وأفضل الممارسات البيئية تجذب الاستثمار أيضًا. كما أنها تدعم جميع المقاطعات والأقاليم بنشاط استكشاف المعادن وتطويرها من خلال رسم الخرائط والمسح وحوافز الحفر والأبحاث.

5. **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** تمتلك هذه الأخيرة أكثر من 70٪ من احتياطيات الكوبالت العالمية، وتزخر برواسب الماس الغنية ولديها احتياطيات وفيرة من النحاس والقصدير والتنتالوم والتنغستن والذهب. على الرغم من ثرواتها المعدنية الهائلة، إلا أنها تواجه مشاكل هائلة تمكن من الاستثمار المسؤول في مجال التعدين، بما في ذلك الفساد الحكومي المتفشي، وانعدام الشفافية، وصراعات المتمردين المسلحة الممولة من خلال السيطرة على المناجم، وعدم كفاية البنية التحتية وممارسات التعدين غير الأخلاقية. لكن الصفقات الحكومية الغامضة بشأن حقوق التعدين وعدم كفاية الإجراءات للحد من تفشي التعدين غير القانوني تعيق تنمية الموارد المعدنية في الكونغو.
6. **البرازيل:** تتمتع البرازيل بأكبر احتياط من النيوبيوم في العالم ، وثالث أكبر احتياطي من خام البوكسيت وثالث أكبر احتياطي من خام الحديد على مستوى العالم. وهي تُصنف كأكبر منتج للذهب والقصدير والليثيوم والنيكل والأحجار الكريمة والمعادن الأخرى أيضًا.ومع ذلك، فإن البيروقراطية المفرطة، والضرائب المرتفعة، والفساد، وعدم كفاية قدرة السكك الحديدية والموانئ والبنى التحتية، والأنظمة البيئية المعقدة والتعدين غير القانوني، تمنع الاستثمار الأمثل في مجال التعدين حاليًا. وتعتبر أغنى مناطق إنتاج المعادن في البرازيل هي كاراجاس في ولاية بارا الشمالية وتهدف المبادرات الحكومية الرامية إلى بيع حقوق التعدين بالمزاد العلني، وتبسيط التراخيص، وتوسيع الإنفاق على البنية التحتية، وقمع التعدين غير القانوني، إلى تعزيز الاستثمار المسؤول في مجال التعدين.
7. **الولايات المتحدة:**تمتلك الولايات المتحدة احتياطيات معدنية متنوعة، وهي منتج رائد عالميًا للنحاس والذهب والموليبدينوم وصخور الفوسفات والأتربة النادرة والملح ورماد الصودا والزيوليت والزنك. وقد ساهمت صناعة التعدين بمبلغ 110 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.وتشمل ولايات التعدين الرائدة في الولايات المتحدة أريزونا ونيفادا وألاسكا ومونتانا. ورغم ذلك، فإن التراخيص

الصارمة واللوائح المعقدة وارتفاع التكاليف والمعارضة العامة تخلق حواجز أمام مشاريع التعدين المحلية. وتستورد الولايات المتحدة غالبية المعادن الرئيسية للسيارات الكهربائية والإلكترونيات مثل الكوبالت والجرافيت والليثيوم والمنغنيز لتغذية صناعاتها التحويلية والدفاعية.

4 ـ تأثير تقلبات أسعار المعادن في الأسواق العالمية

تأثير تقلبات أسعار المعادن على الاستثمارات التعدينية يمكن أن يكون متعددًا ومتنوعًا. عادةً، إذا كان هناك ارتفاع أسعار المعادن، مثل الكوبالت والنيكل، يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار في قطاع التعدين. هذا يمكن أن يكون نتيجة لارتفاع الطلب على هذه المعادن بسبب تحولات في نظام الطاقة وتحديات البيئة. ومع ذلك يمكن أن تؤدي ارتفاع أسعار المعادن إلى تقلبات سلبية في تدفقات الاستثمارات التعدينية إذا كان هذه التقلبات مزدحمة ولا تكون مستدامة. كما يمكن أن يؤدي التضخم في سعر المعادن إلى تقلبات سلبية في تدفقات هذه الاستثمارات1.

كما أن انخفاض أسعار المعادن يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الأسواق العالمية خاصة إذا كان الانخفاض مستمراً، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل الطلب على المعادن، خاصة مع التوجه العالمي نحو الطاقة الخضراء،2 ما يؤثر ايجابا على المستهلك لكن سلباً على صاحب العرض، و لكن الجزائر هنا تعتبر من الجانب المنتج أو المصدر بالتالي يؤثرُ سلباً على اقتصادها، مما يسبب تقلص في حجم سوق المعادن وهذا يمكن أن يؤثر على الأسواق المصدرة للمعادن، ما يؤدي إلى تقليل الاستثمارات في مشاريع المعادن وتحويل الأسواق المصدرة إلى أسواق مستوردة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر الانخفاض في أسعار المعادن على تطور نظام الطاقة، حيث يمكن أن يتحول النظام الطاقي من شأنه إلى نظام مستدام . وفي حالة استهلاك المعادن بشكل أكبر، يمكن أن يؤدي إلى تحديات في تحقيق الأهداف المناخية وتحول نظام الطاقة.3

1الارتفاع الحاد في أسعار المعادن قد يعطل التحول في نظام الطاقة، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/11/10/، 2024/06/09، 01:25

2ماذا يعني انخفاض أسعار المعاد؟ وكالة الطاقة الدولية، https://cnnbusinessarabic.com/energy/62544/%2024/06/09، 2:59

3الارتفاع الحاد في أسعار المعادن قد يعطل التحول في نظام الطاقة، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/11/10/، 2024/06/09،1:39.

نلخص ما توصلنا إليه من خلال تطبيق مصفوفة سوات على الاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية في الجدول الآتي:

جدول رقم 11: تطبيق مصفوفة سووت على الاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية

البيئة الداخلية	
نقاط القوة	نقاط الضعف
تحقيق ترتيب ايجابي في مؤشرات عالمية لقياس مناخ الاستثمار	تحقيق ترتيب سلبي في مؤشرات دولية لقياس مناخ الاستثمار
اتخاذ اجراءات لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية	هيمنة الدولة على الاقتصاد الجزائر وإعطاء أولويات لمجالات أخرى
مجالات الاستثمار في الجزائر	ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر
استقطاب استثمارات دولية في الجزائر	تغير اللوائح والقوانين في الجزائر بشكل مستمر
خزين من الثروة المعدنية	
تبني الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في الثروة المعدنية	
الموقع الاستراتيجي للجزائر	

البيئة الخارجية	
الفرص	التهديدات
ارتفاع الطلب العالمي على الموارد المعدنية	آثار التعدين
فرصة للقضاء على البطالة	التكلفة الخفية لاستخراج المعادن
تنويع الصادرات واستبدال الواردات بالمنتوج المحلي	المنافسة العالمية الشديدة
مساهمة قطاع الثروة المعدنية في تطوير الناتج المحلي	تقلبات أسعار المعادن
استقطاب تكنولوجيا متقدمة	

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل:

تلعب الثروة المعدنية دورًا محوريًا في الاقتصاد الجزائري، حيث تمتلك البلاد احتياطيات هائلة من المعادن المختلفة. ومع ذلك، فإن جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع يظل تحديًا كبيرًا .

يُعد تحليل سوات (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) أداة قيّمة لتقييم البيئة الاستثمارية في قطاع التعدين الجزائري. فهو يساعد على تحديد نقاط القوة، مثل الموارد الطبيعية الغنية والبنية التحتية المتطورة، ونقاط الضعف، كالبيروقراطية والإطار التنظيمي غير المواتي.

كما يسلط تحليل سوات الضوء على الفرص المتاحة، مثل الطلب المتزايد على المعادن وفرص التصدير، والتهديدات، كالمنافسة العالمية والتقلبات في أسعار السلع. بناءً على ذلك، يمكن للسلطات الجزائرية وضع استراتيجيات ملائمة لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

الخاتمة

أولا: نتائج الدراسة

بعد دراستنا النظرية لأهمية الاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية من خلال تحليل سووت توصلنا إلى النتائج الآتية:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال التدفقات المالية العالمية، حيث يشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل إنشاء شركات جديدة، والاندماج والاستحواذ، والاستثمارات في رأس المال الثابت. ويوفر الاستثمار الأجنبي العديد من المزايا للمستثمر والبلد المضيف على حد سواء، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والمهارات، وتوفير فرص العمل، وزيادة الصادرات، وتعزيز النمو الاقتصادي.ومع ذلك، قد ينطوي الاستثمار الأجنبي أيضًا على بعض المخاطر والعيوب، مثل احتمال تسرب الأرباح، والتأثيرات السلبية على البيئة، والمنافسة غير العادلة للشركات المحلية. لذلك، من المهم للبلدان المضيفة أن تضع سياسات واضحة وشفافة لجذب الاستثمارات الجيدة وتقليل المخاطر المحتملة.

هناك العديد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي، والبنية التحتية الجيدة، والقوى العاملة الماهرة، والحوافز الضريبية والتنظيمية، وحجم السوق، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.تلعب المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار دورًا مهمًا في توجيه قرارات المستثمرين الأجانب. أهم هذه المؤشرات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر مدركات الفساد، ومؤشر الحرية الاقتصادية. تساعد هذه المؤشرات المستثمرين على تقييم البيئة الاستثمارية في البلدان المختلفة وتحديد أفضل الوجهات لاستثماراتهم. ويلعب الاستثمار الأجنبي دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن يجب على البلدان المضيفة إدارة هذه الاستثمارات بحكمة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة مع الحد من المخاطر المحتملة.

وتشير الثروة المعدنية إلى المصادر الطبيعية غير المتجددة المستخرجة من باطن الأرض، مثل المعادن والفلزات والصخور والمواد الأخرى. ويعتبر قطاع التعدين من أهم القطاعات التي تستخرج وتستغل هذه الموارد الثمينة. وفي العصر الحديث، أصبحت الثروات المعدنية أساسية لمعظم الصناعات، بدءًا من البناء والتشييد إلى الإلكترونيات والطاقة والنقل. كما تلعب دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان.ومع ذلك، يواجه قطاع التعدين العديد من التحديات، بما في ذلك إدارة الموارد بشكل مستدام، والحد من الآثار البيئية

السلبية، وتأمين سلامة العمال، وضمان عدالة توزيع العائدات على المجتمعات المحلية. لكن من الناحية البيئية، قد يؤدي التعدين إلى تلوث الهواء والماء والتربة، وتدمير الموائل الطبيعية، واستنزاف المياه الجوفية....الخ

كما أننا توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية لتحليل سوات للاستثمار في الثروة المعدنية بالجزائر تحليل البيئتين الداخلية والخارجية، بأن للجزائر نقاط قوة من شأنها أن تحفز المستثمر الأجنبي للاستثمار في ثروات الجزائر المعدنية، مثلا التصنيفات الجيدة في المؤشرات الدولية تساعد على تعزيز سمعة الجزائر كوجهة استثمارية آمنة وجاذبة، مما يزيد من ثقة المستثمرين الأجانب ويشجعهم على النظر في فرص الاستثمار في البلاد. كما أن تحفيز الإصلاحات والتحسينات غالباً ما تستخدم الحكومات هذه المؤشرات كأداة لتقييم أدائها وتحديد مجالات التحسين المطلوبة في بيئة الأعمال. وبالتالي، فإن السعي للحصول على تصنيفات أفضل يمكن أن يدفع الجزائر إلى إجراء إصلاحات وتحسينات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى نقاط الضعف والتي من بينها كذلك المستثمرون الأجانب غالبًا ما يعانون من التعقيدات البيروقراطية والإجراءات الإدارية المطولة في الجزائر، مما قد يؤدي إلى تأخير المشاريع وزيادة التكاليف. إضافة إلى القوانين والتشريعات غير المواتية التي قد تجعل المستثمرون الأجانب ينظرون بقلق إلى بعض القوانين والتشريعات في الجزائر التي قد تعتبر غير مواتية للاستثمار الأجنبي، مثل قيود ملكية الأجانب وصعوبة تحويل الأرباح. التي من شأنها أن تجعل المستثمر الأجنبي ينفر من الاستثمار في ثروات الجزائر. أما بالنسبة للفرص التي قد تنتهزها الجزائر من خلال الاستثمار في ثرواتها المعدنية فهي عديدة من بينها تنويع مصادر دخلها، جذب التكنولوجيا المتقدمة، القضاء على البطالة، تعزيز التنمية المحلية والاقليمية...الخ. أما بالنسبة للتحديات التي قد تواجه الجزائر خلال استثمار المعادن قد تعود سلبا على اقتصادها والتي من بينها المنافسة الشديدة في هذا المجال، قد تخسر الجزائر بعض الاستثمارات الاجنبية لعدة أسباب نظراً لوجود عنصر المنافسة. إضافة إلى آثار التعدين الخطيرة اذا لم تتم إدارتها بشكل جيد، كذلك تقلبات أسعار المعادن.

تتمتع الجزائر بثروة معدنية غنية ومتنوعة، حيث تحتوي على احتياطيات كبيرة من المعادن مثل الحديد والفوسفات والزنك والرصاص والنحاس والذهب والفضة. وتضم عددًا من المناجم النشطة في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى مناجم أخرى غير مستغلة بعد.ونظرًا لأهمية قطاع التعدين في تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة، تسعى الجزائر إلى تبني استراتيجية شاملة لتثمين مواردها المعدنية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى زيادة الاستثمارات في استكشاف واستغلال المناجم، وتطوير البنية التحتية اللازمة، وتعزيز القدرات البشرية

والتكنولوجية في هذا القطاع الحيوي.كجزء من هذه الاستراتيجية، تسعى الجزائر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء شراكات مع الشركات العالمية الرائد...الخ

تدرك الجزائر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع اقتصادها وتعزيز نموها الاقتصادي، لذلك تسعى جاهدة لجذب المزيد من هذه الاستثمارات من خلال إجراء إصلاحات تنظيمية وتشريعية شاملة. ومن بين الإصلاحات الرئيسية التي قامت بها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار، تعديل قانون الاستثمار لتبسيط الإجراءات وتوفير حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين الأجانب. كما قامت بإنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمار لتسهيل ودعم مشاريع الاستثمار الأجنبي.علاوة على ذلك، عملت الجزائر على تحسين بيئة الأعمال من خلال الإصلاحات التنظيمية، وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية، وتعزيز حماية المستثمرين، وتطوير البنية التحتية الرقمية والطاقة.ونظرًا لأهمية قطاع التعدين في الجزائر وغناها بالموارد المعدنية، تبذل الحكومة جهودًا كبيرة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الواعد. وتشمل هذه الجهود تحديث التشريعات المتعلقة بالتعدين، وتوفير حوافز خاصة للمستثمرين في هذا المجال، وتطوير البنية التحتية اللازمة للمناجم والمرافق التحويلية.على الرغم من التحديات المتبقية مثل البيروقراطية وضعف البنية التحتية في بعض المناطق، إلا أن الجزائر ملتزمة بمواصلة جهودها الإصلاحية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الشركات الأجنبية الرائدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع التعدين.لذلك تدرك الجزائر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، لذلك تواصل سعيها الدؤوب لتوفير بيئة جاذبة وآمنة للمستثمرين الأجانب، مع التركيز على تعزيز قطاع التعدين كأحد القطاعات الاستراتيجية الرئيسية.

ثانيا: الاقتراحات

هناك اقتراحات للجزائر من أجل تثمين استغلال ثرواتها المعدنية وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي:

1. إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي: يجب على الجزائر إجراء إصلاحات شاملة في قوانين وتشريعات التعدين لجعلها أكثر وضوحًا وجاذبية للمستثمرين الأجانب. ويمكن أن تشمل هذه الإصلاحات تبسيط إجراءات الترخيص، وتوفير حوافز ضريبية وجمركية، وضمان حقوق الملكية والاستثمار.

2. تطوير البنية التحتية: يجب الاستثمار في تطوير البنية التحتية اللازمة لقطاع التعدين، مثل الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والمياه، في المناطق الغنية بالموارد المعدنية. يمكن للجزائر الاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

3. بناء القدرات البشرية والتكنولوجية: يجب على الجزائر التركيز على تطوير المهارات والكفاءات المحلية في مجال التعدين من خلال برامج التعليم والتدريب المتخصصة. كما يجب العمل على نقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في هذا القطاع، من خلال الشراكات مع الشركات الأجنبية الرائدة.

4. ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية: يجب على الجزائر اتباع أفضل الممارسات العالمية في مجال التعدين المستدام، مع التركيز على الحفاظ على البيئة وإعادة تأهيل المناطق المتضررة، وضمان توزيع عادل للعائدات على المجتمعات المحلية.

5. تعزيز الشراكات والتعاون الدولي: يمكن للجزائر الاستفادة من الشراكات مع الشركات العالمية الرائدة في قطاع التعدين، والتعاون مع الدول الأخرى الغنية بالموارد المعدنية لتبادل الخبرات والتكنولوجيا وتعزيز الاستثمارات المتبادلة.

6. الترويج والتسويق الفعال: يجب على الجزائر تعزيز جهودها في الترويج للفرص الاستثمارية في قطاع التعدين، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية لجذب المستثمرين الأجانب.

7. إنشاء هيئة متخصصة لإدارة قطاع التعدين: قد يكون من المفيد إنشاء هيئة حكومية متخصصة لإدارة وتنظيم قطاع التعدين بشكل فعال، مع تمثيل جميع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص.

8. بتنفيذ هذه الاقتراحات، قد تتمكن الجزائر من تثمين ثرواتها المعدنية بشكل أفضل وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الاستراتيجي، مما سيساهم في تنويع اقتصادها وتعزيز نموها وتنميتها المستدامة.

ثالثا: آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

1. تقييم الإطار التشريعي والتنظيمي الحالي للاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين، وتحديد الثغرات والعقبات التي قد تعيق جذب المزيد من الاستثمارات.

2. دراسة الحوافز والمزايا التنافسية التي يمكن أن تقدمها الجزائر للمستثمرين الأجانب في قطاع التعدين، مقارنة بالدول المنافسة في المنطقة والعالم.

3. تحليل البنية التحتية الحالية المتعلقة بقطاع التعدين في الجزائر، وتحديد الاحتياجات والفرص لتطويرها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

4. تقييم القدرات البشرية والمهارات المحلية المتوفرة في قطاع التعدين، واقتراح استراتيجيات لتطوير وتعزيز هذه القدرات لدعم الاستثمارات الأجنبية.

5. دراسة الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لزيادة الاستثمارات الأجنبية في التعدين، وتقديم توصيات لضمان الاستدامة والحد من الآثار السلبية.

6. تحليل الفرص المتاحة لتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالثروة المعدنية، واستكشاف إمكانات جذب الاستثمارات الأجنبية في هذه المجالات.

7. دراسة النماذج الناجحة في دول أخرى غنية بالموارد المعدنية، واستخلاص الدروس المستفادة لتطبيقها في السياق الجزائري.

8. تحليل دور الشراكات بين الشركات الأجنبية والمحلية في تعزيز الاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين، وتقديم آليات لتشجيع مثل هذه الشراكات.

9. استكشاف الآثار المحتملة للتغيرات في الطلب العالمي على المعادن، وكيف يمكن للجزائر التكيف مع هذه التغيرات واستغلالها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إيماويلسون، كتاب إدارة الثروات المعدنية في عصر التحول، الطبعة الأولى، المملكة المتحدة، دار النشر روتليدج(Routledge)
2. بيتر كرافت، كتاب جيولوجيا المعادن، الطبعة الخامسة، دار النشر Wiley ، الولايات المتحدة ،2011
3. جون براون، كتاب "التعدين والثروات المعدنية، الطبعة الثانية، دار النشر Routledg ، المملكة المتحدة ،2018
4. جون كرافورد، كتاب إدارة الثروات المعدنية، الطبعة الثالثة، دار النشر Springer ،هولندا ،2017
5. جون كلارك، كتاب الثروات المعدنية والتنمية الصناعية، الطبعة الثالثة، دار النشر CRC Press،الولايات المتحدة، 2019
6. جيمس سميث، كتاب "تطبيقات الأتربة النادرة، الطبعة الأولى، دار النشرElsevier ،المملكة المتحدة، 2016
7. جيمس غ. سبيليتي، كتاب أساسيات التعدين، الطبعة السابعة، دار النشرWiley ، الولايات المتحدة، 2015
8. خالد وهيب الراوي، الاستثمار مفاهيم تحليل استراتيجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 1999
9. ديفيد ج. ديزموند وآخرون كتاب التقنيات الحديثة في التعدين، الطبعة الثالثة، دار النشرSME، الولايات المتحدة، 2018
10. روبرت جونز، كتاب "الأتربة النادرة والبيئة، الطبعة الثانية، دار النشرSpringer ، هولندا، 2017
11. روبرت جونسون، كتاب "الثروات المعدنية والصناعات الثقيلة"، الطبعة الرابعة، دار النشر CRC Press، الولايات المتحدة، 2019

12. روبرت جيه ويغينز، كتاب جيولوجيا المعادن الصناعية، الطبعة الثالثة، دار النشر Wiley، الولايات المتحدة، 2018

13. روبرت سميث، كتاب "الثروات المعدنية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، دار النشر Springer،هولندا، 2019

14. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، .2009

15. كلاين وفيلر، كتاب "علم المعادن"، الطبعة الحادية عشرة، دار النشر Wiley، الولايات المتحدة، 2019

16. ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2011.

17. وائل إدريس، طاهر الغالبي، الادارة الاستراتيجية: المفاهيم....العمليات، الطبعة الاولى، دار وائل النسر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. "الأتربة النادرة والتقنيات الحديثة في الموارد المعدنية، المجلد ،29 العدد 3، أتربة نادرة | معهد الأرض النادرة والمعادن(institut-seltene-erden.de)

2. أبو سالم أبو بكر، الاستغلال الأمثل للثروة المعدنية في الجزائر كحتمية استراتيجية للتنويع الاقتصادي، القانون العقاري والبيئة، العدد 1، المجلد 5

3. ازهار سمين وهاب، مي ثامر رجب_تحليل التوزيع الجغرافي الصناعة الزيوت النباتية في قضائي كلار وخانقين_مجلة ديالي للبحوث الانسانية، العددالثاني.والتسعون،2022،العراق

4. أمال بن سترة، نوال شيشة–استخدام مصفوفة التحليل الرباعي سوات (نقاط القوة –الضعف/الفرص– التهديدات)في الشركات متعددة الجنسيات (دراسة حالة شركة ماكدونالد)–مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 05، العدد02، 2021.

5. بطاهر بخته، مخفي أمين– دور تحليل سوات في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات، دراسة ميدانية لمؤسستي متيجي وسونلغاز بمستغانم– مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 13، 2017.

6. بوجمعة بلال، استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنغاست، العدد02، جوان .2012

7. بوظراف الجيلالي، أثر الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا للدول النامية حالة الصين، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، المجلد02، العدد02، 2012.

8. جمام محمود، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي باستخدام الحوافز **الجبائية**، جامعة أم بواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد الرابع، ديسمبر 2011.

9. **جمعي محمد**، أفاق الإستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الإستثمار الجديد، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 1، مجلد12، 2024.

10. جميلة محمد مداني، دراسة علمية دور الثروات المعدنية في قطاع البناء، مجلة هندسة التعدين، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد 32، العدد 4، 2019.

11. جوزيف ديبينسكي ،مقالة إدارة الموارد المعدنية ، مجلة علوم الأرض . المجلد ،27، العدد 3، ديسمبر 2013

12. جون ترادينجر، مقالة "التعدين والبيئة" ، مجلة علوم البيئة، المجلد 32، العدد 5،

13. حاشي معمر الأزهر، دور الاستثمارات الأجنبية المباشر في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، 2019/2000، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد01، 2022.

14. خلوفي سفيان، شريط كمال، استراتيجية منظمة الاعمال من خلال التحليل الرباعي–دراسة حالة شركة المراعي– مجلة جديد الاقتصاد، 2019.

15. دور الثروات المعدنية في ا الصناعات الثقيلة، مجلة الهندسة الصناعية، المجلد 35 العدد 2.

16. رفيقة حروش، نحو استراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 13، العدد2،2013.

17. سامي محمد احمد السيد، التحليل بأسلوب swotوالخيارات الاستراتيجية لإدارة الازمات: دراسة مفاهيمية نظرية–مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد الثاني، العديد السابع.

18. الشريف بقة، فايزة محلب–تأثير التحليل البيئي كآلية من آليات اليقظة الاستراتيجية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايتي برج بوعريريج وسطيف–المجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية،عدد2، .2015

19. الطيف عبد الكريم، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع و التحديات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، مجلة الايداع، المجلد09، العدد01، 2019.

20. عبد الرزاق لعريوي، كريم قاسم–النموذج الاستراتيجي للتجارة الالكترونية في الجزائر: تحليل وفق نموذج "سوات"–مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد3، .2021

21. علاش أحمد، دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا، مجلة الحقيقة، جامعة مستغانم، مجلد02، العدد02، 2012.

22. فاطمة الزهراء صلاح الدين محمود السعيد، دور **الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الطاقة المتجددة في مصر**، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد49، العدد12، جزء7، ديسمبر 2020.

23. فوداي بوجانج، مقالة الثروات المعدنية والأمن الغذائي الزراعي، مجلة الموارد الطبيعية، منظمة الغذاء والزراعة FAO، المجلد ،28، العدد 2، 2014

24. لعلمي فاطمة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 2، 2012.

25. ماريانا جاكوبس، مقالة تقنيات التعدين الحديثة، مجلة هندسة التعدين المجلد 45، العدد 2، أوت 2022، صفحة109.

26. محمد جمعي، آفاق الاستثمار في الجزائر في ظل تطبيق قانون الاستثمار الجديد، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 12، العدد01، مارس 2024.

27. محمود السيد عباس، عفيفة فتحي رفله لوس–swot analysi في التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والتطبيق– المجلة العلمية لكلية التربية– العدد الثاني عشر، 2023.

28. مصطفى دحماني، الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة طاهري محمد بشار، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، جامعة تندوف، العدد 1، ديسمبر 2017.

29. ممدوح عبد العزيز الرفاعي واخرون–الجودة البيئية ودورها في رفع أداء القطاع التعليمي ما قبل الجامعي–مجلة العلوم البيئية–المجلد 37، الجزء 2، 2017.

30. نجدة شهرزاد– استخدام بطاقة الأداء المتوازن و تحليل سوات في تطوير التخطيط الاستراتيجي: دراسة حالة قطاع الهاتف النقال بالجزائر– مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد3، 2019/2018.

31. نعيمة العربي، أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر3، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد8، عدد1، 2022.

32. هالة يحياوي–التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية للمؤسسة– مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد01، 2021.

33. هشام بوعافية، التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2017/2016.

34. هناء عبد القادر فايد، محمد فراج، البدائل الاستراتيجية المقترحة لتنمية المنتج السياحي لمحافضة الإسماعيلية باستخدام نموذج التحليل الرباعي swot، مجلة كلية السياحة والفنادق، العدد(2/1)، جامعة الفيوم.، مصر

35. هنري،ج بوكونيويتز، مقالة "المعادن" في موسوعة البحار والمحيطات العالمية، المجلد 3، صفحة ، مارس 2019

36. يزيد تقرارت، أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال ولأعمال، مجلد3، العدد1، 2018.

خامسا: تقارير

1. Algeria Invest, NATURAL RESOURCES, www.algeriainvest.com

2. **COFACE COUNTRY & SECTOR RISKS. HANDBOOK 2023.**

3. ECONOMIC FREEDOM STATUS. PRESSED. 2024 Index of Economic Freedo. The Heritage Foundation/ herltage.org/index

4. The Investment Climate in The Arab Countries, The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, 2023

المواقع الإلكترونية

1. السعودية انتهت بنسبة 30% من أكبر مسح جيولوجي في العالم، https://defense-arab.com/vb/threads/191267/?fbclid

2. **استثمار صيني بمليارات الدولارات في تعدين الذهب والنحاس**

3. **صربيا**، https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/09/11

4. **روسيا توسع التعاون مع دول افريقيا في مجال**

5. **التعدين**، https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/08/17/

6. **7 مشروعات تعدينية بخريطة فرص الاستثمار التعديني بمصر،**

7. https://www.youm7.com/story/2020/5/22/7

8. الجزائر هل تتدفق الاستثمارات الأجنبية بعد اعتماد القانون النقدي والمصرفي الجديد،

9. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/4/10/

10. صدور القانون المتعلق بالاستثمار في الجريدة الرسمية، https://www.industrie.gov.dz/publication-textes-dapplication-loi-investissement-joradp/.

11. صدور القانون المتعلق بالاستثمار في الجريدة الرسمية، https://www.aps.dz/ar/economie/129954-2022-08-01-12-49-47

12. خط السكة الحديدية بشار – تندوف مشروع واعد لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

13. https://news.radioalgerie.dz/ar/node

14. اصلاح مناخ الاستثمار لمساعدة الشركات الجزائرية على الازدهار، صفحة البنك الدولي مباشر،

15. https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/reforming-investment-climate-help-algerian-businesses-thrive

16. الاستثمارات بالجزائر، تركيا تتفوق على فرنسا، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/5/10/،

17. 46.5 مليار دولار تبادل تجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي،

18. https://www.skynewsarabia.com/amp/business/1672030،

19. الصين تخطط لاستثمار 36 مليار دولا بالجزائر في هذه

20. القطاعات،https://www.skynewsarabia.com/amp/business/1638751

21. Délégation de l'Union européenne en Algérie, https://www.eeas.europa.eu/algerie/lunion-europeenne-et-lalgerie

22. الجزائر/ الولايات المتحدة :مستثمرون أمريكيون يبدون اهتمامهم بالاستثمار في عدة قطاعات

23. بالجزائر،https://www.aps.dz/economie/165692

24. بلدنا القطرية تستثمر 3.5 مليارات دولار بمشروع للحليب في الجزائر

25. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/4/25/

26. 297 مليون ريال التبادل التجاري بين قطر والجزائر https://www.al-watan.com/article/121738

27. الشركة الجزائرية القطرية للصلب نموذج للشراكات العربية،

28. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/7/27/

29. الحكومة الجزائرية تتجه لاستثمار أكبر حقول الحديد والزنك في البلاد، https://attaqa.net/2020/07/13/

30. 2023 ببجاية، إطلاق أشغال مشروع استغلال منجم الزنك والرصاص تالة حمزة،

31. https://www.aps.dz/ar/regions/154033-2023

32. احتياطيات الغاز الصخري في الجزائر تجعلها ضمن الكبار.. وهذه خريطتها (تقرير) - الطاقة(attaqa.net)

33. مشروع بلاد الحدبة بولاية تبسة الحدودية لانتاج وتحويل الفوسفات https://akhbarelwatane.dz/

34. كيف ساهم تقنين استغلال الذهب على نشاطه؟، https://www.elmasdaronline.dz/19/12/2023/

35. تملك 20% من المخزون العالمي كيف تستفيد الجزائر من الأتربة النادرة؟،

36. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/3/

37. الجزائر تخصص 45 مليون دولار للتنقيب عن الذهب والمعادن، https://attaqa.net/2021/01/22/

38. الثروة المنجمية طريق الجزائر نحو المكانة العالمية، https://almostathmir.dz/

39. اكتشاف 32 مادة منجمية غير مستغلة في الجزائر ، https://www.tariqnews.dz/2021/10/03/%

40. المناجم ستساهم ب20 % من الناتج المحلي للجزائر ، https://eliktissadi.echaab.dz/2023/01/05/

41. 10مشاريع تعدينية جديدة من المقرر أن تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر عام 2024 ، https://www.dzair-tube.dz/en/10-new-mining-projects-set-to-strengthen-algerias-economic-growth-in-2024

42. المعادن والمناجم في الجزائر، معلومات عن أبرز المشروعات وخطط العمل ، https://attaqa.net/2023/08/07

43. التوقيع على ثلاث اتفاقيات وعقود لمشاريع منجمية وتعدينية بين شركات وطنية وشركاء أجانب ، https://www.aps.dz/ar/economie/161862-2024-05-10-08-02-20

44. الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتثمين الموارد المنجمية في الجزائر موضوع جلسة استماع بمجلس الأمة الى السيد وزير الطاقة والمناجم، https://www.energy.gov.dz/?article

45. دوافع الاستثمار في الجزائر، https://aapi.dz/ar/raisons-dinvestir-en-algerie-ar

46. **https ://tradingeconomics.com/algeria/corruption-index**

47. An official website of the United States Government,202 3Investment Climate Statements: Algeria,https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/algeria/

48. The demand for minerals will increase by nearly 500% by 2040

49. https://www.epirocgroup.com/en/accelerate-the-transformation/demand-of-minerals

50. The World Bank In Algeria, https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview?fbclid

51. عبد الناصر حنو، موقع تادامسا نيوز، إنشاء أربع معاهد جديدة متخصصة في قطاع المناجم في الجزائر، https://tadamsanews.dz/

52. تطوير قطاع التعدين في الجزائر للتحول بعيدًا عن إيرادات النفط والغاز، أحمد بدر،

53. https://attaqa.net/2022/05/24/

54. سيف الدين قداش، موقع الشعب الاقتصادي، المناجم ستساهم ب 20 بالمئة من الناتج المحلي للجزائر، https://eliktissadi.echaab.dz/2023/01/05/

55. The World Bank In Algeria, https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview?fbclid

56. الثروة المعدنية من البركة إلى اللعنة: الجانب المظلم من الثروة المعدنية،

57. https://fastercapital.com/arabpreneur/

58. How Is The Profitability Of Mineral Exploration Determined?, MARJ Resources, https://majrresources.com/how-is-the-profitability-of-mineral-exploration-determined

59. Top Mining Countries in the World , https://www.cruxinvestor.com/posts/top-mining-countries-in-the-world-

60. الارتفاع الحاد في أسعار المعادن قد يعطل التحول في نظام الطاقة،

61. /https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/11/10

62. ماذا يعني انخفاض أسعار المعاد؟ وكالة الطاقة الدولية، https://cnnbusinessarabic.com/energy/62544/%

63. أمثلة عن المعادن الفلزية، https://www.twinkl.com/teaching-wiki/althrwt-almdnyt

64. ماهي الثروة المعدنية، https://geolougy.com/k/

65. الوقود الأحفوري... طاقة غير متجددة على وشك الاندثار، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/12/15/

66. الأتربة النادرة، https://www.renovablesverdes.com/ar/

أشرطة وثائقية:

1. فيلم وثائقي "عصر الطاقة المعدنية، إنتاج قناة ديسكفري، 2020.

2. فيلم وثائقي صناعات الغد، الثروات المعدنية والصناعات الثقيلة، إنتاج قناة ديسكفري،2019.

3. فيلم وثائقي عناصر المستقبل: الأتربة النادرة"، إنتاج . قناة ناشيونال جيوغرافيك، .2021

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي في الثروات المعدنية بالجزائر باستخدام تحليل سووت، من خلال إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف للجزائر في الاستثمار الأجنبي في ثرواتها المعدنية(البيئة الداخلية)، إضافة إلى كشف الفرص التي قد تحوزها الجزائر في هذا المجال والتهديدات التي قد تواجهها(البيئة الخارجة). تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للاستثمار الأجنبي في الثروة المعدنية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن للجزائر نقاط قوة من شأنها أن تحفز المستثمر الأجنبي للاستثمار في ثرواتها المعدنية، وبالمثل لها نقاط ضعف عديدة من شأنها أن تجعل المستثمر الأجنبي ينفر من الاستثمار في ثروات الجزائر، هناك فرص عديدة للجزائر للاستثمار الأجنبي في ثرواتها المعدنية، كما تواجه الجزائر تهديدات في هذا المجال قد تؤثر سلبا عليها من بينها المنافسة العامية الشديدة.

الكلمات المفتاح: الثروة المعدنية، الإستثمار الأجنبي، تحليل سووت، الإقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to shed light on the importance of foreign investment in mineral resources in Algeria using SWOT analysis, by highlighting the strengths and weaknesses of Algeria in foreign investment in its mineral resources (the internal environment), in addition to revealing the opportunities that Algeria may have in this field and the threats that it poses (the outside environment). The descriptive analytical approach was relied upon in analyzing the internal and external environments of foreign investment in mineral wealth.

The study reached several results, the most important of which is that Algeria has strong points that would motivate the foreign investor to invest in its mineral wealth, and similarly it has many weak points that would make the foreign investor averse to investing in Algeria's wealth. There are many opportunities for Algeria for foreign investment in its mineral wealth, as Algeria faces threats in this field that may negatively affect it, including intense regional competition.

Key words: Mineral wealth, foreign investment, SWOT analysis, Algerian economy.